الصين في السياسة الأمريكية: بين الحملات الانتخابية والسياسات الرسمية

منال حسونة

1125187

المشرف

د. رائد بدر

الصين في السياسة الأمريكية: بين الحملات الانتخابية والسياسات الرسمية

China in the American Policy: Between the Electoral Campaigns and the Official Policies

إعداد: منال حسونة

لجنة الإشراف والمناقشة

د. رائد بدر

د. أحمد عزم

د. لورد حبش

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية - تركيز الدبلوماسية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت- فلسطين

كانون ثاني/ يناير 2015

الخطاب الاستعماري الصهيوني في اتفاقات اوسلو وتحولات الخطاب الرسمي الفلسطيني

The Zionist Colonial Discourse in Oslo Accords, and Transformation of the Official Palestinian Discourse

إعداد

سائدة إسماعيل مصطفى حمد

تاريخ المناقشة

30 أيار (مايو) 2015

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. احمد حمد (رئيساً) ----------

د. لورد حبش (عضواً) ----------

د. وليد الشرفا (عضواً) ----------

قائمة المحتويات

1. المقدمة.....د

1.1 إشكالية الدراسة.....س

2.1 أسئلة الدراسة.....ش

3.1 الفرضيات.....ش

4.1 أهمية الدراسة.....ص

5.1 منهجية الدراسة.....ض

6.1 الإطار النظري.....ض

7.1 إطار الدراسة.....غ

8.1 دراسات سابقة.....ف

9.1 خلفية تاريخية.....م

2. منظور بيل كلينتون: الصين شريك استراتيجي.....1

1.2 إعادة تشكيل السياسة الخارجية.....2

1.1.2 حقوق الانسان والعلاقات الاقتصادية والتجارية.....3

2.1.2 تايوان والتبت.....7

3.1.2 إعادة التوزان في شرق آسيا والمحيط الهادئ.....8

2.2 عهد الرئيس كلينتون: سنوات من التحديات والتقلبات المفاجئة.....10

1.2.2 جماعات المصالح.....19

3. جورج بوش: "الصين منافس استراتيجي وليست شريكا".....25

1.3 تشكيل سياسة جديدة.....26

1.1.3 حقوق الانسان والعلاقات الاقتصادية والتجارية.....27

2.1.3 تايوان والتبت.....29

3.1.3 إعادة التوزان في شرق آسيا والمحيط الهادئ.....31

2.3 عهد الرئيس بوش: الصين "الشريك المسؤول".....34

1.2.3 دعم المصالح الوطنية.....45

4. باراك أوباما: الصين القوة المتنامية.....48

1.4 إعادة بناء السياسة الأمريكية.....49

1.14 حقوق الانسان والعلاقات الاقتصادية والتجارية.....50

2.1.4 تايوان والتبت.....52

3.1.4 إعادة التوزان في شرق آسيا والمحيط الهادئ 54

2.4 عهد الرئيس اوباما: استمرار نهج الإدارات السابقة.....57

1.2.4 الخلافات الثنائية.....60

2.2.4 النفوذ وإعادة توزان القوى..... 66

5. الصعود الصيني و"تأرجح" العلاقات الأمريكية الصينية.....69

1.5 الصعود الصيني.....71

2.5 مستويات العلاقة ثنائياً، إقليمياً، عالمياً.....72

1.2.5 ثنائياً.....73

2.2.5 إقليمياً.....76

3.2.5 عالمياً.....79

6. الخاتمة.....81

7. المصادر والمراجع.....88

ملخص

تناقش دراسة "**الصين في الحملات الانتخابية الأمريكية: رؤية وواقع سياسات**" الكيفية التي تناول بها الحزبان الأمريكيان الجمهوري والديمقراطي "الصين" في حملاتهم الانتخابية لرئاسة البيت الأبيض خلال (1993-2012)، وكيف استخدم كل منهما "الصين" كقضية انتخابية كبرى، ثم كيف كانت السياسات الفعلية للرؤساء الأميركيين بعد وصولهم للبيت الأبيض.

في نهاية كل دورة رئاسية يوجه الحزب المعارض العديد من الانتقادات لسياسة الحزب الحاكم لضعف موقفه تجاه الصين، ويتناولها (الصين) كقضية تؤثر على الشؤون الداخلية الأمريكية. ويعد المرشح بسياسة أكثر جدوى مع الصين، وتحقيق قدر أكبر من المنافع والمصالح الامريكية. تناولت الدراسة مواقف كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ومرشحيهم (بيل كلينتون، جورج بوش، باراك اوباما) من مختلف القضايا ذات الصلة بالصين؛ التجارية الاقتصادية، وتايوان والتبت، وحقوق الانسان.

هدفت الدراسة إلى تبيان الاختلاف بين الحملات الانتخابية وواقع السياسة التي يتخدها الحزب الحاكم، بعد توليه رئاسة الولايات المتحدة، كما أوضحت أن الحزب الحاكم يتعرض لكثير من الضغوط الداخلية والخارجية، تجبره على اتباع سياسات لا تتوافق مع تلك التي دعا لها خلال حملته الانتخابية، وفي المحصلة تقترب السياسات الأميركية الفعلية للإدارات الأميركية إزاء الصين من بعضها، وتتشابه، بغض النظر عن التباين أثناء الحملات الانتخابية.

Abstract

This study discusses “China in the US Presidential campaigns: Visions and Political realities” the different standpoints that both the Democrats and Republicans approached in the electoral campaigns for the White House Presidency. Both parties used “China” as a grave issue to argue on in their campaigns.

By the end of every presidential terms, the opposition heavily criticizes the ruling party for its frail positions towards China. This study reviewed the positions of the two parties candidates (Bill Clinton, George W. Bush and Barack Obama), on a variety of issues related to China including economy and commerce, Taiwan, Tibet and Human rights.

The study aims to distinguish between the electoral campaigns and the actual policies that the ruling party takes after reaching the White House. Because of many internal and external factors, the different American presidents adopt policies towards China, similar to each other nevertheless the differences among them during the electoral campaigns.

1. المقدمة

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التحديات والمخاوف من الدور الصيني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتأثيره على الاستقرار والأمن في المحيط الإقليمي، وأعربت بشكل مستمر عن قلقها بشأن التحديث العسكري الصيني، واستخدامه في النزاعات الإقليمية لتحقيق مطالبها في تايوان وبحر الصين الجنوبي. ويأتي القلق الأمريكي، والصيني كذلك، في هذه المنطقة التي لواشنطن حضور عسكري قوي فيها، وتلعب دور أمني مهم هناك، بينما تمثل الصين العامل الاقتصادي الأكبر، فيما يشكل لاعبون آخرون ذوو نفوذ واسع مركزا للنشاطين الاقتصادي والسياسي ولديهم مصالحهم الخاصة، كاليابان وكوريا الجنوبية ورابطة دول جنوب شرق آسيا، إضافة إلى ذلك تواكب روسيا تطوير سياساتها تجاه آسيا، وتشارك على نحو متزايد في مجال الطاقة والمشاريع الاقتصادية، وتظهر اهتماما كبيرا في شؤون الأمن الإقليمي. وكل ذلك بات يشكل منافسا لواشنطن وتهديدا لمصالحها في المنطقة.[1]

وعلى الرغم من تطور العلاقات الثنائية التي وصلت لمرحلة متقدمة بين الولايات المتحدة والصين؛ إلا أنها شهدت العديد من التوترات سواء في عهد الحزب الجمهوري أو الديمقراطي. حيث واجهت الإدارة الامريكية والكونغرس الأمريكي الكثير من التساؤلات حول مسار علاقاتها تجاه بكين، وكيفية الرد أو الاستجابة إلى النهوض الصيني وصعوده، خاصةً بعد النجاح الاقتصادي الكبير للصين، والنفوذ الاستراتيجي الواسع لها في العالم، وعملها على تطوير قدراتها الدفاعية، ومشاركتها في حملات عسكرية،[2] الأمر الذي يمكن اعتباره عاملا مهّد لاعتراف الولايات المتحدة بضرورة تعزيز العلاقات الثنائية بين الدولتين، مع الحذر في الوقت ذاته من هذا الصعود واحتمالات تحوله إلى مواجهة.

منذ تأسيس العلاقات الأمريكية مع الصين أواخر 1970، والتي تبلورت بشكل أوضح مع بداية التسعينيات، شهدت العلاقات بين البلدين تحولاتٍ رئيسية، أبرزها إزالة القيود الأمريكية عن التبادلات التجارية مع الصين تدريجياً، واعترافها بأنّ تايوان جزءٌ من جمهورية الصين الشعبية وذلك ضمن بيان شنغهاي (العلاقات الأمريكية الصينية في فبراير 1972) "ليحدد الموقف الرسمي الأمريكي من مسألة وجود دولتين صينيتين، رافضا ذلك ومعلنا أن كافة

---

[1]. Rudy DeLeon and Yang Jiemian, trans., *U.S.-China Relations: Toward a New Model of Major Power Relationship* (USA: Center for American Progress and the China-U.S. Exchange Foundation, 2014): 8.

[2] . Susan V. Lawrence, "*U.S.-China Relations: An Overview of Policy Issues*. (Congressional Research Service: USA, 2013), x.

الصينين الموجودين على جانبي مضيق تايوان هم أبناء الأمة الصينية الواحدة، وأن جزيرة تايوان هي جزء من الوطن الصيني الأم،"[3] ودخلت الدولتان في علاقات تعاون استراتيجي ضمني، وتبادل الاعتراف الرسمي الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية عام 1979.

تأثرت العلاقات بين الدولتين بالعديد من التطورات الداخلية والخارجية، وما تفرضه مصلحة الدولة في تحديد سياساتها تجاه الدولة الأخرى، حيث أثّرت العوامل الداخلية للبلدين والعوامل الخارجية المتبادلة بينهما على تطور الشراكة الاستراتيجية، وتحديد مسارات تطور العلاقات "من التحول من ممارسة الضغط إلى الإحتواء، ومن الاتصال والاحتواء، إلى إقامة علاقات شراكة استراتيجية."[4] وبرزت السياسة الأمريكية الداخلية عنصراً رئيسياً يتحكم في سير العلاقات الأمريكية الصينية، وبات السؤال الذي هو يواجه جميع حكومات الولايات المتحدة هو كيفية التعامل مع هذه القوة الصاعدة (الصين)؟

بات معتادا في كل حملة انتخابية للرئاسة الأمريكية، أن يستخدم الحزب الذي يكون في المعارضة (الديمقراطي أو الجمهوري) "الصين" لنقد سياسة الحزب الحاكم، وتوجيه الانتقادات لسياساته الخارجية، وتوظيفها كقضية ذات تأثيرٍ واضح على الشؤون الداخلية الأمريكية. إلا أنّ الحزبين الجمهوري والديمقراطي يختلفان في حملاتهما الانتخابية حول القضايا التي يُسلطان الضوء عليها بشأن الصين، فعادة ما يميل الحزب الجمهوري إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بالقضايا الأمنية والسياسية مثل تايوان، مقارنة بالحزب الديمقراطي الذي يرتكز اهتمامه بشكل أكبر على القضايا التجارية وحقوق الإنسان.

من جهة ووفق حسابات جيوسياسية لا ترغب الولايات المتحدة في رؤية تعاظم قوة وسرعة الاقتصاد الصيني وتحاول عرقلة تعزيز القوة الاقتصادية الصينية، لكنها من جهة أخرى ترحب بحذر لتعزيز الاقتصاد الصيني الذي يجلب لها فرصا عديدة، وتحاول تحقيق أعظم مكاسب ممكنة من العلاقات الاقتصادية القائمة (ذات التكامل المتبادل غير المتكافئ،) يحقق لها أعظم مكاسب."[5] ولعل هذا ينعكس على تباين المواقف بين الحملات الانتخابية والسياسات الفعلية التي يمارسها المرشح بعد انتخابه رئيساً، وهذا ما تسعى هذه الدراسة لتوضيحه، ففي أثناء الانتخابات يتجه الخطاب للتصعيد والتركيز على عوامل القلق، وفي أثناء ممارسة السياسة الفعلية تصبح القرارات أكثر حذراً وهدوءاً.

---

[3]. خضر عباس عطوان، *مستقبل العلاقة الامريكية الصينية* (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، 50.

[4]. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، محرر، *الصين والولايات المتحدة خصمان ام شريكان*، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، 189.

[5]. المصدر السابق.

وقد رأى العديد من المحللين أنّ واشنطن وسياسيها لديهما خياران للتعامل مع بكين، الأول هو "محاولة إشراك الصين في النظام الدولي ودعم الانفتاح الاقتصادي الصيني إلى العالم،" إذ يرى أنصار هذه المدرسة بأنّ الصين ستصبح أكثر انفتاحاً سياسياً واقتصادياً. ومن متبني هذه السياسة الرئيس الامريكي بيل كلينتون،[6] التي وصفت مرحلة حكمه بـ"المشاركة البناءة" بين الصين والولايات المتحدة، حيث كان الرئيس كلينتون قد أعلن في مناسباتٍ عديدة أنّ حكومته "ترغب بأن تصبح الصين مجتمع مستقر ومزدهر ومنفتح."[7]

أما الخيار الثاني، فقد دعا أنصاره إلى احتواء الصين، وخلافاً لإدارة الرئيس كلينتون لا يرون الصين "شريكاً استراتيجياً"، بل منافساً للولايات المتحدة عالمياً. وقد نظروا إلى الصين باعتبارها "العدو المحتمل" الذي كان يجب أن يتوقف قبل أن يصبح قوة عظمى على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، فبعد فترة وجيزة من انتخاب "جورج بوش الابن"[8] رئيساً؛ تحدث عن أنّ الصين لم تعد شريكاً استراتيجياً بل منافساً استراتيجياً.[9]

على أنّهُ أياً كان الحزب الحاكم في البيت الأبيض، فإنّ سياسة الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة اتجهت أكثر نحو الاعتدال، في مختلف الإدارات: إدارة بيل كلينتون (1993–2001)، وجورج بوش الابن(2001–2009)، وباراك اوباما(2009– 2013)،[10] وفي المحصلة النهائية تبدو متشابهة إلى حدٍ كبير.

لقد أصبح الاعتماد والترابط بين الاقتصادين الصيني والأمريكي حجر الأساس لتنمية العلاقات بين الدولتين، وأساسا هاما لتسهيل التنمية المستمرة للعلاقات السياسية الثنائية،[11] فعلى مدى الثلاثة عقود (1980–2010) استطاعت الصين أن تفرض نفسها كقوة اقتصادية كبيرة، حيث يعتبر اقتصادها الأسرع نمواً، وتعد ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، وثالث أكبر سوق لصادراتها، وثاني أكبر مصدر للاستيراد، وأكبر حامل لسندات خزينتها، في حين تعتبر الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري للصين، وأكبر سوق لصادراتها، وثالث أكبر منفذ للاستثمار

---

[6]. بيل كلينتون: رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثاني والأربعون، تولى رئاسة البيت الأبيض لفترتين رئاسيتين متتاليتين (1993 إلى 2001)، ينتمي للحزب الديمقراطي.

[7]. Thomas Wiegand, "The Future of the US – China Relations" *World Security Network* (October 20, 2005), http://www.worldsecuritynetwork.com/United-States/Wiegand-Thomas/The-future-of-the-US-China-Relations.

[8]. جورج بوش "الابن": رئيس الولايات المتحدة الثالث والأربعون وذلك من (20 يناير 2001 إلى 20 يناير 2009)، من الحزب الجمهوري.

[9]. Ibid.

[10]. باراك اوباما: الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية منذ 20 يناير 2009، انتخب لفترتين رئاسيتين متتاليتين، وهو من الحزب الديمقراطي، وتغطي هذه الدراسة الدورة الرئاسية الاولى له (2009– 2013).

[11]. Zhen Bingxi, "China-U.S. Economic and Trade Relations: A Win-Win Partnership," *China Institute of International Studies* (August 21, 2009), http://www.ciis.org.cn/english/2009-08/21/content_3815090.htm.

الأجنبي المباشر.[12]ويعتقد العديد من الخبراء بأن الاقتصاد الصيني –ثاني أكثر اقتصاد بالعالم بعد الولايات المتحدة– سيتفوق على الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات القادمة ليحتل المرتبة الأولى عالمياً عام 2024.[13]

تتناول هذه الدراسة كيفية توظيف الصين في الحملات الانتخابية الرئاسية الأمريكية ومدى تطبيق البرامج الانتخابية في تشكيل السياسة الخارجية لواشنطن تجاه بكين بعد وصول المرشح للرئاسة، وتتم مناقشة ذلك من خلال أربعة فصول. بحيث توضح الفرق بين الحملات الانتخابية وواقع السياسة الأمريكية تجاه الصين، والتطورات التي شهدتها العلاقات الثنائية، خلال الإدارات الأمريكية الثلاث: (بيل كلينتون، جورج بوش، باراك اوباما)، والتشابه بينهما في تشكيل السياسة الأمريكية تجاه الصين، إن كانت رئاسة البيت الأبيض يتولاها جمهوريون أم ديمقراطيون.

يتناول الفصل الأول "**منظور بيل كلينتون: الصين شريك استراتيجي**"، كيف استخدم بيل كلينتون، كمرشح، الصين في حملاته الانتخابية، والإطار الذي تبناه، وأعلن أنه سيتبناه للتشكيل سياسة خارجية أمريكية قادرة على التعامل مع الصين بشكل يحقق المصالح التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها، ومن ثم يتناول الفصل واقع العلاقات الأمريكية– الصينية خلال الفترتين الرئاسيتين للرئيس كلينتون، ومدى تطبيقه لبرنامجه الانتخابي.

يوضح الفصل الثاني "**جورج بوش: الصين منافس استراتيجي وليست شريكا**"، كيف وعدَ المرشح بوش بتشكيل سياسة أمريكية جديدة إزاء تتجاوز "اخطاء" الرئيس بيل كلينتون في صياغة العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين، كالعلاقات التجارية والاقتصادية، حقوق الانسان، تايوان والتبت. لكن خلال حكم الرئيس بوش ساهمت متغيرات عديدة أبرزها احداث 11 أيول/ سبتمتبر 2001 في إعادة السياسة الامريكية إلى دائرة مصالحها، وتجاوز الاحتكاكات الثنائية، حيث خرجت الولايات المتحدة بخطاب جديد يدعو الصين إلى تعزيز تعاونها مع الولايات المتحدة في محاربة "الإرهاب"، لتنتقل العلاقات من المنافسة إلى التعاون في مختلف القضايا المشتركة.

ويناقش الفصل الثالث "اوباما: الاستمرارية وليس التغيير،" العديد من القضايا التي تناولها برنامج المرشح الديمقراطي باراك اوباما تجاه الصين خلال حملته الانتخابية، والكيفية التي دعا إلى اتباعها في إدراة العلاقات الأمريكية– الصينية، مقارنة بالسياسة الفعلية التي اتبعها خلال فترة رئاسته الأولى.

---

[12]. Wayne M. Morrison, "China-U.S. Trade Issues." *Congressional Research Service* (July 10, 2014), x.

[13]. see, "When Will China's Economy Become No. 1?" *IHS* (September 7, 2014), http://press.ihs.com/press-release/economics-country-risk/china-become-worlds-largest-economy-2024-reports-ihs-economics.

يبحث الفصل الرابع والأخير "الصعود الصيني" ودوره في فرض شروطه على الإدارة الأمريكية، فالعلاقات بين واشنطن وبكين لا تعتمد على الجانب الأمريكي فقط، بل يوجد في يد الصين الكثير من أدوات الضغط المتزايدة التي تؤثر في العلاقات بين البلدين.

1.1 إشكالية الدراسة:

تبحث الدراسة مدى التزام المرشحين للرئاسة الأمريكية ببرامجهم الانتخابية، وكيف يؤدي تزايد قوة ومكانة الصين دوليا إلى فرض سياسة مغايرة للولايات المتحدة تتباين مع البرامج الانتخابية.

وتحلل الدراسة تأثير دور أصحاب المصالح وجماعات الضغط في الولايات المتحدة، وتأثير الجانب الصيني على صناعة القرار الأمريكي، فعلى الرغم من أن العلاقات الأمريكية الصينية اعتمدت إلى حد ما على نهج الرئيس الأمريكي وإدارته، إلا أنها ليست بمعزلٍ عن تأثير العوامل الداخلية في الدولتين على علاقاتهما الثنائية، والتي باتت واضحة في المراحل السابقة، الأمر الذي جعل من السياسة الخارجية للطرفين تشهد الكثير من التعقيدات.

2.1 أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على **سؤال رئيسي**:

- كيف وظف الحزبان الجمهوري والديمقراطي "الصين" في حملاتهم الانتخابية للرئاسة؟ وهل اختلفت سياستهم تجاه الصين بعد تولي الحكم؟

أسئلة فرعية:

- إلى أي مدى يمكن للسياسة الخارجية الأمريكية أن تتأثر أو ترتبط بسياسات وبرامج الحزبين الجمهوري والديمقراطي الانتخابية في صياغة العلاقات بين واشنطن وبكين؟

- كيف أثرت العوامل الداخلية الأمريكية على العلاقات الثنائية بين البلدين؟

- إلى أي مدى أجبرت الصين وتطورها الصينية الاقتصادي ومواقفها السياسية الولايات المتحدة على تغيير مسار العلاقات معها؟

3.1 الفرضية:

تعتمد الباحثة في الدراسة على **فرضية رئيسية**:

- إنّ هناك اختلافٌ بين الحملة الانتخابية للحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية وبين السياسات المطبقة عند تولي الحكم.

فرضيات فرعية:

- مع تعدد الجهات المؤثرة في بلورة السياسة الخارجية، تمارس جماعات المصالح ضغوطاً كبيرةً على تشكيل السياسة الخارجية وصناعة القرار الأمريكية تجاه الصين، وتجبر الحزب الحاكم على انتهاج سياسة لا تتوافق مع حملته الانتخابية.

- تفرض التطورات الصينية الاقتصادية والسياسية "شروطها" على سياسة الحزب الحاكم في الولايات المتحدة، فالمصالح المشتركة هي القوة الكامنة وراء تحريك وتشكيل العلاقات بين الدولتين، وليست الخطابات أو السياسات الحزبية الانتخابية.

4.1 أهمية الدراسة:

تعد دراسة تأثير الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السياسة الأمريكية مهمة، كون الحزبان يتناوبان على السلطة، ويشكلان الفاعلان الرئيسيان في صنع السياسية الأمريكية "القوة العظمى"، تجاه الصين" القوة الصاعدة"، ورسم سياسة واشنطن تجاه بكين في مختلف المجالات.

وتعتبر العلاقات الثنائية بين البلدين الأكثر أهمية في العالم، نتيجة لمكانتهما في النظام الدولي، ونظراً لاتساع نطاق التبادلات التكاملية بين الدولتين في المجالات الاقتصادية والتجارية وأحيانًا توصف بالعلاقة بين "الاثنين الكبار" أو مجموعة الإثنين (G-2)، بالمقابل يسود "انعدام ثقة" بين الطرفين، مما يزيدها (العلاقات) تعقيدا، مع محاولة كل من الطرفين احتواء المنافسة وتحقيق المصالح المشتركة. ومع تسارع وتيرة النمو الاقتصادي الصيني والخلافات الناجمة عن ذلك باتهامها بـ"التلاعب بالعملة" "والقرصنة وخرق حقوق الملكية" وغيرها من الأمور الاقتصادية والتجارية، إضافة إلى مواصلة تحديثاتها العسكرية، لكن البلدين مستمران في التعاون بشأن مجموعة واسعة من القضايا؛ مثل "القضاء على الارهاب"، والمناخ، وقضايا الطاقة والأمن، وانتشار الاسلحة النووية.

كما تنبع أهمية الدراسة من أنها دراسة حالة للتباين بين الشعارات الأيديولوجية والوعود الانتخابية، والسياسات الفعلية التي تتشكل بموجب الكثير من العوامل والمحددات.

5.1 منهيجة الدراسة:

تعمل هذه الدراسة على تحليل مضمون الحملات الانتخابية للحزبين الجمهوري والديمقراطي الأمريكيين ما بعد الحرب الباردة، والأسس التي ينطلقان فيها بشأن الكيفية التي يجب أن تُصاغ بها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين. خاصة أن الحزبين يلعبان دوراً كبيراً في صياغة القرار الأمريكي الخارجي. ففي انتخابات الرئاسة الأمريكية يدلي المرشحان الرئاسيان الديمقراطي والجمهوري العديد من التصريحات بشأن الصين، بحيث تكون ورقة أساسية في المناظرات الرئاسية، وكثيرا ما يُستشهد بها كمنافس يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية العالمية.

يقوم منهج هذه الدراسة على جمع البيانات والمعلومات من مصادر أولية، وثانوية، والتعامل معها وتحليل محتوى النصوص، ودراسة المواقف السياسية الفعلية، وذلك من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة، واستخلاص النتائج.

واعتمدت الدراسة على مقارنة مضمون الحملات الانتخابية لكل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي (بيل كلينتون– جورج بوش الابن– باراك اوباما)، وواقع العلاقات الأمريكية– الصينية خلال فترة الحكم للرؤساء الثلاث.

6.1 الإطار النظري

يعتبر صنع السياسة الخارجية الأمريكية عملية معقدة، إذ يعتقد بعض الدارسين بأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تتخذ إجراءات وسياسات تجاه القضايا الدولية بشكل يتناقض ومبادئها والقيم السياسية المعلنة. ففي ظل تعدد جهات ومؤسسات صنع السياسة الخارجية، وضمن وسطٍ تتنافس فيه القوى الداخلية للإمساك بزمام صنع القرار، يُطرح سؤالا وهو: كيف يمكن حصر كل التوجهات في المجتمع الداخلي ومدى تأثيره على صناع القرار؟ يرى الباحث محمد سليم أنّ "مكونات مفهوم السياسة الخارجية يجب أن تقتصر على القرارات والسلوكيات. أما العناصر الأخرى كالأهداف والتوجهات ليست جزءاً من السياسة الخارجية ولكنها محددات لتلك السياسة."[14]

غالبا ما يحدث نوع من التداخل بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، على اعتبار أن البيئة الخارجية هي القاسم المشترك بينهما. لكن علاقة دولة بدولة أخرى يجب أن يسبقها قرار سياسي يترجم إلى سلوك خارجي لتنشأ فيما بعد علاقة بين الدولة وغيرها.[15] وفي صراعات القوى تنتهج الدول سياسات تستهدف الحفاظ على الوضع القائم

---

[14]. محمد سليم، *تحليل السياسة الخارجية* (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، 55.

[15]. عبد القادر فهمي، *النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية* (عمان: دار الشروق، 2010)، 22–23.

أو تحقيق توسع امبريالي، ومن وجهة نظر هانز مورغانثو فإنّ السياسات الدولية والمحلية ليست إلا إحدى ثلاث: سياسة تسعى للحفاظ على القوة، وسياسة تسعى لزيادة القوة، وسياسة لإظهار القوة.[16]

وبالنظر إلى العلاقات الأمريكية الصينية، والكيفية التي تُدار بها، فإنّ الدراسة ستوظف وتختبر ثلاث نظريات أساسية هي: الواقعية، والليبرالية، وصناعة القرار.

تقوم النظرية الواقعية على أنّ المجتمع الدولي والعلاقات الدولية هو نظام فوضوي وفي صراع مستمر، نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى،[17] أي إحداث تغيير في سلوك الآخرين بما يناسب مصالحها وهو ما يعتبر مصدراً للقوة السياسية.

وفي إطار العلاقات الأمريكية– الصينية، تمارس كل دولة منهما تأثيراً كبيراً تجاه الأخرى، ودفعها نحو عمل ما تريد ومنعها من عمل ما لا تريد في علاقاتهما المتبادلة. والقوة هنا تختلف عن النفوذ أو التأثير، فالأولى "تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، أما النفوذ والتأثير فيعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء."[18]

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على مفهوم المصلحة الوطنية،[19] كما هو شأن مختلف الدول عادة، والذي يعتبر متغير رئيسي، بحيث لا يمكن دراسة السياسة الخارجية بمعزل عنه، ولكن المدرسة الواقعية ترى "أن ثمة قوى معينة تحدد مدى حرية القائد السياسي في تفسير معنى المصلحة القومية. وكثيراً ما يكون هذا القائد أسير سياسات أسلافه."[20] حيث يشترك الحزبان الديمقراطي والجمهوري الأمريكيين في الرؤية التي يجب أن تُبنى عليها السياسة الأمريكية وهي الحفاظ على "الزعامة الأمريكية"، وإن كان الاختلاف بينهما في أدوات وطرق تحقيقها، إلا أنّ الهدف واحد، وهو تحقيق التفرد الأمريكي عالمياً.

---

[16]. Hans Morgenthau, *Scientific Man vs. Power Politics* (Chicago: The University of Chicago Press,1946), 36.

[17]. اسماعيل مقلد، *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات* (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، 19.

[18]. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، ترجمة. وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع،1995)، ص61.

[19]. Jerome J. Shestack, "Human Rights, the National Interest, and US Foreign Policy." *The* Annals *of the American Academy of Political and Social Science* (1989), 17.

[20]. دورتي وبالستغراف، *النظريات المتضاربة*،95.

ويُجمِع أصحاب النظرية الواقعية، على أنّ "الدول في الغالب تتضارب مصالحها إلى درجة يقود بعضها إلى الحرب، كما أنّ الإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دوراً هاماً في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الجانب العسكري، بل تشمل عناصر أو مقومات القوة القومية متغيرات أخرى، مثل مستوى التطور التقني أو السكان أو المصادر الطبيعية وشكل الحكومة والقيادة السياسية والأيديولوجية."[21] هنا يفترض أن نرى الجانبين الأمريكي والصيني في جهتين متقابلتين من المنافسة والنزاع في المصالح، والتناقض في الأيدولوجية المتبعة في كل دولة، لكن في الواقع ورغم احتداد الأزمات في مراحل متعددة إلا أن التوجهات الثنائية كانت بعيدة عن أي تصعيد قد يهدد مصالحهما.

وانطلاقا من محدودية الصراع وعدم "القدرة" على تأزيم العلاقات الأمريكية– الصينية بنحو "أخطر"، ندخل في النظرية الليبرالية، وجزئيتها في "التكامل الدولي"، إذ برزت العوامل الاقتصادية بشكل هام كإحدى شروط تحقيق "السلام العالمي" في العديد من الدراسات على اعتبار أنّ "رفع مستوى المعيشة وزيادة النمو الاقتصادي القومي عوامل تساهم في السلام بين الأمم."[22] بحيث أنّ التجارة الحرة بين الدول ستؤدي إلى تقسيم العمل في الاقتصاد الدولي الذي تعتمد فيه الدول على بعضها على درجة كبيرة سيجعل من مسألة الحرب أمراً صعباً.[23]

إنّ موضوع التكاملية والاعتمادية في العلاقات الدولية تفترض أنّ "طبيعة العلاقات بين الدول الكبرى ليست غير صفرية فحسب؛ بل أصبح تحقيق مكاسب لطرف ما، ونجاحه في بعض المجالات ضروريين لتحقيق مصالح الطرف الأخر. هناك نوع من الرضا بين القوى الكبرى بالأمر الواقع في النظام الاقتصادي ورغبة في الحفاظ عليه."[24]

وكما يذهب ريتشارد هاس فقد أصبح من الصعب تصنيف البلدان إما حلفاء أو خصوم؛ حيث تقوم العلاقات الدولية على التشاور وبناء التحالفات وتشجيع التعاون. وبرأيه أن العصر الحالي "بلا أقطاب" ليس لمجرد صعود الدول والمنظمات الأخرى أو إخفاقات السياسة الأمريكية؛ بل هو نتيجة حتمية للعولمة، والسرعة، وأهمية التدفقات

---

[21]. المصدر السابق، 59–60.

[22]. المصدر السابق، 169.

[23]. المصدر السابق.

[24]. احمد جميل عزم، "التجارة والسلام الكونيّان.. ثلاث نظريات، دور ظاهرة التكاملية في تشكيل النظام الدولي،" *مجلة آفاق المستقبل*، العدد 5 (مايو/يونيو 2010)، ص88.

عبر الحدود والكثير من القضايا. وهو ما يفسّر في جوانب كثيرة الترابط والاندماج في العلاقات الأمريكية-الصينية.[25]

إنّ التكامل أو الاعتماد الاقتصادي هو الذي يدعم أسس الاتفاق السياسي حتى وإن لم يجعل منه أمراً ضرورياً. حيث تفترض نظرية "التعاون والتكامل الدوليان" أن المجتمع الدولي يقوم على (الحاجة، والتطور، والمصلحة) إذ أن التطور الذي تمر به المجتمعات والحاجة إلى تلبية تطوراتها في مختلف المجالات السياسة والاقتصادية والتكنولوجية، تتطلب تحقيق مستوىً متقدم من التعاون المشترك بين الدول. وستؤدي بدورها هذه العملية بالدول الأطراف إلى أن تتكامل أدوارها على نحو لا يسمح لأي منها بالاستغناء عن الأخرى.[26] ومن هنا يمكن القول بأنّ كلاً من الاقتصادين الأمريكي والصيني عالقان في اعتماد متبادل، ومن الصعب أن ينفك أحدهما عن الآخر، ومن الضروري للطرفين وضع اجراءاتٍ وسياسات فعالة تحد من التوترات والأزمات التجارية والاقتصادية بينهما.

في ضوء ما تقدم يمكن القول بأن نظرية التكامل تبنى على مرتكزات أساسية، منها أن التعاون في حقل معين من شأنه أن يقود إلى اتساع قاعدة التعاون الدولي، ويخلق الحاجة إلى التعاون في قطاعات أخرى. كما أن التعاون والاعتمادية في القطاعات الحيوية كالاقتصاد والتجارة لا تمثل نتاج قرارات سياسية مصدرها النخب الحاكمة، إنما يأتي من بنية قاعدية قوامها الحاجات التنموية. كما يبقى خيار التعاون هو الخيار الأكثر قبولاً في عالم تحكمه مقتضيات الاعتمادية تحقيقاً لأهداف ومصالح مشتركة. حيث أن مستقبل المصالح الأمريكية في آسيا يتطلب استقرار الدور الصيني في المنطقة، كما أنّ التحكم به أو ضبطه لا يكون إلا بتوثيق مجالات التعاون بين الولايات المتحدة والصين كوقف التسلح النووي الكوري الشمالي.

يربط صانعو القرار في إطار تشكيل السياسة الخارجية لدولهم بين الواقع وأهداف حكوماتهم، حيث يكون هناك دافعٌ رئيسيٌ وراء سلوكهم. وتواجه نظرية اتخاذ القرار "مشكلة تعدد المتغيرات التي تؤثر في اتخاذ القرار ويصعب حصرها وتحليلها وتحديد قيمة كل متغير بشكل دقيق."[27]

ويشير ريتشارد سنادير إلى أنّ بعض الحالات التي يواجهها صانع القرار تكون معقدة للغاية في حين يكون البعض الآخر أقل تعقيداً، وهناك عدة عوامل على صانع القرار أن يأخذها بعين الاعتبار "القوى التي تؤثر في

---

[25]. Richard N. Haass, "The Age of Nonpolarity," *Foreign Affairs* Volume 87, Number 3, (May/June 2008), http://www.foreignaffairs.com/articles/63397/richard-n-haass/the-age-of-nonpolarity

[26]. عبد القادر، *النظريات الجزئية*، 148.

[27]. دورتي وبالتسغراف، *النظريات المتضاربة*،310.

المشكلة سواء تلك التي تستطيع الدولة أن تتحكم فيها أو لا تستطيع، سياسات الدول الأخرى المعنية بالمشكلة، قدرة الدولة في مواجهتها للمشكلة على انتهاج سياسات مختلفة."[28]

إن إسقاط نظرية صناعة القرار على العلاقات الأمريكية الصينية، يُظهر العديد من الفواعل السياسية وغير السياسية التي تدخل في نطاق صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، إن كان عبر فواعل أمريكية داخلية، أو مؤثرات خارجية صينية، حيث يجد صانع القرار نفسه، أمام منازعاتٍ عديدة وهو ما يؤثر على شكل أو آلية تنفيذ القرار. إضافة إلى ذلك؛ فإنّ التنازع الداخلي في تنفيذ القرار قد ينبع من الضغوطات المختلفة عليه، من قبل مختلف القوى أو من كليهما، ومثل هذه الضغوطات قد تقود إلى صراعات بين الجماعات أو بين الدول.[29]

كما أنّ "طبيعة الأيدولوجيا والبرامج التي تتبنّاها قيادات الدول الكبرى ذات أهمية كبرى،"[30] إذ أن السياسات التي تتبناها الإدارات المختلفة في الولايات المتحدة والصين تؤثر بدورها على مسار العلاقات الثنائية.

ستدرس هذه الدراسة أيّ من النظريات الليبرالية والواقعية يمكن أن تشكل مقاربة أمثل للعلاقات الأمريكية-الصينية، مع أخذ نظرية صانع القرار جزءاً أساسياً من مقاربة عملية صنع القرار الأمريكي إزاء الصين.

7.1 إطار الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في الحزبين الديمقراطي والجمهوري ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية خلال السنوات ما بين (1993-2012)، والتي تولى خلالها رئاسة الولايات المتحدة ثلاثة رؤساء:

- بيل كلينتون: يمثل الحزب الديمقراطي. وانتخب لدورتين رئاسيتين متتاليتين بين عامي 1993 و2001.
- جورج بوش: يمثل الحزب الجمهوري. وانتخب لدورتين رئاسيتين متتاليتين بين عامي 2001-2009.
- باراك اوباما: يمثل الحزب الديمقراطي. وانتخبت أيضاً دورتين رئاسيتين، وندرس العهد الرئاسي الأول 2009 -2013، لعدم انتهاء الدورة الثانية في وقت إعداد هذه الدراسة.

---

[28]. المصدر السابق، 312.

[29]. المصدر السابق، 323.

[30]. عزم، "التجارة والسلام،" 93.

8.1 دراسات سابقة

تناولت العديد من الدراسات العلاقات الأمريكية الصينية خاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والتطورات التي طرأت على العلاقات الثنائية بين البلدين خلال الإدارات الأمريكية الثلاث (كلينتون، بوش، اوباما)، والتي أوضحت بدورها كيفية توظيف الصين في الحملات الرئاسية الانتخابية، والسياسات التي اتبعتها الأحزاب الأمريكية الحاكمة تجاه بكين، وكيف أثر ذلك على مسار العلاقات.

ومن هذه الدرسات كتاب "**نفس السرير، وأحلام مختلفة: إدارة العلاقات بين الولايات المتحدة والصين 1989-2000**" للباحث ديفيد لامبتون، يوضح فيها الباحث المصالح المشتركة والمتشابكة بين الولايات المتحدة والصين، ويكشف الأسباب التي تؤثر على العلاقات الثنائية وزادتها تعقيداً، خلال إدارة الرئيس بيل كلينتون، بالإضافة إلى العديد من الأحداث التي شكلت منعطفاً مهماً في مسار العلاقات الأمريكية الصينية.

ترى الدراسة بأن المرشحين السياسيين يتخذون مواقف انتخابية تحفز الناخبين، فبدلا من اتخاذ مواقف تمكّن المرشح من الحكم فعلا، يتخذ مواقف تجعله "محظوظا" بما فيه الكفاية للفوز في الانتخابات. وتمثل الحملة الانتخابية الاولى للرئيس بيل كلينتون مثالا كلاسيكيا على ذلك، فقد اعتمد خطابا "مسيئا" للقادة الصينيين، ووعد الشعب والكونغرس الامريكي بربط سجل حقوق الانسان وضع الدولة الأولى بالرعاية للصين، إلا أن هذه السياسة لم تنجح في تمييز إدارة كلينتون عن إدارة جورج بوش (الأب) السابقة، بل مهدت الطريق ما بعد الانتخابات لعلاقات امريكية- صينية مربكة ومكلفة.[31]

أما في كتاب "**ثلاثون عاما على العلاقات الصينية الأمريكية: مقاربات تحليلية ومعاصرة**"، يجد الكاتبان سو جيان جوو وبوجانج جو، أن العلاقات الثنائية بين البلدين تميزت بـ"الغرابة"، حيث ينظر كل طرف إلى الآخر بأنه "لا عدو ولا صديق"، فعلى مدار الثلاثين عاماً الماضية قادت المصالح الوطنية المشتركة للبلدين العلاقة بين تلك القوتين العالميتين، وليست الأيدولوجيا السياسة أو الصداقة، بل في الواقع لم يوافق أي طرف على أيدولوجية الطرف المقابل.[32]

---

[31]. David M. Lampton, *Same Bed, Different Dreams: Managing U.S.-China Relations, 1989-2000*. (California: University of California Press, 2001) 365-366.

[32]. Sujian Guoand, and Baogang Guo, *Thirty Years of China-U.S. Relations: Analytical Approaches and Contemporary Issues* (Lanham: Lexington Books, 2010), 2.

ورأى الباحث أن واشنطن قلقة إزاء التحديات التي تواجهها الصين اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، في المقابل ترى الصين أنّ الولايات المتحدة تسعى لإحداث "ثورة شعبية" للإطاحة بالحكم الشيوعي. وعلى الرغم من الهجمات الأيديولوجية المفتوحة بين الدولتين إلا أنها هدأت إلى حدٍ كبير. كما وباتت الصين تحتل أهمية متزايدة الأهمية في العلاقات الخارجية للولايات المتحدة.

ويعتبر الكاتب أن القيادة السياسية للجانبين باتت تتحكم في سير العلاقات بشكل أكبر من "القوى المادية المتغيرة". أما فيما يتعلق بمستقبل العلاقات بين البلدين فيقترح الكاتب بأن على صانعي السياسة تخفيف العداء، وإجبار الدولتين للدخول في علاقات أكثر تعاونية، واستراتيجية جديدة تدير العلاقة بين البلدين.

في مقال "**أربعة أشياء يمكن القيام بها لتعزيز مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية**" يقول الباحث لي يوتشنغ أن الصين باتت "قاعدة حديدية في الحملات السياسية الانتخابية الأمريكية، وأصبحت هدفاً لمرشحي الرئاسة الأمريكية، الذين يتنافسون حول من سيكون أكثر "صرامة" في سياسته تجاه الصين، ويعتقد الباحث أن استمرار استخدام الصين في حملاتهم الانتخابية لن يحل مشاكل الولايات المتحدة، ولا كسب المزيد من الاصوات للمترشحين، بل سيضر العلاقات الأمريكية الصينية، وسيؤثر على الصورة العامة للولايات المتحدة.[33]

ويرى الباحث أنه "للحفاظ على العلاقات الأمريكية الصينية وتطويرها، يجب الابتعاد عن الشكوك حول استراتيجية الطرف الآخر والنزاعات، وتعزيز الثقة المتبادلة، بالرغم من أن العلاقات الثنائية معقدة وحساسة بين البلدين.[34]

أما في مقال بول هانلي "**عامل الصين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية: فصل الخطابة عن العمل**" قارن الباحث خطاب الحزبين الجمهوري والديمقراطي مع سياستهم فترة تولي الرئاسة، واستنتج بأنّ الخطاب الحزبي يختلف عن تطبيق السياسة والقرارات التي دَعوا الى تطبيقها في التعامل مع جمهورية الصين الشعبية. كما أصبحت الصين قضية رئيسية في حملة الانتخابات الرئيسية الأمريكية، يستخدمها الحزب المعارض لانتقاد الحزب الحاكم ليتميز عن الإدارات السابقة.[35]

يعتقد "يو وانلي" أنّ تاريخ العلاقات الصينية الأمريكية بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية تأثرت بشكل واضح خلال دورتين. الأولى وهي ما تسمى بـ "الدورة الصغيرة"، متمثلة في المداولات حول وضع الدولة الأكثر رعاية للصين كل عام خلال التسعينيات، والأصوات المناهضة للصين في تقارير وزارة الدفاع الخارجية الأمريكية في "تقرير القوة العسكرية للصين "ولجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية في الكونغرس، خاصة بعد دخول الصين منظمة التجارة العالمية، وتحقيق وضع المعاملة التجارية العادية. أما الدورة الثانية، فهي: "الدورة الكبيرة"، مثل الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي تعقد كل أربع سنوات. نشأت خلالها ما يسمى بـ "متلازمة الصين" وترافق كل انتخابات رئاسية تقريباً، حيث ينتقد مرشح الحزب المعارض سياسة الإدارة الأمريكية تجاه الصين، لِتقع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة

---

[33]. Le Yucheng, “Four Things to Be Done to Promote Future China_U.S. Relations.” *China Institute of International Studies* (December 31, 2012), http://www.ciis.org.cn/english/2012-12/31/content_5638072.htm

[34]. Yucheng,. “Four Things.”

[35]. Paul Haenle, “The China Factor in the U.S. Presidential Election: Separating Rhetoric from Action.” *Carnegie Europe* (October 17, 2012), http://carnegieeurope.eu/publications/?fa=49700&reloadFlag=1

ضحية السياسات الحزبية.[36] من هنا تأتي أفكار "يو وانلي" هذه في سياق شرحه حول " العلاقات الصينية الأمريكية تحت إدارة جورج دبليو بوش."

اعتبرت الدراسات أن وجود الصين كقضية مركزية في الانتخابات الأمريكية، عززت عدم "الثقة" بين الولايات المتحدة والصين على مدى السنوات الماضية، والعديد من القضايا مثل "حقوق الانسان، والخلل في الميزان التجاري،" شكلت مفتاحا هاما لِرسائل المرشحين الرئاسيين تجاه الشعب الامريكي بمختلف فئاته، باتباع سياسية أمريكية جديدة تقود العالم وتعزز دورها ومصالحها في آسيا.

ورأت بعض هذه الدراسات أن الصين تشكل تحديا أيدولوجيا للولايات المتحدة وقيمها ومصالحها، وتحاول الصين على المدى البعيد أن تكون قوة عالمية، فكيف على الولايات المتحدة التعامل مع الصعود الصيني؟ ومنهم من رأى (الاتجاه الليبرالي) أن الوضع يقضي اتباع سياسة التكامل، ودفع الاقتصاد الصيني نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومنهم (الاتجاه الواقعي) من رأى أن على الولايات المتحدة ان تعتمد سياسة الاحتواء تجاه الصين، على اعتبارها تهديدا للولايات المتحدة، وقد تزعزع استقرار منطقة شرق آسيا.

تبحث هذه الدراسة الكيفية التي تناول بها الحزبان الديمقراطي والجمهوري "الصين" خلال حملاتهما الانتخابية لرئاسة البيت الأبيض، خصوصا قضايا حقوق الانسان، والاقتصاد والتجارة، وتايوان والتبت، وكيف انعكست الحملات الانتخابية في السياسة الفعلية لكل منهما في إدارة العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين، مع التركيز على العوامل التي ساهمت في حل النزاعات والأزمات او عدم تطورها، ودور المصالح المشتركة في تعزيز العلاقات ما بين البلدين، خلال فترة حكم الرؤساء (بيل كلينتون، جورج بوش، باراك اوباما)، ودور جماعات الضغط والمصالح في الولايات المتحدة في تشكيل السياسة الأمريكية الفعلية.

---

[36]. YU Wanli. Edited by Masafumi Iida, *China's Shift: Global Strategy of the Rising Power*, (Japan: The National Institute for Defense Studies, 2009) 81.

9.1 خلفية تاريخية

خرجت الولايات المتحدة كأقوى دولة عسكرياً واقتصادياً بعد الحرب العالمية الثانية "على نحو جعلها تمثل مركز القيادة للمنظمة الرأسمالية العالمية طوال فترة 1945–1971"، في المقابل برزت متغيراتٌ عدة أضعفت المكانة القيادية لها مقارنة مع القوة العسكرية والسياسية. فقد كان العالم يتجه نحو عالم "متعدد الأقطاب" اقتصادياً. كما أنّ الساحة الدولية شهدت العديد من التطورات التي مهدت الطريق لوجود سياسة أمريكية جديدة تجاه شرق آسيا، فدخولها حرب فيتنام وصراعها مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، والصعود الصيني المتنامي دولياً، أدركت خلاله واشنطن ضرورة اتباع سياسة أكثر تعاونية وانفتاحا على بكين.

كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية من 1949 إلى أوائل السبعينيات في حالة من العداء الشديد، حيث رفضت واشنطن الاعتراف بأنّ الحزب الشيوعي الصيني يمثل مصالح الصين، ودعمت تايوان.[37] ومع ذلك، تغير كل شيء في 21 شباط/ فبراير عام 1972، عندما قام الرئيس ريتشارد نيكسون،[38] بزيارة الصين للتفاوض حول العلاقات الدبلوماسية. وقد بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الصينية الأمريكية "قوامها الاعتراف بالآخر ومصالحه وبناء رؤى مشتركة."[39] وهذا ما انطوى عليه مبدأ نيسكون الذي طرح في شباط/ فبراير عام 1969، عبْرَ رسالته إلى الكونجرس الأمريكي في شباط/ فبراير 1971 قائلاً: "من الحقائق أنّ نظاماً دولياً لا يمكن أن يستتب إذا ظلت إحدى القوى الكبرى خارجه، وفي موقف عدائي تجاهه. ولهذا لن يكون هناك تحد أكثر أهمية من جذب جمهورية الصين الشعبية إلى علاقة بنّاءة مع المجتمع الدولي، وخصوصا مع دول آسيا، إننا مستعدون لإقامة علاقة حوار مع بكين."[40] ما شكل بداية التقارب الأمريكي الصيني، وإدراك الطرفين بأن الآخر شريك مهم لتحقيق مصالحه.

---

[37]. تايوان: "تعتبر جمهورية الصين الشعبية جزيرة تايوان منطقة "متمردة" وتطالب بالسيادة عليها، وضمها إلى الصين الشعبية. ويرجع تاريخ الخلاف إلى عام 1949م، عندما خسر الحزب الوطني الصيني المعروف باسم الكوميتانج في الحرب الأهلية الصينية، أمام قوات الحزب الشيوعي الصيني الجديد، حيث انتقلت الحكومة المهزومة إلى تايوان وأسست مدينة (تايبيه) كعاصمة مؤقتة للبلاد، في حين أسس أعضاء الحزب الشيوعي جمهورية الصين الشعبية في البر الصيني حيث موقعها الجغرافي المعروف حاليا."

[38]. ريتشارد نيكسون: الرئيس السابع والثلاثين الولايات المتحدة الأمريكية (1969–1974)، وهو من الحزب الجمهوري.

[39]. عطوان، *مستقبل العلاقة*، 48.

[40]. المصدر السابق.

مرّت العلاقات الأمريكية الصينية بالعديد من المتغيرات المؤثرة التي وجد بها صانع القرار الأمريكي مبرراً لتغيير السياسة الأمريكية تجاه الصين، وقد شكل الرئيس نيكسون، ووزير خارجيته هنري كيسنجر الأثر الأكبر في هذا الصدد، وقد "أذكت عدة عناصر حدة الصراع في منطقة شرق آسيا، وولدت عوامل رافضة لاستمرار السياسة الأمريكية في الوقت ذاته(...) وأصبحت الولايات المتحدة الامريكية أمام إدراك مسبق قوامه عدم جدوى محاولات احتواء الصين."[41]

كان الهدف من سياسة نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر تحسين العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية، والتخفيف من سياسة الاحتواء والعزلة نحو الصين. ففي خطاب نيكسون بقبول ترشيح الحزب الجمهوري للرئاسة، برر الرئيس نيكسون مصالحه في خلق علاقات جديدة مع جمهورية الصين الشعبية بالحاجة إلى أممية جديدة، وإنشاء عالم مفتوح، وذكر أن المفاوضات مع قادة العالم الشيوعي ستكون عبر مفاوضات سِلميّة ومد يد الصداقة إلى الصين وروسيا.[42]

كانت الاقتصادات الأمريكية الصينية مستقلة تماماً عن بعضها البعض، والاتصالات والحوارات ضعيفة جداً بعد الحرب الكورية 1953.[43] ولكن سياسة التقارب الأمريكي الصيني "الانفراج" التي اتبعها الرئيس نيكسون أنهت العداء الذي استمر سنواتٍ طويلة بين الدولتين، وفتحت آفاقاً واسعةً للتعاون بين الدولتين على المستوى الثنائي وعلى المستوى الدولي، وهو ما انعكس لاحقاً على حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين الطرفين.

---

[41]. عطوان، *مستقبل العلاقة*، ص28.

[42]. Chun Yen Hsu, *Sino-American Relations and Détente: Nixon, Kissinger, Mao and the One-China Policy, with special reference to Taiwan,* (Master Thesis, RMIT University: Australia, 2008), 12.

[43]. Ron Huisken, *Rising China: power and reassurance*, (ANUE Press: Australia, 2009), 21.

هذا التحول في العلاقات الثنائية يعود لمجموعة من العوامل الدولية والمحلية للدولتين، ورغم ذلك إلا أنه كان من الصعب أن يحصل "الإنفراج" في العلاقات بين البلدين دون تصريح أو مبادرة من الزعيم الصيني ماو تسي تونج،[44] أي وجود توجه صيني أيضاً داعم لسياسة نيكسون في تحسين العلاقات بين الطرفين.[45]

عندما تولى الرئيس جيرالد فورد[46] رئاسة البيت الأبيض عام 1974 أبقى السياسة الخارجية وفق هدفي الرئيس نيكسون وهما "السلام العالمي والقيادة الأمريكية"، ووضع قضايا حقوق الإنسان على صدارة السياسة الخارجية من منطلق اعتقاده بأن "أمريكا يجب أن تقود إلى السلام العالمي من موقع القوة العسكرية"[47] أي أن الرئيس فورد كان على قناعة بأن أمريكا يجب أن تلعب دوراً قيادياً في السلام العالمي يمكن تحقيقه من خلال قوة أمريكا.

وفي عام 1975، أجرى الرئيس فورد زيارة إلى الصين في إطار سعيه لمواصلة سياسة الرئيس السابق نيكسون في تطبيع العلاقات الأمريكية الصينية، وبحث قضايا الأمن الدولي وتوسيع النفوذ الأمريكي ضد النفوذ السوفيتي على اعتباره خطراً يشكل تهديداً عالمياً.[48]

جاء الرئيس جيمي كارتر[49] إلى رئاسة الولايات المتحدة مع الهدف العام وكسابقيه الرئيسان نيكسون وفورد والمتمثل في بناء "السلام العالمي " والحد من الخطر النووي، فقد واصل بناء علاقات أمريكية– صينية تعكس واقع الصين "الحديثة ". ففي خطاب ألقاه في جامعة نوتردام في (22 يونيو 1977) وضع أساساً يمثل رؤيته حول العلاقات الثنائية، بقوله:

من المهم أن نحرز تقدماً نحو تطبيع العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية. نرى العلاقة الأمريكية الصينية باعتبارها عنصرا أساسياً في السياسة العالمية لدينا والصين كقوة رئيسية من أجل السلام العالمي. نحن نرغب

---

[44]. Matthew Krnich , The Power of One: The Emperor Responsible for the 1972 China-US Relations. *E-International Relations (E-IR),* (November 4 2013), http://www.e-ir.info/2013/11/04/the-power-of-one-the-emperor-responsible-for-the-1972-china-us-relations/

[45]. ماو تسي تونج: زعيم الحزب الشيوعي الصيني منذ 1935 حتى وفاته 1976، ومؤسس جمهورية الصين الشعبية.

[46]. جيرالد فورد: الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية (1974– 1977)، ينتمي للحزب الجمهوري.

[47]. Christopher Kline, *The Promises We Keep: President Gerald R. Ford's Leadership at the Helsinki Conference*, (PhD diss., University of Michigan, 2014), 16.

[48]. Ibid, 84.

[49]. جيمي كارتر: رئيس الولايات المتحدة التاسع والثلاثون، في الفترة الواقعة بين (1977 إلى 1981)، ينتمي للحزب الديمقراطي.

في التعاون بشكل وثيق وبنّاء مع الشعب الصيني البنّاء بشأن المشاكل التي تواجه البشرية جمعاء. ونأمل في إيجاد صيغة يمكن أن تسد بعض الصعوبات التي لا تزال تفصل بيننا.[50]

أما الرئيس رونالد ريغان[51] فحاول تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وعقد صفقة مع الزعيم الصيني دنغ شياو بينغ،[52] تضمنت تسوية مؤقتة في تايوان على اعتبار أنها عقبة أمام تطوير العلاقات الثنائية، وزيادة الموارد، والاستثمار، والتجارة إلى الصين.[53] وكانت الصفقة من شأنها أن تساعد التنمية الاقتصادية للصين، وتعبر عن أمل ريغان في أن هذه الصفقة سوف تساعد في ظهور الصين كقوة موازنة للاتحاد السوفياتي، لكن ذلك لم يحدث.

تحولت العلاقات الثنائية خلال عهد جورج بوش "الأب"، بداية من فرض الولايات المتحدة عقوبات على الصين بعد اندلاع اضطرابات سياسية داخلية، وإصدار الرئيس بوش سلسلة من الإجراءات العقابية منها التجميد المؤقت لتجارة المبيعات العكسرية بين البلدين، وتوقف مؤقت للزيارات المتبادلة1990. حتى إجراء حوارات عديدة وتطورات ألغيت بها العقوبات على الصين1992.[54] وقد بدأت العلاقات الاقتصادية والتجارية تتسع وتطور بشكل كبير، ورغم وجود نزاعات إلا أنها بقيت محصورة ضمن دائرة المصالح المشتركة.

اختلفت التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة فقد تحول النظام الأمني الدولي إلى نظام أحادي القطبية، وانتقل الهدف الأمريكي من احتواء الاتحاد السوفيتي إلى الحفاظ على "السلام الأمريكي"، وحماية وتوسيع نطاقات السلام الديمقراطي، وردع نشوء قوة عظمى جديدة منافسة، وحيازة التطور العسكري. كما انتقل تركز التنافس الاستراتيجي من أوروبا إلى شرق آسيا.

---

[50]. Jimmy Carter, "UNIV University of Notre Dame – Address at Commencement Exercises at the University," (May 22, 1977), http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=7552.

[51]. رونالد ريغان: الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية (1981– 1989)، وهو من الحزب الجمهوري.

[52]. دنغ شياو بينغ : زعيم جمهورية الصين الشعبية خلال (1978– 1992)، وقام بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية.

[53]. Richard C. Thornton, "The United States and China: Time for a Change," I*nstitute for National Strategic Studies* (August 2003), 310.

[54]. Shirley A. Kan, "U.S.–China Military Contacts: Issues for Congress," *Congressional Research Service* (July, 2014), 1.

2. منظور بيل كلينتون: الصين شريك استراتيجي

مع تحول انتباه الدول بعد انتهاء الحرب الباردة (1991) إلى التطورات الدولية بانهيار نظام ثنائي القطبية، وبطؤ النمو الاقتصادي، شكلت قضايا تحسين الاقتصاد المحلي وقضايا السياسة الخارجية الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية، عناصر بارزة في خطاب الحملات الانتخابية للرئاسة. كما أن تحولات العولمة والتوجه نحو التعددية، طرحت العديد من التحديات، وغيّرت المشهد على الساحة العالمية.

شهد عام 1992م انتخاباتٍ رئاسية، حصل فيها الرئيس "الديمقراطي" بيل كلينتون على نسبة أصوات أعلى من منافسه "الجمهوري" بوش الأب والمرشح المستقل "روس بيرو". انقسمت خلالها توجهات المتنافسين حول منحى تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية.

"إنه الاقتصاد يا غبّي" بهذه العبارة ارتكزت الحملة الانتخابية الرئاسية للمرشح الديمقراطي بيل كلينتون، أمام منافسه الرئيس الجمهوري جورج بوش (الأب) حيث كانت الولايات المتحدة تعاني من كساد اقتصادي. واختصر حملته في ثلاث عباراتٍ كُتبت على لافتة وعلقت على مقر حملته الانتخابية في "ليتل روك (Little Rock)"[55] وهي: التغيير، إنه الاقتصاد يا غبي، ولن ننسى الرعاية الصحية.[56]

[55]. ليتل روك (Little Rock): "عاصمة ولاية أركنساس في الولايات المتحدة".

[56]. Robert W. Watson, *White House Studies Compendium*, (New York: Nova Publishers, 2008), 177.

1.2 إعادة تشكيل السياسة الخارجية

تشهد السياسة الخارجية الأمريكية في العادة توجهان أساسيان على مسارين متوازيين؛ مسار السياسة العامة لحكومة الولايات المتحدة، والتي يفترض أن تحركها قضايا الاهتمام العام، وفي صلبها مسألة الأمن. والمسار الثاني هو مسار تتزايد فيه المصالح الأمريكية التجارية وتتسع في شتى أنحاء العالم. ويمكن أن نرى هذه السياسة الخارجية الأمريكية ذات المسارين في عدد من القضايا، ومن ضمنها التعامل مع الصين، حيث يسير الخطاب العام في اتجاه مخالف للقوى الاقتصادية التي تدعو لزيادة المعاملات التجارية بين البلدين. وقد وقعت الحكومة الأمريكية بين دورها كحامية لقيم معينة مثل حقوق الإنسان، ودورها السياسي في الدفاع عن المصالح التجارية الداخلية.[57]

صرح الديمقراطي بيل كلينتون بأنه "لن يصافح جزار بكين،" وكان يقصد رئيس وزراء الصين الذى قمع المظاهرات الطلابية المطالبة بالديمقراطية فى ساحة بوابة السلام السماوي فى بكين عام 1989.

كانت الورقة الصينية هي الأبرز التي لعب بها المتنافسون حول تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، واعتماد لهجة قاسية بشأنها، فقد انتقد كلينتون إدارة الرئيس بوش باتباع سياسة وصفها بـ "اللينة" تجاه بكين. وفي سعيه للحصول على أصوات الناخبين، اعتمد مواقف خطابية متشددة، من شأنها أن تُعقد مستقبلا بلورة سياستها إزاء الصين.[58] ولكن بوش واجه ذلك بتصعيد أيضاً إزاء الصين،[59] كما سيجري توضيحه لاحقاً.

---

[57]. دانيال وارنر، *السياسة الخارجية الأمريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة* (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص46.

[58]. David M. Lampton, *Same Bed, Different Dreams: Managing U.S.-China Relations, 1989-2000*, (California: University of California Press, 2001), 32

[59]. Robert G. Sutter, *U.S.-Chinese Relations: Perilous Past, Pragmatic Present* (Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, 2013), 105.

1.1.2 حقوق الانسان والعلاقات الاقتصادية والتجارية

بُنيت التصورات الأمريكية إزاء انتهاك الصين لحقوق الإنسان على قناعة بانه يمكن دفع الأخيرة على مسار التغيير الديمقراطي. وجاءت هذه التصورات استنادا إلى ثلاثة أسس رئيسية، أولاً: تفوق القيم الأمريكية (كما تبيّن من انتصارها في الحرب الباردة). ثانياً: تفوق القوة الأمريكية عسكرياً وتكنولوجياً (كما اتضح في حرب الخليج). ثالثاً: اعتماد الصين المتزايد على الصادرات إلى الولايات المتحدة.[60] وهو ما أعطى واشنطن، بحبسب توقعات سياسييها نفوذاً هائلاً لفرض شروط اللعبة السياسية على الصين.

إنطلاقا من ضرورة حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها فإن الحزب الديمقراطي نادى عام 1992، بضرورة أن تمارس واشنطن ضغوطاً باتجاه الصين لتحسين وضع حقوق الإنسان والتحرر السياسي والديمقراطي، والعمل على دفع هذه العملية باستمرار.

اتهم المرشح كلينتون إدارة الرئيس بوش، بـ" تدليل الديكتاتورين"[61] في الصين خاصة بعد أحداث ميدان تيانانمين[62] عام 1989. وأدان "إرسال مبعوثين سريّين لرفع نخب مع أولئك الذين سحقوا المطالبين بالديمقراطية في ميدان السلام السماوي."[63] وذلك في إشارة إلى زيارة مستشار بوش للأمن القومي برنت سكوكروفت إلى بكين. وبعد سنوات ووصف وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي في عهد بيل كلينتون أنّ لغة الأخير أثناء الحملة الانتخابية

---

60. Lampton, *Same Bed*, 31.

61. Thomas L. Friedman , "The 1992 Campaign -- Issues: Foreign Policy - Looking Abroad: Clinton and Foreign Policy/A special report.; Clinton's Foreign-Policy Agenda Reaches Across Broad Spectrum," *New York Times* (October 4, 1992), http://www.nytimes.com/1992/10/04/us/1992-campaign-issues-foreign-policy-looking-abroad-clinton-foreign-policy.html

62. شهد ميدان تيانانمن في جمهورية الصين الشعبية مظاهرات طلابية بين (15 نيسان/ ابريل، إلى 4 حزيران/ يونيو 1989) كانت تطالب بالديمقراطية والاصلاح السياسي وسقط فيها العديد من القتلى.

63. Haenle, "The China Factor."

حول الصين بأنها كانت الأقسى في خطابه الخاص بالسياسة الخارجية، عندما انتقد فيها الرئيس بوش لعدم الربط بين وضع الصين باعتبارها الدولة الأولى بالرعاية وسجل حقوق الإنسان."[64]

وضع المرشح كلينتون دعم الديمقراطية في الصين في سياق مهمة أمريكية عالمية تتطلب استعادة الولايات المتحدة دورها في تعزيز "قيم الديمقراطية"، فقد استخدمها لشن حملة ضد سياسة الرئيس بوش، واتهمه بعدم المبالاة في قيم "الديمقراطية وحقوق الإنسان."[65] وتبنّى المرشح كلينتون الرأي الداعم لاستخدام عقوبات تجارية انتقائية ضد الصين لتخفيف قمعها لحقوق الإنسان.

ووفقا لمنطق الحزب الديمقراطي، وفي تماهي واضح مع النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، التي تطالب بنشر الديمقراطية، باعتبارها جزءا من متطلبات السلام العالمي، فإنّ الخطاب أكدّ أن "دعم الديمقراطية يخدم مبادئ ومصالح الولايات المتحدة، مما يعني عالماً أكثر ديمقراطية، وعالماً أكثر سلاماً وأكثر استقراراً."[66] وضمن هذا السياق طرح الحزب برنامجه الانتخابي في (13 تموز/ يوليو 1992) حيث طالبَ من خلاله بتعزيز الديمقراطية في بكين، وتكييف الشروط التجارية وملاءمتها بالنسبة للصين على أساس احترام حقوق الإنسان.[67] وتضمن برنامج كلينتون الانتخابي الدعوة إلى فرض إحداث تغيرات سياسية في الصين.

ارتكز الديمقراطيون كذلك في مناداتهم إلى استعادة الولايات المتحدة دورها في تحسين حقوق الانسان في مناطق أسيا، شرق أوروبا، افريقيا، وتحديدا الصين، يوغسلافيا، على ان هذه الدول "هشة وناشئة" وبحاجة إلى مساعدة دولية في بناء مؤسساتها الديمقراطية، ودمج اقتصادها في النظام التجاري العالمي، وعلى واشنطن ان تفعل ما بوسعها لتشجيع عملية الانتقال الديمقراطي.[68]

ألقى المرشح بيل كلينتون خطابا يوم 13 آب/ أغسطس 1992 أمام مجلس الشؤون العالمية في لوس انجلوس، حاول فيه إعادة تعريف السياسة الخارجية والمصالح الحيوية لبلاده، عبر طرح رؤية شاملة لما ستكون عليه

---

64. Edwarad L. Bolton. “Complex Interactions – Why President Clinton Dropped Human Rights Conditions From: The Criteria for China’s Most Favored Nation Status.” National War College: Washingron (2000), p2.

65. Clair Apodaca, “U.S. Human Rights Policy and Foreign Assistance,” *Ritsumelk International Affairs* Vol.3, (2005), 72.

66. Democratic Party Platform of 1992, *The American Presidency Project* (July 13, 1992), http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=29610

67 . Ibid.

68 . Ibid.

سياسة إدارته الخارجية خلال الأربعة أعوام القادمة، موجها العديد من الاتهامات إلى الرئيس بوش (الأب)، ووعد باتخاذ موقفاً أكثر تشدداً في قضايا التجارة والأمن وحقوق الإنسان في سياسة إدارته تجاه الصين.[69]

واذا أردنا تلخيص ما جاء في خطاب كلينتون ذاك، بإمكاننا القول بأنه وضع سياسة خارجية تبتعد عن إدارة بوش في مجالين أساسين، أولاً: القيم، وكيفية فهم تغير العالم، ودور الولايات المتحدة في هذه الدينامية، وأن إدارته ستعمل على صياغة سياسة تدعم تعزيز الديمقراطية في الخارج بشكل أكبر من الرئيس بوش الأب، "فبدلا من تسوية النزاعات مع الحكومات الاستبدادية (الصين) التي تقمع حقوق الإنسان لتحقيق الاستقرار. يجب دعم استخدام عقوبات تجارية انتقائية ضد الصين لتخفيف قمعها لحقوق الانسان."[70]

ثانياً: استخدام القوة الاقتصادية والعسكرية لحماية الرؤية الأمريكية عند الضرورة، منتقداً سياسة بوش في عدم وجود استراتيجية واضحة للأمن القومي وهو ما غذى النزعة الانعزالية.[71]

ولعل ما يعطي الخطاب أهمية خاصة هو السياق التاريخي الذي طُرح فيه، فبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح لا بد من سياسة أمريكية تعيد ترتيب الأولويات والالتزامات الأمريكية دولياً. فناقدو سياسة بوش الأب يرون بأن "مشكلة بوش كانت واضحة في عدم امتلاكه لفهم واضح للدور الذي ينبغي للولايات المتحدة أن تلعبه في تشكيل العالم ما بعد الحرب الباردة."[72]

خلال مناظرة تلفزيونية بين المرشحين الديمقراطي بيل كلينتون، والجمهوري جورج بوش، والمرشح المستقل روس بيرو، في (11 تشرين أول/ أكتوبر 1992) ، في حرم جامعة واشنطن في سانت لويس بولاية ميسوري، تنافس الثلاثة من سيكون أكثر "حزماً" في علاقته مع الصين في حال أصبح رئيساً وكيف ستمارس الولايات المتحدة قوتها للتأثير على الصين.

---

[69]. Ted Galen Carpenter, "For US Election Candidates, China Is an Easy Target," *Cato Institute* (January 13, 2012), http://www.cato.org/publications/commentary/us-election-candidates-china-is-easy-target

[70]. Bil Clinton, "Remarks of Governor Bill Clinton," World Affairs Council: Los Angeles (August 13, 1992), http://www.c-span.org/video/?31119-1/clinton-campaign-speech

[71]. Ibid.

[72]. هادي قبيسي، *السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستن: المحافظية الجديدة والواقعية* (عمان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008) ص24.

وبالنسبة للصين، هذا يعني أنه في حال أنتُخب كلينتون، سيكون تحديا لها في مجال حقوق الإنسان بسبب موقفه "الحازم" فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان في الصين. وأكد كلينتون: "أنا لا أريد أن أعزل الصين ... ولكن أعتقد أن أمتنا لديها هدف أسمى من أن تدليل الطغاة، والوقوف إلى جانب الحركة العالمية للديمقراطية."[73]

ولعل إدارك كلينتون بأهمية الدور الصيني سواء للولايات المتحدة، أو عالمياً، كان جزءاً من خطابه. وقد يكون أيضاً مفتاحاً لفهم تغير سياسته فيما بعد عن الخطاب الذي دعا له. حيث أجاب كلينتون:

> أعتقد أن علاقتنا مع الصين مهمة، ولا نريد عزلها، ولكن من الخطأ بالنسبة لنا أن نفعل (الإدارة القادمة) ما فعلته هذه الإدارة (جورج بوش) حيث أرسل السيد بوش مبعوثين بشكل سري للزعماء الصينيين، وكأننا نقول لهم لا يوجد ما يدعو للقلق عندما يقُتل كل هؤلاء الأطفال في ميدان تيانانمن، هذه تعتبر مكافأة. [74]

حملت تصريحات كلينتون مستويين من الحديث: الإقرار بأهمية الدور الصيني، وضرورة إيجاد نسق سياسي مختلف عن سياسة إدارة بوش.

كان جوهر السياسة التي دعا لها كلينتون هي أن تكون السياسة الخارجية حازمة بشأن إحراز تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان في الصين، وبالفعل عمل كلينتون لاحقا لاعتماد سياسة خارجية تحت إشراف مستشاره للسياسة الخارجية "توني ليك" اعتمدت على نظرية "التوسع الديمقراطي."[75]

---

[73] . see, Toshihiro Nakayama, "*Politics of US Policy Toward China: Analysis of Domestic Factors*," Brookings Institution Center for Northeast Asian Policy Studies (September 2006), 11.

[74]. Bill Clinton, "Debate with Bill Clinton, George H. W. Bush and Ross Perot," Miller Center, (October 11, 1992http://millercenter.org/president/bush/speeches/speech-5532

[75]. Nakayama, "*Politics of US Policy,"*11

2.1.2 تايوان والتبت

تعتبر قضيتيا تايوان والتبت من أبرز القضايا التي تؤرق العلاقات الأمريكية– الصينية، وأكثر الملفات تعقيدا وحساسية بين الدولتين. ويمكن النظر إليهما باعتبارهما ورقتا ضغط أمريكيتين على الصين، لا تختلفان كثيرل عن قضايا حقوق الإنسان.

ولعل أهمية قضيتي تايوان والتبت نابعة ليس فقط من حرص الولايات المتحدة على مصالحها في مناطق شرق آسيا، وحماية نفوذها، بل ورقة سياسية لكسب الأصواب الانتخابية، عبر التلويح بتهاون إدارة البيت الأبيض في الدافع عن حقوق الانسان. ورأى المرشح كلينتون في خطاب له في جامعة "جورج تاون" (12 كانون أول/ ديسمبر 1991) أن إدارة بوش لم تول الاهتمام المطلوب للتبت، بالرغم من الحملات المطالبة بالاصلاحات الديمقراطية "والقهر الوحشي" للتبت.[76]

ودعا الحزب الديمقراطي عبر برنامجه الإنتخابي إلى تكييف العلاقات التجارية ما بين الدولتين وربطها بتحسين وضع حقوق الإنسان، ليس فقط داخل حدود جمهورية الصين الشعبية، بل ايضا تحسين وضع حقوق الإنسان في التبت واحترام حقوق شعبها.[77]

وقال كلينتون إنه وبمجرد انتخابه فإن "الولايات المتحدة لن تدلل الطغاة، من بكين إلى بغداد،"[78] وذلك يعني أنها ستتحمل مسؤولية الدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، في مختلف مناطق العالم وهي قيم "أعلى من السيادة"، وقيم "بلا حدود". مؤكدا أن الولايات المتحدة مستعدة وراغبة في استخدام القوة عند الضرورة.[79]

كان الموقف إزاء الصين وممارستها في تايوان قضية بارزة في الحملة الانتخابية كلينتون، حيث دعا إلى ربط الوصول الصيني إلى السوق الأمريكية مع تحسن معاملة مواطنيها.[80] وبانخفاض نسبة 19% في التأييد في استطلاعات الرأي الوطنية للرئيس بوش في أيلول/ سبتمبر من عام 1992، قام وفي محاولة لاستمالة الناخبين في

---

[76]. Bill Clinton, "A new covenant for American Security," *speech given at Georgetown University, (December 12,1991)*, http://www.helvidius.org/wp-content/uploads/2012/02/1992_Clinton.pdf

[77]. Democratic Party Platforms 1992.

[78] . William J. Clinton: "Address Accepting the Presidential Nomination at the Democratic National Convention in New York," *The American Presidency Project* (July 16, 1992), http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=25958

[79]. Ibid.

[80]. Lampton, *Same Bed*, 33

ولاية تكساس،[81] بالتعهد لشركة جنرال دايناميكس (General Dynamics) وعمال المصانع في فورت وورث في تكساس، ببيع الطائرات المقاتلة F-16 لتايوان، وتوفير ثلاثة آلاف وظيفة في المصنع. وكان كلينتون قد وعد ببيعها إذا لم تفعل إدارة بوش ذلك، خاصة مع تدهور السلاح الجوي التايواني.[82] لقد كان قرار بوش بذلك مدفوعاً لاعتباراتٍ سياسية داخلية وضرورات انتخابية، وليس تغيرا في السياسة الأمريكية تجاه تايوان.

وعلى الرغم من حرص الحزب الديمقراطي على دعم تايوان في خطابات مرشحه بيل كلينتون إلا أنها لم ترد بشكل صريح في برنامجه الإنتخابي لعام 1992، معتمدا على لهجة خطابية غير مباشرة في الضغط على الصين لحماية حقوق الانسان واحترام قيم الديمقراطية في تايوان والتبت.

3.1.2 إعادة التوزان في شرق آسيا والمحيط الهادئ

ازدادت المخاوف الأمريكية من تنامي القدرات النووية الصينية، مع ازدياد الإنفاق الصيني على التحديث العسكري، وبالتالي تعزيز قدرة الصين في ممارسة الردعين التقليدي والنووي ضمن محيطها الإقليمي.

اعتبر المرشح بيل كلينتون أن احتياجات الدفاع الأمريكية والأمن لم تعد واضحة ما بعد الحرب الباردة، وبحاجة إلى إعادة صياغة. حيث كانت أكثر وضوحا خلال الحرب الباردة، ومكرسة لردع التهديد السوفييتي وحماية المصالح الامريكية في شرق آسيا،[83] مرجحا أن الولايات المتحدة ستواجه عدة تهديدات أمنية أبرزها: انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ووسائل انتشارها.[84]

يتمثل التخوف الأمريكي من استمرار الصين في تحديث قدراتها العسكرية بهذا الشكل السريع، على افتراض أنها ستصبح الدولة الوحيدة القادرة على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا. ورأى كلينتون أن واشنطن عليها أن تعتبر دعم جماعات كالصندوق الوطني للديمقراطية جزءا مشروعا من ميزانية الأمن القومي، لتعزيز فتح

---

[81] .Ibid, 32.

[82]. Jessica Farmer, *Different Viewpoint of the 1992 presidential Election*, (Thesis Master, UNT Honors College, 1992), p8.

[83]. Bill Clinton, "A new covenant for American Security," *speech given at Georgetown University, (December 12,1991)*, http://www.helvidius.org/wp-content/uploads/2012/02/1992_Clinton.pdf

[84] . Ibid.

الاسواق الحرة والتعددية الديمقراطية، وإنشاء إذاعة "آسيا الحرة" لجلب الحقيقة لشعوب تلك المنطقة، كما فعلت سابقا في إنشاء إذاعة "اوروبا."[85]

في سؤال وُجه لكلينتون خلال مناظرة تلفزيونية، إن كان رئيسا، كيف ستمارس الولايات المتحدة قوتها للتأثير على الشؤون الصينية؟ رأى كلينتون أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة عزل الصين، لكن فتح المفاوضات مع إيران والصين لنقل التكنولوجيا النووية، تعتبر "مكافأة" للصين بعد أحداث ميدان "تيانانمن".[86]

في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، حظي كلينتون بـ 43% من أصوات الناخبين و370 من أصوات الهيئة الانتخابية،[87] وعلى الفور حدد أسس بناء إدارة جديدة ترتكز في المقام الأول على تنمية الاقتصاد الأمريكي، وزيادة وصول الولايات المتحدة إلى الأسواق العالمية، وتحسين حقوق الإنسان في عصر ما بعد الحرب الباردة، ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.[88]

---

85. Ibid.

86. Bill Clinton, "Debate with Bill Clinton, George H. W. Bush and Ross Perot."

87. Overview of the 1992 Election. Presidential Election, http://presidentelect.org/e1992.html.

88. Lampton, *Same Bed*, 33.

2.2 عهد الرئيس كلينتون: سنوات من التحديات والتقلبات المفاجئة

خلال الفترة الانتقالية للسلطة، يمكن للرئيس الأمريكي أن يعزز إلى حدٍ كبير أو يقلل من حظوظه في نجاح السياسة الخارجية. ففي الأسابيع القليلة قبل وبعد تولي الرئيس مهام منصبه، يضع الانطباعات الأولى ويوضح الثبات أو غيابه في علاقة الدولة مع "الأعداء والأصدقاء" على حد سواء. وفي الأيام الأولى التي قضاها كلينتون في منصبه، وحتى قبل تنصيبه، وضع كلينتون إدارة مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والصين في وضع صعب. وكان جزءاً من المشكلة أنّ الديمقراطيين كانوا خارج السلطة لمدة اثني عشر عاما.[89] وبالتالي كان خطابهم أبعد عن الواقعية وأقرب إلى المثالية.

أعلن الرئيس كلينتون بداية مرحلة جديدة في سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين، حيث قال خلال بيان صدر في (28 أيار/ مايو1993): "الصين لها تأثير مهم على الاقتصاد، والبيئة، والسياسة في العالم. ومستقبل الصين وهونغ كونغ ذات أهمية كبيرة للمنطقة ولشعب أمريكا".[90] وبعد وقت قصير من فوزه، اجتمع كلينتون مع جورج بوش وناقش السياسة الخارجية تجاه الصين. وصرح:

> نحن على استعداد لبناء علاقة أكثر تعاوناً مع الصين، ونرغب في العمل معها باعتبارها عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي. وقد أثبتت الصين من خلال بعض تصرفاتها أنها تريد أن تكون عضواً في هذا المجتمع. ورغم وجود امتيازاتٍ للعضوية، إلا أنّ لها التزاماتها. إذ يُتَوقع من الصين تلبية المعايير الدولية الأساسية في معاملتها لشعبها. ومبيعاتها من الأسلحة الخطيرة، وتجارتها الخارجية.[91]

كانت تصريحات كلينتون استجابة أولية للضغوط التي مورست من داخل الصين وخارجها، إذ استفزت تصريحات كلينتون وأفكاره أثناء الحملة الانتخابية ردة فعل غاضبة في الصين. مقابل ذلك، قوبلت تصريحاته باستياء من قبل مجتمع حقوق الإنسان، وكثيرين في الحزب، بصفتها مؤشراً مبكرا على التردد في سياسته والتراجع عن وعوده الانتخابية.

---

89. Lampton, *Same Bed*, 33.

90. Bill J. Clinton: "Statement on Most-Favored-Nation Trade Status for China," *The American Presidency Project*. (May 28, 1993) http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=46632.

91. Ibid.

عكست إدارة الرئيس بيل كلينتون في بداياتها الربط بين العلاقات الاقتصادية وحقوق الانسان، الأمر الذي يُظهر إخضاع المصالح الاقتصادية لدوافع أخلاقية في علاقات الولايات المتحدة مع الصين لتحسين سجلها في حقوق الانسان.

حيث نادت السياسة الخارجية لكلينتون بالتعددية والتدخل الانساني والديمقراطية تجاه الصين، وإلتزام إدارته بهذا النهج، وارتكز الخطاب الخارجي الأمريكي على أهمية الديمقراطية وانتشارها عالميا، لكن هذا الخطاب تغير وفقا للمصالح الأمنية والاقتصادية الأمريكية، وهي (المصالح) التي تمثل العنصر"الثابت" في سياسات واشنطن.

بعد انتهاء الحرب الباردة انصهرت "المثل والقيم" بالمصالح الامريكية، إذ يرى توماس كاروثرز في سياق شرحه حول دور كلينتون في تعزيز الديمقراطية أن "السياسات الامريكية حول الديمقراطية تختلف بشدة من منطقة لأخرى، بدءا من المشاركة الجادة إلى عدم الاهتمام، كما أن تعزيز الديمقراطية تحت مسمى "السياسة العليا، أو السياسة الدنيا، لا تتوافق في كثير من الاحيان مع درجة المشاركة."[92]

مرّت العلاقات الثنائية الصينية الأمريكية في عهد كلينتون بتغيرات جذرية في ثلاثة مجالات رئيسية، وهي: التجارة وحقوق الانسان والأمن. حيث أن "مستقبل التعاون مع الصين أصبح ضروريا وأمرا محتوما، وهو ما دفع الكونغرس الامريكي إلى دعم تعزيز العلاقات مع الصين، ودفع كلينتون لتغيير العملية السياسية لاحقا."[93]

في 28 أيار/ مايو 1993 وقع الرئيس كلينتون على الشروط التنفيذية المتعلقة بتمديد وضع "الدولة الأولى بالرعاية" للصين، وأصدر تعليمات لوزير الخارجية الامريكي وارن كريستوفر بتقديم اقتراح حول استمرار تمديد وضع الدولة الأولى بالرعاية وما يطلق عليه تحسين حقوق الانسان في الصين، واشترط القرار خمسة أمور على الصين تنفيذها، وهي: "البدء في إجراء حوار مع الدلاي لاما، إطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح لأقارب أصحاب وجهات النظر السياسية المعارضة بالسفر إلى الولايات المتحدة، ومنع تصدير منتجات السجون، والسماح لجمعية الصليب الاحمر الدولية بتقصى حقائق الأوضاع داخل السجون الصينية."[94]

---

[92].Thomas Carothers , "The Clinton Record on Democracy Promotion." *Carnegie Endowment for International Peace* No. 16 (September 2000): 2.

[93]. Charles A. Goldman, "Managing Policy Toward China Under Clinton: The Changing Role of Economic," *Working Paper*, *Center for Asia-Pacific Policy* 95 (July 1995): 29.

[94]. عبد العزيز، *الصين والولايات*، ص73-74.

واجهت سياسة إدارة كلينتون معارضة داخل الولايات المتحدة والصين، وشكلت الاغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، والرأي العام الامريكي، عاملا ضاغطا لتغيير سياسة إدارة كلينتون، وتعود قوة الكونغرس بسبب تحالف الجمهوريون والضغط على إدارة البيت الأبيض وتوجيه سياساتها نحو قضايا أمنية، بينما طالب الديمقراطيون بمتابعة ملف انتهاكات حقوق الانسان في الصين.

لم تحقق سياسة كلينتون الاهداف المطلوبة، وأثناء زيارة أجراها كريستوفر للصين خلال آذار/ مارس 1994، أكد القادة الصينيون رفض بكين لسياسة "الربط" بين حقوق الانسان ووضع الدولة بـ"الرعاية،" وأن القرارات الادارية للرئيس كلينتون، المتعلقة في شؤون الصين الداخلية مرفوضة ولن يلزمها بالتنفيذ.[95]

تراجع الرئيس كلينتون عن سياسة الضغط التي يمارسها على الصين، ففي أيار/ مايو 1994 قام بإنهاء الربط بين قضايا حقوق الانسان والعلاقات التجارية بين الدولتين،[96] على اعتبار أنها غير مجدية، ومن الصعب استمرارها.[97]

وساعد قرار فك الارتباط بين تحسين حقوق الانسان ووضع الدولة الأولى بالرعاية، على تحقيق عدة أهداف، حددها ونستون لورد مساعد وزير الخارجية الامريكي في عهد كلينتون، وهي تحسين العلاقات الأمريكية الصينية على كافة مستوياتها وهو ما ينسجم مع مصالح الولايات المتحدة، وبناء ثقة متبادلة ومتوافقة بين الدولتين تلتقي فيها مصالح واشنطن وبكين، وتقليل المساحات التي تكون فيها مصالح الدولتين متنازعة من خلال الحوار لتخفيف عناصر التوتر في العلاقة.[98]

ومنذ فك الارتباط تعاملت إدارة البيت الابيض مع تجديد وضع الدولة الأولى بالرعاية بشكل مرن، بحجة أن العلاقات التجارية مع الصين هي الطريقة الأكثر عملية لدفع التغيير السياسي في جمهورية الصين الشعبية وتشجيع الديمقراطية على المدى الطويل.

وعلى الرغم من سعي الجانبين للحفاظ على استقرار العلاقات، إلا أن مجلس النواب الأمريكي اتهم الصين بانتهاك حقوق الإنسان وذلك في (تموز/ يوليو1995) ، وطالب المجلس بمتابعة سلوك الصين عن قرب، وتأسيس إذاعة (آسيا الحرة)، وتوجيهها للشعب الصيني. قابل ذلك استنكار صيني عبر عنه الرئيس زيانج زيمين في كلمته

---

[95]. Elaine Sciolino, "China Rejects Call From Christopher For Rights Gains," *New York Times* (March 13, 1994), http://www.nytimes.com/1994/03/13/world/china-rejects-call-from-christopher-for-rights-gains.html

[96]. Goldman, "Managing Policy," 32.

[97]. عبد العزيز، محرر. *الصين والولايات المتحدة*، 75.

[98]. عطوان، *مستقبل العلاقة الامريكية*، 93.

بمناسبة الاحتفال بالعيد الخمسين للأمم المتحدة في تشرين أول/ اكتوبر 1995 بقوله: "هناك قوة كبرى معينة، كثيرا ما تتستر وراء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان لتعتدي على سيادة دول أخرى وتتدخل في شؤونها الداخلية ولتقوض وحدتها الوطنية وتجانسها العرقي."[99]

في الوقت نفسه، عززت الولايات المتحدة علاقاتها مع دول شرق آسيا ووسعت نفوذها، وقامت بتطوير برنامجها الدفاعي مع اليابان. كذلك شهدت العلاقات الثنائية توترا حادا عندما سمحت إدارة الرئيس كلينتون تحت ضغط الكونغرس للرئيس التايواني لي تنغ هوي بزيارة جامعة كورنيل في نيويورك في عام 1995، ورأت الصين في هذه الزيارة دعما مباشرا لتايوان من الولايات المتحدة، واتخذت موقفا حذرا جدا من رفع مستوى العلاقات بين واشنطن وتايوان.[100] كما رأت في ذلك انتهاكا لمبادئ العمل الاساسي للبيانات المشتركة الثلاثة بين الصين والولايات المتحدة، والتعدي على سيادتها، ما قد ينعكس سلبا على عملية إعادة التوحيد السلمي للصين، والترويج لفكرة "صينيين". حيث قال الزعيم زيمين "هناك صين واحدة فقط، تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية (...) الشعب الصيني واثق من توحيد وطنهم الأم وجعله أمرا واقعا، رغم من أي تدخل أجنبي."[101]

وصلت العلاقات بين الدولتين وقتها إلى أدنى مستوياتها، وزادت حدة التوتر خلال الانتخابات الرئاسية في تايوان 1996، إذ قامت الصين بسلسلة مناورات عسكرية، ردت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بنشر مجموعتين من حاملات الطائرات على محيط تايوان، ما أثار قلقا واسع النطاق في شرق آسيا.[102]

شهد الموقف الأمريكي تحولا في سياسته تجاه الصين في مجالات حقوق الانسان، والأمن، والتجارة. وحاول الرئيس كلينتون اتباع سياسة أكثر توازنا، بين ضغوط الحزب الجمهوري بشأن قضايا الامن وتايوان، وضغوط الحزب الديمقراطي بشأن قضايا حقوق الانسان، وكانت الأغلبية الجمهورية في مجلسي النواب والشيوخ تنذر بسياسة أمريكية مشابهة لسياسة بوش الأب.

---

[99]. Jiang Zemin, "Jiang, at the UN, Warns Against Meddling Over Taiwan and Rights," *New York Times* (October 25, 1995), http://www.nytimes.com/1995/10/25/news/25iht-prexy.t_0.html

[100]. David G. Brown, "China-Taiwan Relations: A Fragile Calm," *council for strategic and international studies* (January4, 2004): 2, http://csis.org/files/media/csis/pubs/0102qchina_taiwan.pdf

[101] . Zemin, "Jiang at the UN."

[102]. Frank Frost, "United States-China Relations and the Clinton-Jiang Summit," Department of the Parliamentary Library (24 November 1997),
http://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_Departments/Parliamentary_Library/Publications_Archive/CIB/CIB9798/98CIB07

هذا وقد أجرت إدارة كلينتون حوارات استراتيجية مع مؤسسة الدفاع العسكري والمدني الصيني، لبناء الثقة بالرغم من استمرار الخلافات السياسية، وازدياد اندماج الصين في النظام المؤسسي الدولي بانضمامها للعديد من الاتفاقيات والتفاهمات، أبرزها معاهدة حظر الانتشار النووي (1992) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (1996)، وغيرها من الاتفاقيات.[103]

بشكل عام تميزت العلاقات الصينية الأمريكية في حقبة التسعينيات بالتوتر، لأسباب أهمها: التخوف الأمريكي من تصاعد النفوذ الاقتصادي الصيني من جهة، ومن جهة أخرى، القلق الصيني من التقارب الأمريكي التايواني، والتخوف مع دعم واشنطن لتايوان. وهو ما كان واضحا في برنامج الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية عام 1996، حيث أورد في برنامجه أن التحديات الأمنية في آسيا والمحيط الهادئ هي الأكثر إلحاحا، مع وجود فرص تجارية "واعدة" في المنطقة.

وأكد الحزب أن الولايات المتحدة ستعمل على نشر قوة بحرية أمريكية عند مضيق تايوان، لضمان أمن المنطقة وأن لا تشكل المناورات العسكرية الصينية تهديدا لأمن تايوان، إضافة إلى دعم نشر القوات الأمريكية في شرق آسيا وبذل المزيد من الجهود لتشجيع الأمن الإقليمي، وبناء علاقات طويلة الأمد مع الهند، وباكستان، وغيرها في جنوب آسيا من أجل تعزيز المصالح الأمريكية المتنوعة في تلك المنطقة، من الديمقراطية والتجارة وعدم الانتشار النووي.[104]

يمكن تلخيص أهم نقاط الخلاف الأمني والعسكري الأمريكي–الصيني، أولا: بِ إنشاء الدرع الصاروخي الأمريكي، والتخوف الصيني من حقيقة أهداف الولايات المتحدة من إنشائه. إذ تعتقد الصين بأنه يشكل خطراً عليها وخاصة ضمن محيطها الآسيوي، ثانيا: زيادة مستوى الإنفاق العسكري لدى الصين.

ضربت أزمة مالية حادة بلدان شرق آسيا عام 1997 سميت بـ"الأزمة المالية الآسيوية"، وكانت هناك مخاوف من تحولها إلى أزمة عالمية. إذ جاءت الازمة نتيجة عوامل داخلية وخارجية منها تضخم سوق العقارات وقيم الأسهم وعجز تجاري كبير، كما أن تشجيع الاقتراض الخارجي التي أدارته الحكومات هدد بشكل خطير التعرض لمخاطر العملات الأجنبية في كل من القطاع المالي والشركات، وذلك لعدم توافر البيانات وشفافيتها، وإحجام الدائنين الأجانب لتجديد القروض قصيرة الأجل، ما أدى الى ضغوط على العملات وأسواق الاسهم.[105]

---

[103] .Frost, "United States–China."

[104] . Democratic Party Platform of 1992.

[105]. International Monetary Fund, "The Asian Crisis: Causes and Cures," *International Monetary Fund*, Volume 35, Number 2 (June 1998), http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1998/06/imfstaff.htm

كما ساهم ارتباط أسعار الصرف في شرق آسيا بالدولار الأمريكي الى تقلبات كبيرة في سعر الصرف الدولار/يوان، إضافة إلى تراكم في الأزمة من خلال التحولات في القدرة التنافسية الدولية التي أثبتت أنها غير مستدامة، وعلى وجه الخصوص "ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي من منتصف عام1995، وخاصة مقابل اليوان، والخسائر المرتبطة بها من القدرة التنافسية في البلدان ذات العملات المرتبطة بالدولار، ساهم في بطء صادراتها في1996-1997."[106]

فتحت الأزمة الآسيوية آفاقا واسعة لتعزيز التعاون الامريكي الصيني، رغم أن الإدارة الامريكية لم تبدِ اهتماما كبيرا بالأزمة، إلا حين شكلت خطرا حقيقيا على مصالحها الاقتصادية في المنطقة، فقد أشارت توقعات أمريكية إلى "ارتفاع العجز التجاري بمقدار 100 مليار دولار، نتيجة الانخفاض حاد في قيمة العملات، وخسارة مليون أمريكي عملهم خلال عامين." [107]

لعبت الصين دورا مهما في حل الأزمة باتخاذ قرارٍ حاسم في" الحفاظ على قيمة العملة الصينية بنسبة 8.3 إلى 1 دولار امريكي،"[108]مما ساهم في استقرار الاقتصاد الآسيوي كما قدمت دعماً مالياً كبيراً للعديد من الدول التي تأثرت بشكل كبير بالأزمة المالية.

كنتيجة تميزت سياسة كلينتون تجاه الصين بمزيج "المشاركة والمواجهة"، فبعد اتباعها نهج المواجهة والردع والضغط على الصين لتحسين سجل حقوق الانسان، وجدت الإدارة الامريكية، أن سياستها أضرَّت بمصالحها وهددت العلاقات الثنائية بين البلدين، لتعود بعد ذلك إلى منح الصين الدولة الأكثر"رعاية" عام 1998، كما حرصت على دعم استقرار العلاقات بين البلدين، والحفاظ على هدوء نسبي.[109]

تباعا لمرحلة التقلبات التي شهدتها العلاقات الصينية الامريكية في عهد كلينتون واجهت العلاقات بين الدولتين تصعيدات خطيرة، حين قصفت قوات حلف شمال الاطلسي (الناتو) السفارة الصينية في بلغراد (8 أيار/ مايو

---

[106]. Ibid.

[107]. Richard Halloran, "China's Decisive Role in the Asian Financial Crisis", *Global Beat* , No. 24 (January 1998), http://www.bu.edu/globalbeat/pubs/ib24.html

[108].Ibid.

[109]. Stephen M. Walt, "Two Cheers for Clinton's Foreign Policy," *Council on Foreign Relations*, Vol. 79, NO. 2, (March/April 2000), http://www.foreignaffairs.com/articles/55848/stephen-m-walt/two-cheers-for-clintons-foreign-policy

1999)، ما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا،[110] وأدانت الحكومة الصينية ما قام به حلف شمال الاطلسي بقيادة الولايات المتحدة، الذي ادعى أن الهجوم على السفارة الصينية كان حادثا، حيث وجهت واشنطن اعتذارا قدمته وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت بقولها إنا "نشعر بالأسف العميق إزاء الحادث المأساوي، وهو سقوط عرضي من القنابل على السفارة الصينية في بلغراد."[111]

على إثر ذلك، نُظمت احتجاجات ضخمة خارج السفارة الأمريكية في بكين، وأعلنت الصين عن تأجيل التعاون مع الولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان والمسائل العسكرية.[112]

وواجهت العلاقات تحدياً آخر، حين أصدر مجلس النواب الأمريكي تقرير" كوكس" عام 1999، اتهم فيه الصين بسرقة التكنولوجيا النووية، والتجسس حول الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وإنتاج الرؤوس النووية في الولايات المتحدة،[113] وكان رد فعل رئيس مجلس الدولة الصيني تشو رونغ جي بالقول إن "الولايات المتحدة ارتكبت خطأ باستخفافها بقدرات الصين في البحث والتطوير العسكري، والتقليل من قدرة الولايات المتحدة على حماية أسرارها."[114]

يرى الكاتب "روبرت سوتر" أن إحدى مدارس الفكر في الولايات المتحدة ترى صعوبة في قياس سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، حيث يعتقدون "أن صنع السياسة ستبقى صعبة بسبب سيطرة حزب على السلطة التنفيذية وآخر على السلطة التشريعية."[115]

خلال سنوات رئاسة بيل كلينتون الولايات المتحدة، ارتفع حجم التبادل التجاري بين الدولتين، وارتبطت المصالح مع الآخر بشكل أوسع، حيث باتت المحرك الرئيسي لسياسات الدولتين. فعلى الرغم من أن إدارة كلينتون حاولت اتباع سياسة الضغط تجاه الصين، إلا أنّ التبادل التجاري ارتفع بشكل ملحوظ. [116]

---

[110]. Wu Xinbo, "Understanding Chinese and U.S. Crisis Behavior," Washington *Quarterly* 31, no. 1 (2007/2008): 61.

[111]. Madeleine K. Albright, "Letter to Minister of Foreign Affairs of the People's Republic of China," *US Department of State* (May 8, 1999), http://www.state.gov/1997-2001-NOPDFS/statements/1999/990508.html

[112]. Xinbo, "Understanding Chinese," 63.

[113].See, *US national security and military/commercial concerns with the People's Republic of China,* Vol. 105, no. 851. DIANE Publishing 1999.(1999), ii.

[114]. Zhu Rongji, "Prime Minister Zhu Rongji turns power of wit against China-bashers," EIR, Vol 26, No. 13, (March 26, 1999): 35

[115]. Robert G. Sutter, *U.S. Policy Toward China: An Introduction to the Role of Interest Groups*. (Lanham: Rowman and littlefield publishers.1998), p. 12

والجدول التالي يوضح حجم التبادل التجاري (في السلع) بين واشنطن وبكين خلال العقد الأخير من القرن الماضي:

جدول رقم (1): حجم التبادل التجاري الأمريكي–الصيني خلال (1990–2000).

السنة	الصادرات الأمريكي	الواردات الأمريكية	التوزان التجاري
1990	4,806.4	15,237.4	−10,431.0
1995	11,753.7	45,543.2	−33,789.5
2000	16,185.2	100,018.2	−83,833.0

المصدر: وزارة التجارة الأمريكية. [117]

يوضح توجه سياسة إدارة كلينتون نحو بناء شراكة استراتيجية مع الصين بشكل أكبر، بأن الأمر لا يقف عند مجرد تطبيع العلاقات مع الصين، وإنما يتجاوز التطبيع إلى التعاون والتنسيق، فمستقبل المصالح الأمريكية مرتبط باستقرار آسيا، واستقرار آسيا مرتبط بالدور الإقليمي للصين، ولا يمكن ضبطه والتحكم فيه إلى بتوثيق العلاقات.[118]

أدرك كلينتون أن الصين كانت "أقوى" من ان يتم معاقبتها، ومهمة للغاية ومن الصعب عزلها،[119] لذلك غير كلينتون خطابه، وقال: "إن السماح بانضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية سيوفر فرص كبيرة لمواطنيها وصناعاتها (...) ليس لدي أي شك بأن التعاون مع الصين سيّحلُ كل خلافاتنا." [120]

---

[116]. Morrison, "China–U.S.," 3,

[117]. See: United State census, "Foreign Trade," http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html

[118] أنور الهوارى. "زيارة كلينتون إلى الصين التقاء مصالح فوق اصطدام المبادئ." *السياسة الدولية* 34، عدد 143 (أكتوبر 1998): 206–207.

[119]. Mirco Reimer, "The Strengths and Weakness of Clinton Foreign Policy Activities," University of Southern Denmark: Center for American Studies: p.9

https://www.academia.edu/3209037/_The_strengths_and_weaknesses_of_Clintons_foreign_policy_activities_

[120]. William J. Clinton: "The President's News Conference With Premier Zhu Rongji of China," *The American Presidency Project* (April 8, 1999), http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=57373.

إنّ تغيُر نهج كلينتون كان ايضا استجابة للتطورات السياسية محليا وعالميا، ونتيجةً لفشل الإدارة بدمج الاهتمامات الديمقراطية بشكل فعال مع المصالح الاقتصادية والأمنية، وقرارها بالفصل بين حقوق الإنسان والتجارة في العلاقات الأمريكية الصينية، أي أن قضايا حقوق الانسان والديمقراطية أصبحت على هامش سياسة الإدارة الأمريكية. بينما كان العمل على دعم وتكثيف العلاقات الثنائية قائم على أساس المشاركة التجارية وعلى رأس أولويات الإدارة، هذا وقد "شكك مسؤولون في فكرة الرئيس كلينتون حول زيادة التجارة والاستثمار في الصين ستكون لها قوة هامة للتحرر السياسي."[121]وعلى الرغم من أن الاتجاه الجديد قد يحقق اهدافاً بعيدة المدى، إلا ان سياسة الرئيس كلينتون نحو الصين ارتكزت في المقام الأول على المصالح الاقتصادية والأمنية، وتحول هدف دعم وتعزيز الديمقراطية إلى عمل ثانوي في إدارته.

http://www.nytimes.com/2000/12/28/us/economic-engine-for-foreign-policy.html?pagewanted=all&src=pm

[121]. Carothers, *The Clinton Record*, 3.

1.2.2 جماعات المصالح

تلعب جماعات المصالح دوراً سياسياً بارزاً في كل الدول، وتشير مجموعة من العوامل إلى أن مشاركة جماعات المصالح في عملية صنع السياسة التجارية تتزايد في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير، وكذلك المبالغ الإجمالية التي تقدمها للمساهمة في الحملات الانتخابية والدعاية السياسية.

تشير متغيرات متعددة إلى أنّ النخب الاقتصادية والجماعات المنظمة التي تمثل مصالح تجارية، لها تأثيرات كبيرة ومستقلة على سياسة حكومة الولايات المتحدة،[122]حيث يفترض تقليد نظري يتمثل بِـ (هيمنة النخبة الاقتصادية) بأنّ "صنع السياسة الأمريكية يهيمن عليها أفراد ذوو موارد اقتصادية ضخمة."[123]

"على الرغم من أن الرئيس في الولايات المتحدة هو المبادر الرئيسي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنّ هناك المزيد من القضايا، والمزيد من اللاعبين، يمارسون ضغوطاً بشكل أكبر، وتؤثر السياسات الحزبية والمؤسسية في جميع جوانب عملية صنع السياسة الخارجية،"[124] ففي الكونغرس الأمريكي عشرات اللجان التي تؤثر بدورها على تطوير السياسة الخارجية على مختلف الأصعدة، ولم يعد ممكناً للرئيس التشاور مع القيادة في الكونغرس والمطالبة بدعمه سياساته حول مختلف المسائل وحسب، وأصبح للعديد من جماعات المصالح ولا سيما منظمات الأعمال والعمل تأثيرا كبيرا على تشكيل سياسة الولايات المتحدة، والضغط عليها لتبني سياسات معينة او التراجع عن آخرى.

في عام 1993، عندما أعلن الرئيس كلينتون ربط حالة الدولة الأولى بالرعاية للصين بقضية حقوق الإنسان، وذلك لصالح فكرة "فرض الشروط" التي طرحها منذ دخوله السباق الرئاسي، كان ذلك متزامنا مع بدء الإدارة ببناء نوع جديد من العلاقات مع مجتمع جماعات المصالح، وجماعات حقوق الإنسان، والتي غالبا ما كانت على خلاف مع الإدارات السابقة. فخلال إدارة بوش الأب، حاولت تلك الجماعات دفع تشريعات ضد منح الصين مكانة الدولة الأولى بالرعاية، خاصةً مع وصول إدارة جديدة للبيت الأبيض، واستمرار الدعم من الكونغرس، ووجود حلفاء ذو نفوذ واسع في الكونغرس كزعيم الأغلبية السابق بمجلس الشيوخ جورج ميتشل، والنائبان ريتشارد جيفارت النائبان ونانسي

---

[122]. Martin Gilens and Benjamin I. Page, "Testing Theories of American Politics: Elites, Interest Groups, and average citizens." *Perspectives on Politics*, Vol. 12, Issue 03 (September 2014), 564.

[123]. Ibid, 566-567.

[124]. Stephen J. Wayne et al., "U.S. Foreign Policy AGenda: The Making of U.S. foreign policy," *Electronic Journal Of the U.S. Department of state* , vol. 5, No. 1 (March 2000), 27.

بيلوسي، ما دفع جماعات المصالح بأخذ زمام المبادرة بشأن التشريعات التي من شأنها أن تفرض شرط الدولة الأولى بالرعاية بتحسين حقوق الإنسان، وكانت تلك الجماعات قادرة على الضغط باتجاه الإدارة الأمريكية.[125]

وقد لعبت ثلاثة ضغوط رئيسية من خارج إدارة كلينتون دوراً حيوياً في استمرار وضع الدولة الأولى بالرعاية للصين: رجال الأعمال الأمريكيون، شركات أمريكية كبرى، القيادة الصينية و"اللوبي الصيني."[126]

شارك في الجدل حول وضع الدولة الأولى بالرعاية العديد من الجهات الفاعلة، واستخدمت القضية في الكونغرس كأداة لتعزيز المصالح السياسية الخاصة، كما لعبت جماعات المصالح المحلية أيضاً دوراً بارزاً، فقد حاولت مجموعات رجال الأعمال، وجماعات حقوق الإنسان، والصناعة والزراعة التأثير على الكونغرس ما جعل العملية مربكة أكثر.[127]

وكان لبعض الشركات الأمريكية سياسة واضحة تجاه حقوق الإنسان في الصين، مثل شركة "ليفي شتراوس" Strauss (Levi) والتي رفضت توسيع أعمالها في الصين، وقررت الانسحاب، بسبب وضع حقوق الإنسان وأعلنت أن الأمر "غير مقبول"، لكن الانسحاب لم يكن نهائياً، فقد أعلنت توسيع أعمالها في الصين بعد سنوات قليلة.[128]

أثارت دعوة كلينتون لربط التجارة بين الصين والولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان، واعتبار هذا الارتباط هو العنصر المركزي لسياسة الولايات المتحدة مع الصين، واتباع سياسة خارجية مبنية على الرابط النظري بين التحرير الاقتصادي وتوسيع الديمقراطية،[129] انتقادات مجموعات الأعمال الأمريكية، التي عارضت بشدة ربط حقوق الإنسان مع القضايا التجارية خلال اجتماعها مع وزير الخارجية وارن كريستوفر في 13 آذار/ مارس 1994.[130]

---

[125].Toshihiro Nakayama. "Politics of U.S. Policy toward China: Analysis of Domestic Factor." *Brookings Institution*, No. 37 (September 2006): 11

[126]. Robert Levine, "Complex Interactions: Why President Clinton De-Linked Human Rights Conditions From The Criteria For China's Most Favored Nation Status," (Seminer, *National Defense University National War College*, 2000) :4.

[127]. Nakayama, "Politics of U.S," 9.

[128]. Kimberly Ann. Elliott, and Richard B. Freeman, "White Hats or Don Quixotes? Human Rights Vigilantes in the Global Economy," National Bureau of Economic Research, (December 2004), 68.

[129]. Yi Edward Yang, "Leaders' Conceptual Complexity and Foreign Policy Change: Comparing the Bill Clinton and George W. Bush Foreign Policies toward China." *Chinese Journal of International Politics* (October 2010): 423.

[130]. Levine, "Complex Interactions,"4.

فعلى الرغم من أن سياسة كلينتون القائمة على "الربط" قد لاقت دعماً قوياً من وزير الخارجية كريستوفر ومساعد وزيرة الخارجية ونستون لورد، إلا أن المستشارين أبدوا شكوكاً جدية حول فعاليته، وانتقدتها الجماعات المحلية خاصة مجتمع الأعمال، فعندما سنت إدارة كلينتون الأولى عقوبات اقتصادية على الصين في آب/ أغسطس 1993 (بعد نقل الصين الصواريخ لباكستان)، طالبت الشركات الأمريكية بشدة إلغاء هذا القرار، لما له من تأثير على الصفقات التجارية مع الصين.[131]

اشتكى مايكل أرمسترونغ، الرئيس التنفيذي لشركة هيوز للطائرات (Hughes Aircraft Company)، من أن سياسة الإدارة تجاه الصين بربط التجارة وتحسين سجل حقوق الإنسان قد سببت خسائر كبيرة لشركته لصالح المنافسين الأوروبيين، وقال أرمنستروع "أنا أعلم أنه (قرار الربط) لا يؤثر على نقل تكنولوجيا الصواريخ، ولكن أنا أعرف أنه يؤثر على الوظائف الأمريكية، والعائلات الأمريكية، والأعمال التجارية الأمريكية، وقاعدة تكنولوجيا الأقمار الصناعية الأمريكية."[132]

لقد كان مجتمع حقوق الإنسان ناشطاً في التأثير على سياسة كلينتون لربط تحسين سجل حقوق الإنسان في الصين بالدولة الأولى للرعاية، مقابل ذلك كان تحالفٌ لقطاع الأعمال من الرابطة الوطنية للمصنعين، والاتحاد الوطني للبيع بالتجزئة، يرفض ذلك الربط، وأرسل لكلينتون رسالة تطالبه بتجديد وضع الدولة الأولى بالرعاية، واقترحت استخدام أدوات أخرى لتعزيز مصالح طويلة الأجل مع الصين.[133]

واجهت سياسة كلينتون الكثير من الشكوك من وكالات مختلفة مع تزايد الاحتجاجات من مجتمع الأعمال المحلي، وعندما زار كريستوفر بكين في أوائل عام 1994 واجه شكاوى حول نظام الدولة الأكثر رعاية من أعضاء الشركات الأمريكية في غرفة التجارة بأن "سياسة الولايات المتحدة التجارية في وضع تنافسي ضعيف"، بينما حذر آخرون بأنه "اذا تم قطع وضع الدولة الأولى بالرعاية للصين، فإن ذلك سيُزيل السوق الأمريكي كأسرع الأسواق نموا في العالم."[134]

إنّ العديد من جماعات المصالح الخاصة، ولا سيما من منظمات الأعمال والعمل، لها تأثير كبير على سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين في العديد من القضايا والقطاعات الأكثر نمواً في الاقتصاد كقطاع تكنولوجيا

---

131. Yang, “Leaders’ Conceptual,” 453.

132. Ibid, 435.

133.Nakayama, “Politics of U.S,” 10-11.

134. Ibid.

المعلومات والطيران، وتشكّل العامل الأكثر تأثيراً على الشركات الأمريكية والعمالية جرّاء الاتفاقات التجارية والتطورات الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية الخارجية.

علاوة على ذلك، لم تسفر سياسة كلينتون عن النتائج المتوقعة بأن يقدم الصينيون تنازلات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فخلال زيارة كريستوفر لبكين أذار/ مارس 1994 قال رئيس مجلس الدولة الصيني لى بنغ "أن الصين لن تقبل أبداً مفهوم الولايات المتحدة لحقوق الإنسان،"[135] ويرى العديد من الخبراء السياسيين أن عددا متزيدا من قادة بكين لا يزالون يعتقدون أن الولايات المتحدة تريد عزل الصين عن طريق استبعادها من الجماعات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، وكانوا يرون أن الولايات المتحدة تريد إضعاف الصين عن طريق حرمانها من الحق في شراء التكنولوجيا الأمريكية المتطورة، ومن خلال التهديد بفرض عقوبات، ودعم القوات المناهضة للحكومة، حتى أن البعض فسر السياسة الأمريكية كأنها تسعى إلى تقسيم الصين من خلال تعزيز استقلال تدريجي لتايوان والتبت.[136]

في ذات الشهر آذار/ مارس 1994 ذكر وارن كريستوفر أن الدولة الأولى بالرعاية لن تجدد لجمهورية الصين الشعبية اذا لم يتحسن سجلها في حقوق الانسان، ولم تتواصل في إصلاح ممارساتها التجارية،[137] ومع ذلك، تراجع الرئيس كلينتون عن شرط تحسين قضايا حقوق الإنسان بمعايير تجديد الدولة الأولى بالرعاية للصين في العام نفسه، لعدة عوامل متعلقة بالشأن المحلي من جهة، والشأن الصيني من جهة أخرى. ورأى مؤيدو قرار كلينتون أن "استمرار حالة الدولة الأولى بالرعاية هو أداة لتشجيع تحسين حقوق الإنسان، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفتح الأسواق، والحد من تزايد العجز التجاري الثنائي مع الصين الذي بلغ 35 مليار دولار وقتها."[138]

أدى اعتراف الرئيس كلينتون بأهمية الصين كقوة اقتصادية وإقليمية إلى ابتعاد إدارة البيت الأبيض عن سياسة الربط التي دعا لها الرئيس كلينتون خلال حملته الانتخابية.[139]

وبشكل عام يمكن القول لم تنجح مواقف كلينتون الانتخابية وفي بدايات عهده في تمييز سياسة إدارته عن الرئيس بوش، بل أدت إلى مرحلة مكلفة للعلاقات الأمريكية الصينية، اضطر بعدها الرئيس كلينتون لتغيير السياسة

---

[135]. Yi Edward Yang. "Leaders' Conceptual Complexity and Foreign Policy Change: Comparing the Bill Clinton and George W. Bush Foreign Policies toward China." *Chinese Journal of International Politics* (October 2010): 21.

[136].Kenneth Lieberthal, "A New China Strategy," *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 6 (1995), http://www.foreignaffairs.com/articles/51600/kenneth-lieberthal/a-new-china-strategy-the-challenge

[137]. Levine. "Complex Interactions," 3.

[138].Ibid.

[139].Nakayama, "Politics of U.S," 14.

التي كانت غير قابلة للتطبيق.[140] فعلى الرغم من الدعوات الانتخابية التي نادى بها الحزب الديمقراطي، وعدم تحسين الصين لسجلها في قضايا حقوق الإنسان، إلا أنّ الرئيس كلينتون تراجع وأعلن عن نيته استمرار دعم ورعاية الدولة الأولى للصين، مسقطا شرط التقدم في مجال حقوق الإنسان والذي كان قد اعتبره أساسيا لمواصلة دعم ورعاية الدولة الأولى للصين أثناء حملته الانتخابية.

بينت وعود كلينتون وتصرفاته المتناقضة الانتقال من طروحات الحملة الانتخابية المثالية إلى برغماتية التنفيذ.[141]وبهذا قدم نموذجاً جديداً في عملية اتخاذ القرار، وتقييم التأثيرات الاقتصادية والسياسية على قرارات الحكومة.

أنهت الإدارة الأمريكية خطابها "الشديد اللهجة" تجاه بكين، حيث فشل الرئيس كلينتون في دمج الاهتمامات الديمقراطية بشكل فعّال مع المصالح الاقتصادية والأمنية في الصين.[142] وعلى الرغم من ذلك إلا أن المصالح الأمريكية لم تكن العامل الوحيد في تغير طريق إدارة كلينتون. بل شكلت الضغوط الصينية تجاه واشنطن عاملاً مهماً في تشكل سياسة الولايات المتحدة تجاهها.

في نهاية المطاف، كانت تصرفات الرئيس كلينتون نابعة من تأثير الضغوط السياسية والاقتصادية، وانحراف إدارته عن النهج المخطط لها، وإدراك أن عزل جمهورية الصين الشعبية يمكن أن يضر بالاقتصاد الأمريكي. وحاول الرئيس تبرير قراراته بالنظرية التي تقول بأن الأسواق المفتوحة والنهوض بعلاقاتٍ اقتصادية قوية هي وسيلة لتحسين سجل الصين في مجال حقوق الإنسان.[143]

تكشف المجريات التاريخية العملية المحيرة لتشكيل السياسة الخارجية، بين ما يدافع عنه المرشح وما تفرضه عليه قوانين الرئاسة، وما تتطلبه المرحلة. فقد استمرت التناقضات بين "كلينتون المرشح" و"كلينتون الرئيس" خلال رئاسته البيت الأبيض.

وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية في الفترة الرئاسية للرئيس كلينتون لم تختلف كثيراً عن سلفه الرئيس بوش، إلا أنّه من الصعب تلخيص الفترة الأولى بعبارة واحدة، فهي مزيج من المثالية والبراغماتية:-

---

[140].Lampton, *Same Bed*, 366.

[141]. Bolton, "Complex Interactions," p.11.

[142]. Thomas Carothers, "The Clinton Record on Democracy Promotion," Working Papers, *Carnegie Endowment for International Peace* (September 12, 2000), 8.

[143] .Ibid.

إنّ تاريخ السياسة الأمريكية كان دائماً وأبداً يجمع بين نهجين. "عظمة القوة أو الهيمنة" من ناحية و"القوة الناعمة" من ناحية أخرى. وزيادة النزعة "التدخلية" أو "الانسحاب المؤقت"، وبين الحروب الدفاعية وتلك "الاستباقية". وأيضا بين "المثالية" أي الإيمان برسالة أمريكا العليا في نشر قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وبين "الواقعية" أي النهج البراجماتي، مع مراعاة تخفيض سقف التوقعات عن تحقيق تلك الأهداف المثالية حين تقتضي الظروف أوالضرورة والمصلحة.[144]

تجدر الإشارة إلى أنّ اتخاذ المواقف السياسية التي تحفز الناخبين، هي أساس الحملات الانتخابية، فبدلاً من اتخاذ مواقف ووضع سياسات تمكّن المرشح من إدارة الشؤون المحلية والدولية بشكل فعّال، يتخذ مواقف تجعله "محظوظا" بما فيه الكفاية للفوز بالانتخابات. وقد وفّرت حملة بيل كلينتون الرئاسية مثالاً كلاسيكياً لهذه المشكلة لأنها تتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه الصين في محاولة لتمييز نفسه، إن كان أمام منافسيه من الحزب الديمقراطي أولاً، أو أمام منافسه الجمهوري جورج بوش ثانياً. فقد اعتمد كلينتون خطاباً "مسيئاً" لقادة الصين ووصفهم بـ"الجزارين في بكين"[145] وهو ما جعل من الصعب للغاية بالنسبة له العمل معهم لبعض الوقت بعد انتخابه.

---

[144]. هالة مصطفى، " لماذا انتظار امريكا؟ *الاهرام الرقمية* (1 اكتوبر 2008)، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=925276&eid=1894

[145]. Lampton, *Same Bed*, 165–166.

3. جورج بوش: "الصين منافس استراتيجي وليست شريكا"

على الرغم من الحرص على الترويج للديمقراطية، والتركيز على وجود مخاوف أمنية في الخطاب الأمريكي الرسمي، إلا أن التركيز في الحملة الانتخابية للمرشح جورج بوش "الابن"، عام 2000، على الشؤون الخارجية كان أقل من حملات سابقيه. حيث ركز بوش إلى حد كبير على القضايا المحلية والاقتصادية، وقد رأت كونداليزا رايس التي تولت أيضاً ملف السياسة الخارجية خلال الحملة الانتخابية للمرشح بوش؛ بأنّ الولايات المتحدة وجدت صعوبة في تحديد المصلحة الوطنية بعد غياب الاتحاد السوفيتي، وذلك في إشارة إلى سياسة إدارة الرئيس كلينتون وعدم قدراتها على تحقيق المصالح الوطنية، وقالت إنه "على السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الجمهوريين أن تركز على المصلحة الوطنية، والسعي لتحقيق الأولويات الرئيسية، من خلال تعزيز النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي عن طريق التجارة الحرة."[146]

كانت المؤشرات أن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة ستتحول بعيداً عن "الشراكة" التي نادى بها الرئيس كلينتون، وتصويرها تهديداً استراتيجياً للولايات المتحدة، خلال تصريحات أدلى بها المرشح بوش، وأعضاءٌ رئيسيون من إدارته عبر الحملته الانتخابية. ففي بداية عام 2000، نشرت رايس مقالاً حول الشؤون الخارجية يمثل سياسة بوش الخارجية، وأشارت بوضوح إلى أن الصين ترغب في تغيير توازن القوة في آسيا لصالحها. وهذا وحده يجعلها منافساً استراتيجياً، وليس "شريكاً" كما ادعت إدارة كلينتون.[147] فكان الملف الصيني داخل السياسة الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ "موجهاً" من قبل أولئك الذين سيصبحون أعضاء بارزين في إدارة بوش.

---

[146]. Condoleezza Rice, "Campaign 2000: Promoting the National Interest," *Foreign Affairs* ,Vol. 79, No.1 (January/February 2000), http://www.foreignaffairs.com/articles/55630/condoleezza-rice/campaign-2000-promoting-the-national-interest

[147]. Ibid.

1.3 تشكيل سياسة جديدة

كانت الانتقادات التي وجهها جورج بوش لسياسة الرئيس كلينتون بمثابة ترسيم لحدود وملامح سياسة بلاده الخارجية كما يقترحها، وفي إطار سعيه للفوز بترشيح الحزب الجمهوري للرئاسة. وفي هذا السياق ناقش بوش في (19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999) أجندته حول السياسة الخارجية في خطابه الانتخابي في كاليفورنيا، وانتقد الإدارة السابقة (إدارة بيل كلينتون)، مذكراً أنها لقبت الصين بـ "الجزارين في بكين" وبعدها بسنوات قليلة أصبحت تلقب بـ"شريك استراتيجي."[148]

تبنى المرشح بوش ما يسمى "الخط ABC" (Anything But Clinton) أي أن يعارض كل ما دعا له كلينتون في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة.[149]

خلال الحملة الانتخابية، رفض المرشح بوش السياسة الأمريكية التي اتبعها الرئيس كلينتون على اعتبار أنها لم تحقق المصالح القومية، ولم تستطع الحفاظ على "القيادة الأمريكية العالمية". معارضاً المنحى الذي اتخذته العلاقات الأمريكية الصينية خلال عهده،[150] ورفع شعار أنّ الصين هي منافس استراتيجي، بقوله أنه "ينبغي أن يُنظر إلى الصين باعتبارها منافساً وليست شريكاً، وعلاجها دون سوء نية، لكن دون أوهام."[151] كما اعتمد برنامج الحزب الجمهوري تعريف الصين أيضا بأنها "منافس استراتيجي للولايات المتحدة" و"تحدياً رئيسياً للولايات المتحدة في آسيا."[152]

كان من الواضح أن الحزب الجمهوري يرفض سياسة كلينتون تجاه الصين، فقد رأى روبرت زوليك وهو أحد اعضاء المجموعة الاستشارية للسياسة الخارجية للمرشح بوش، والتي قادتها كونداليزا رايس، أن خلل إدارة كلينتون في تعاملها مع الصين هو عدم قدرتها على تأطير استراتيجيات مدعومة بعمليات وإجراءات، وهو ما أضر علاقاتها مع الصين وروسيا لاحقا. معتبرا أنه لا يوجد "شريك استراتيجي" كما دعت له إدارة كلينتون. [153]

---

148. George W. Bush, “A Distinctly American Internationalism,” Ronald Reagan Library: Simi Valley, California, (November 19, 1999), www.mtholyoke.edu/acad/intrel/bush/wspeech.htm

149 . Wanli, China’s *Shift,* 84.

150. Ibid.

151. Ibid.

152. Republican Party Platforms, "Republican Party Platform of 2000," *American Presidency Project*. http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=25849

153. Robert B. Zoellick, " Campaign 2000: A Republican," *Foreign Policy*, Vol. 79, NO.1 (January/February 2000), http://www.foreignaffairs.com/articles/55632/robert-b-zoellick/campaign-2000-a-republican-foreign-policy

واعتبر زوليك في مقاله "الحملة الانتخابية 2000: السياسة الخارجية للجمهوريين" أن الولايات المتحدة ورثت من إدارة كلينتون علاقات امريكية مع الصين وروسيا "متوترة ومشبوهة".[154]

دخل جورج بوش انتخابات البيت الأبيض "ولديه استعداد نفسي لرؤية الصين باعتبارها معادياً أساسياً لأهداف الولايات المتحدة."[155] حيث انتقد في مقابلة تلفزيونية سياسة كلينتون، وقال "نحن بحاجة إلى أن تكون السياسة الأمريكية صارمة وحازمة، في مواجهة التهديدات الصينية."[156]

واعتبر بوش أن "صعود" الصين واضحا وهو أمر "لا مفر منه"، داعيا الصين إلى تعزيز المصالح المشتركة الثنائية في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية.[157]

أما برنامج الحزب الجمهوري فرأى بأن التحدي الرئيسي للولايات المتحدة في آسيا هو جمهورية الصين الشعبية، على اعتبار أنها "ليست مجتمعا حر" حيث تقمع التعبير السياسي، وتكبت حرية الدين، وتعمل على انتشار أسلحة الدمار الشامل.[158]

1.1.3 حقوق الانسان والعلاقات الاقتصادية والتجارية

رغم الانتقادات الظاهرة في حملة بوش الابن للصين، ولسياسة كلينتون ازاءها، ورغم ما تضمنته الحملة إزاء حقوق الإنسان، إلا أن رايس أدركت بأن سياسة الرئيس بيل كلينتون في مراحلها الأولى ودعوته لربط سجل حقوق الإنسان بالتجارة مع الصين ستضر بالمصالح الحيوية الأمريكية. وتبنت بدل ذلك الرأي القائل إن العلاقات التجارية بين البلدين من شأنها فتح الاقتصاد والسوق الصيني، وفي نهاية المطاف ستؤدي إلى التحرر السياسي أيضا، بقولها "الإيمان في قوة الأسواق والحرية الاقتصادية يدفع نحو التغيير السياسي،"[159] وهو ما تبنته الحملة الانتخابية بوضوح.

---

154 . Ibid.

155. Andy Jones, "China and the United States: An Analysis of the Diplomacy Implemented by Richard Nixon and George W. Bush," *E-International Relations* (Jul 7, 2008), http://www.e-ir.info/

156. George W. Bush. "Bush Makes Clinton's China Policy an Issue," *Washington Post*, (August 20, 1999), http://www.washingtonpost.com/wp-srv/politics/campaigns/wh2000/stories/chiwan082099.htm

157 . George W. Bush "A Distinctly American."

158 . Republican Party Platforms 2000

159. Rice, "Campaign 2000," 56.

دعم المرشح بوش التجارة الحرة مع الصين، على اعتبار أنها الطريق لتشجيع الحرية الأمن والاقتصاد في الصين، بقوله "الحرية الاقتصادية تخلق عادات الحرية، ولن يتم تحقيق ذلك من خلال عرقلة التجارة الحرة، أو السعي لعزل الصين."[160] وأعلن دعمه لتطبيع العلاقات التجارية الدائمة مع الصين لما ستوفره من فرص للشركات الأمريكية للوصول إلى الاسواق الصينية، على اعتبار أنها الوسيلة لتحقيق تحسن في حقوق الإنسان والديمقراطية عبر نشر المنتجات والأفكار الأمريكية في جمهورية الصين الشعبية.[161]

واعتبر بوش أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية "موضع ترحيب"، وستجد الصين في الولايات المتحدة شريكا تجاريا ذات ثقة، وهو حق أكده ايضا لتايوان لفتح باب العضوية أمامها في منظمة التجارة العالمية،[162] قائلا إن "الحرية الاقتصادية تخلق عادات الحرية، وعادات الحرية تخلق توقعات الديمقراطية."[163]

وما أكد هذا التوجه، برنامج الحزب الجمهوري حيث دعم انضمام جمهورية الصين الشعبية إلى منظمة التجارة العالمية، مع التأكيد على أنه لن ليس الحل البديل، أو سيؤدي لإضعاف عزيمة الولايات المتحدة في السعي على تحسين حقوق الإنسان ووضع حد لانتشار التكنولوجيات الخطيرة في الصين.[164]

أما رايس فأكدت على أن التجارة والتفاعل الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين لا يصب فقط في سبيل تحقيق نمواً اقتصادياً، بل لأسباب سياسية كذلك، معتبرة أن دعم حقوق الانسان وربطها في التجارة مع الصين تعاقب من يسعى إلى تغيير النظام في الصين، وعلى الرئيس الامريكي الضغط على القيادة الصينية من أجل التغيير.[165]

واعتبر زوليك أن ربط إدارة كلينتون بين تحسين حقوق الإنسان والعلاقات التجارية الطبيعة وتراجعها عن ذلك لاحقا كان علامة واضحة على ضعف الإدارة.[166] واعتماد السياسة الأمريكية الاقتصادية والسياسية يجب أن يكون مبنيا على تشجيع الاسواق المفتوحة، والتدفق الحر للمعلومات، وتطوير القطاع الخاص، ومواجهة الحمائية، وهو ما يخلق مجتمع متنوع ومتعدد يحمي الحرية.[167]

---

[160]. George W. Bush, " Excerpts of George W. Bush's Speech in Washington State," *New York Times* (May 18, 2000), http://partners.nytimes.com/library/world/asia/051800bush-text.html.

[161]. Bush, "The 2000 Campaign."

[162]. Bush, "A Distinctly American."

[163]. Ibid.

[164]. Republican Party Platform of 2000.

[165]. Rice, "Campaign 2000," 56.

[166]. Zoellick, " Campaign 2000."

[167]. Ibid.

2.1.3 تايوان والتبت

صرح الحزب الجمهوري في برنامجه الانتخابي أن أولويات سياسة الولايات المتحدة واضحة في تعزيز علاقاتها مع حلفائها في اسيا: اليابان، كوريا، تايلاند، الفلبين. والعمل على وقف انتشار اسلحة الدمار الشامل، وتعزيز السلام في مضيق تايوان، وحماية حقوق الإنسان.[168]

ألمح بوش إلى انتهاكات الصين تجاه التبت بقوله بأن "الصين هي عدو للحرية الدينية"، وعلى الولايات المتحدة أن تُظهر قوتها عبر دعم قوي لِـ "اصدقائها وحلفائها في آسيا." وواضح أن هذا جزء أساسي في أجندة واشنطن في حال كان رئيسا. [169]

شدد الجمهوريون على أنّ الصين يجب ألا تستخدم القوة ضد تايوان، وفي حال خالفت ذلك وهاجمت تايوان، فإنّ "الولايات المتحدة سترد بالشكل المناسب، ووفقاً لِـ "قانون العلاقات مع تايوان،"[170] وستساعدها للدفاع عن نفسها".[171]وأكد الجمهوريون دعم بلادهم الدائم لتايوان بقولهم "تقديراً لأهميتها المتنامية في الاقتصاد العالمي، نحن نؤيد انضمام تايوان إلى منظمة التجارة العالمية، فضلا عن مشاركتها في منظمة الصحة العالمية وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف."[172] وهو ما أكده بوش لاحقا في معارضة واشنطن لاستخدام القوة ضد تايوان. معتبرا أن دعم انضمام تايوان لمختلف المنظمات والمؤسسات العالمية ضروري، انطلاقا من أهميتها المتنامية في الاقتصاد العالمي. [173]

---

[168]. Republican Party Platform 2000.

[169]. Bush "A Distinctly American."

[170]. قانون العلاقات مع تايوان : قانون أمريكي وقع عليه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عام 1979، ويقضي بتزويد تايوان بالأسلحة التي تحتاجها في الدفاع عن نفسها. أنظر: Jimmy Carter: "Taiwan Relations Act Statement on Signing H.R. 2479 Into Law," *The American Presidency Project* (April 10, 1979), http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=32177

[171]. Bush, "The 2000 Campaign."

[172]. Ibid

[173]. George W. Bush "A Distinctly American."

ووجد زوليك أن إدارة كلينتون عقدت رفعت العلاقات ما بين الصين وتايوان، وولدت إنعدام ثقة بين بينهما، حيث كانت قد وعدت الصين بعدم منح رئيس تايوان "لي تنغ هوي" تأشيره سفر ثم تراجعت عن ذلك لاحقا، مما انعكس سلبا على العلاقات الثنائية بين بكين وتايبيه.[174]

شكّلت تايوان في انتخابات الرئاسة الامريكية ورقة انتخابية تهدد بها وشنطن بكين، حيث أكد المرشح بوش بأن الولايات المتحدة سترد على الهجوم الصيني تجاه تايوان في حال حدث، بالقول "من المهم بالنسبة للصينيين أن يدركوا بأن أي عمل عسكري سيقومون به تجاه تايوان، فإننا سوف نساعدها (تايوان) في الدفاع عن نفسها."[175] وهو ما اعتبره برنامج الحزب الجمهوري مبدئاً في سياسته الخارجية التي ترفض سيطرة الصين على تايوان، وأكدت أن حل جميع القضايا العالقة يجب أن يكون سلميا ومقبولا لشعب تايوان، ووفقا لهذا التأكيد، فإن أي هجوم صيني تجاه تايوان فإن واشنطن سترد "بالشكل المناسب." [176]

تبنى المرشح بوش سياسة واضحة تجاه تايوان، وأكد إلتزام بلاده بتنفيد وعودها تجاها تايوان على اعتبار أنها "دولة ديمقراطية حقيقية وصديقة طويلة الأمد للولايات المتحدة"، وتستحق دعم الولايات المتحدة من خلال بيع الأسلحة الدفاعية لتعزيز أمنها."[177] وبالمثل رأت كونداليزا رايس أن الولايات المتحدة لديها مصلحة عميقة في تايوان، وأنها نموذج للتطور الديمقراطي والتوجه نحو السوق. [178]

---

[174]. Zoellick, " Campaign 2000."

[175]. Ibid.

[176]. Republican Party Platforms 2000.

[177]. George W. Bush "A Distinctly American."

[178] . Rice, "Campaign 2000," 57.

3.1.3 إعادة التوزان في شرق آسيا والمحيط الهادئ

في إطار كسب المزيد من التأييد الشعبي الأمريكي، وانطلاقا من أهمية إعادة بناء الدور الأمريكي وترسيخ النفوذ الأمريكي العالمي، أكد المرشح بوش على أهمية دعم الولايات المتحدة حلفائها في آسيا، وأن إدارته ستعمل على إظهار القوة الأمريكية في المنطقة (اليابان، وكوريا الجنوبية) وتعزيز العلاقات الأمنية وتوسيع الدفاعات الصاروخية بين الحلفاء، مشيراً إلى ما يلي: "نحن لا ننكر وجود صين واحدة. ولكننا ننكر حق بكين بفرض حكمهم على شعب حر... سوف نساعد تايوان على الدفاع عن نفسها."[179] وهو ما حدد عنصراً من عناصر سياسة إدارة بوش المتوقعة تجاه الصين وهو التأكيد على استمرار ودعم "القيادة الأمريكية" في منطقة آسيا، والتأكيد على أهمية استخدام القوة العسكرية للولايات المتحدة في القضايا الكبرى على اعتبار أنها الضامن الوحيد للسلام والاستقرار العالمي.[180] حيث انتقدت رايس سياسة الإدارة السابقة بقولها "لا يجب أبدا أن يذهب رئيس أمريكي إلى بكين لمدة تسعة أيام مرة أخرى."[181] وقصدت بذلك زيارة كيلنتون إلى بكين خلال حزيران/ يونيو 1998، وأرادت بذلك تأطير العلاقات مع سيؤل وطوكيو كشركاء في حل النزاع ومواجهة التحديات في المنطقة.

لعب الحزب الجمهوري على وتر التهديد الأمني، متبنياً وجهة النظر التي تقول بأنّ الصين تشكل تهديداً محتملاً للاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وترغب في تغيير التوازن لصالحها، وهو ما يجعل من الصين "منافساً"، وليست "شريكاً" على اعتبار أنّ "الصين سوف تفعل ما في وسعها لتعزيز مكانتها، سواء عن طريق سرقة الأسرار النووية، أو عن طريق النجاح في السيطرة على التوازن (توازن القوى)."[182]

استمرت الحملة الانتخابية لبوش، في سياق محاولاتها إبرازَ تميُّزها عن إدارة كلينتون السابقة، فانتقد زوليك زيارة كلينتون الى الصين في عام 1998، قائلا إن الرئيس كلينتون "أهمل شرح الخلافات الأمنية الخطيرة مع الصين، وفشل في تهيئة الرأي العام الأمريكي تجاه التعزيزات الصاروخية الصينية، والتجسس النووي، وحملات قمع الديمقراطية."[183]

---

179. Bush, “A Distinctly American.”

180. Rice, “Campaign 2000,” 50.

181. Ibid, 54.

182. Ibid, 56.

183. Zoellick, ” Campaign 2000.”

ذهب بوش إلى الخطوط العريضة في خطابه حول العلاقات بين واشنطن وبكين، فمن وجهة نظره، وكما دعت رايس لـ"تعزيز المصلحة الوطنية"- قال بوش:

إجراءات الحكومة الصينية يمكن أن تكون مفزعة في الخارج، ومروعة من الداخل. بكين استثمرت الثروة المتنامية في استراتيجية الأسلحة النووية، وصواريخ باليستية جديدة، وقوة بحرية في المياه الزرقاء وقوات جوية طويلة المدى. وهو تهديد لأمن بلدنا... الحكومة الصينية عدو للحرية الدينية وراعي الإجهاض القسري، سياسات دون سبب، ودون رحمة.[184]

وقد اعتبر الحزب الجمهوري عبر برنامجه الانتخابي أن التحدي الرئيسي للولايات المتحدة في آسيا هو الصين على اعتبار أنها مجتمع "ليس حراً"، وبقوله أنّ "الحكومة الصينية تقمع التعبير السياسي في الداخل، وتكبت حرية الدين. كما وتزداد أسلحة الدمار الشامل، وهو ما بات يقلق الجيران في الخارج."[185]

واعتبر المرشح بوش أن إدارته ستعمل على الحفاظ وتطوير العلاقات مع الشركاء الاستراتيجين في مختلف انحاء العالم، بما في ذلك الهند واليابان وكوريا الجنوبية، وتوظيفها لحل الازمات، وأولى أهمية خاصة للعلاقات الامريكية الصينية، مؤكدا على ضرورة العمل المشترك لمنع انتشار الأسحلة النووية بقوله "يجب تقليص المعروض من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، وجعل هذا الموضوع ذوو أولوية مع الصين وروسيا." [186]

واعتبر الحزب الجمهوري أن القرن الجديد سيجلب تهديدات جديدة للولايات المتحدة، حيث أن انتشار اسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالسيتية تهدد مستقبل العالم، والولايات المتحدة دون دفاع حيال هذه التهديدات، فقد فشلت الإدارات الامريكية السابقة (إداراة كلينتون) في حماية الأسرار النووية، وسمحت للصين بتحديث قوتها الصاروخية، معتبرا أنّ الصين تمثل أكبر "هزائم الأمن" في تاريخ الولايات المتحدة، وباتت تمثل خطرا على أمريكا وحلفائها، ووعد الحزب أنّ الرئيس الجمهوري المقبل سيعمل على حماية الأسرار النووية وإعادة تنظيم شامل لبرنامج الأسلحة النووية، نشر نظام دفاع صاروخي وطني لأسباب تتعلق بالأمن الوطني.[187]

---

184. George W. Bush, “A Distinctly American.”

185. Republican Party Platform of 2000.

186. George W. Bush, “A Distinctly American.”

187. Republican Party Platforms 2000.

واعتبرت رايس أن نجاح الصين في السيطرة على موازين القوى يعتمد في جزء كبير على رد الفعل الأمريكي تجاه هذا "التحدي"، وعلى واشنطن ان تزيد من تعميق تعاونها مع اليابان وكوريا الجنوبية، إيلاء اهتماما أكبر لدور الهند في المحيط الإقليمي، فقد باتت تشكل عنصرا في حساب الصين، وينبغى ان تكون كذلك لدى الولايات المتحدة، "الهند ليست قوة عظمى، لكنها تملك القدرة على الظهور كقوى عظمى." [188]

[188] . Rice, “Campaign 2000,” 57.

2.3 عهد الرئيس بوش: الصين "الشريك المسؤول"

انقسمت إدارة الرئيس بوش الابن في سياستها نحو الصين إلى ثلاث وجهات نظر، الأولى: الانخراط مع الصين، ويمثلها وزير الخارجية كولن باول، حيث يرى "أن الصين ليست شريكاً استراتيجياً، لكنها ليست عدوا.. الصين منافس إقليمي محتمل، وشريك تجاري وعلى استعداد للتعاون في المجالات التي تتداخل فيه مصالحنا الاستراتيجية."[189]

وجهة النظر الثانية: تتمثل باحتواء الصين، ومثلها وزير الدفاع دونالد رامسفيلد. وتقوم هذه الرؤية على اعتبار أن قوة الصين العسكرية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل تشكلان خطراً كبيراً على الولايات المتحدة، وعلى السياسة الأمريكية اتباع طريقين أمام التحدي الصيني، أولاً: توسيع الانتشار العسكري في آسيا وتقديم المساعدة سياسياً وعسكرياً بشكل أكبر لتايوان، ثانياً: تعزيز العلاقات السياسية مع الحلفاء، والتعامل مع الصين باعتبارها خصماً استراتيجياً.[190]

وخلال مؤتمر الأمن الآسيوي (3 حزيران/ يونيو 2005) قال رامسفيلد إن "منطقة آسيا تواجه العديد من المخاوف الأمنية، والإرهاب، والقرصنة، وارتفاع الانفاق الصيني في الصواريخ والتكنولوجيا العكسرية، وهو ما يهدد تايوان والمصالح الأمريكية، ودول المنطقة."[191]

أما وجهة النظر الثالثة، فيمثلها الرئيس بوش. حيث كان موقف بوش تجاه الصين أقل تطوراً، ولم يكن أكثر من وجهة نظر سياسية للاستهلاك المحلي. وعلى الرغم من أنّ قضايا حقوق الإنسان لعبت دوراً فاعلاً في الخطاب الأمريكي نحو الصين، إلا أنها لم تحظ بالمساحة نفسها التي حظيت بها خلال حملة كلينتون الانتخابية. حيث يقول بوش أثناء الحملة الإنتخابية "في حال كنت الرئيس، فسوف نعلم الصين بأن القيم الأمريكية هي دائما جزء من الأجندة الأمريكية. دعوتنا لحرية الإنسان ليست مجرد إجراء شكلي دبلوماسي، بل هو التزام أساسي لبلدنا."[192]

---

189. Colin Powell, "Confirmation Hearing by Secretary-Designate Colin L. Powell," *U.S Department of state archive* (January 17, 2001) http://2001-2009.state.gov/secretary/former/powell/remarks/2001/443.htm

190. Michael D. Swaine," Reverse Course? The Fragile Turnaround in U.S.–China Relations," *Carnegie Endowment for International Peace* (February 22, 2003), 1.

191. Donald Rumsfeld, "Rumsfeld Arrives in Singapore for Security Talks," *U.S Department of Defense* (June 3, 2005), http://www.defense.gov/news/newsarticle.aspx?id=16501

192. Bush, "A Distinctly American."

وهو ما عكس الاختلافات الجوهرية بين الصين والولايات المتحدة والاختلافات في مجالات رئيسية في العلاقات بين الدولتين من حيث التصورات، والمصالح، والأهداف بشأن قضايا الأمن ومنع التوسع الإقليمي. هذه الخلافات بدورها كان لها تأثيرٌ على كيفية إدارة العلاقات الثنائية، وبالنسبة لإدارة بوش، هناك أيضاً قناعات راسخة حول ماهية مصالح الولايات المتحدة العالمية، وكيف يمكن تأمينها وتعزيزها (أولويات السياسة الأمريكية) وسياسة التعامل مع الصين، والقدرة التنافسية المتزايدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

إن الموقف المتشدد من الجمهوريين والرئيس بوش تجاه الصين، موقفٌ يتمثل جوهره في تقرير "المراجعة الدفاعية لعام 2001"، حيث أشار إلى "وجود قوى منافسة تهدد مصالح الولايات المتحدة"، لافتاً بشكل مباشر إلى أن الحفاظ على توزان مستقر في آسيا ستكون "المهمة الصعبة."[193] معتبرا أن "الصين تشكل منافساً وتهديداً عسكرياً، وعلى الولايات المتحدة إعادة النظر في سياساتها تجاه الصين. كما أن البيئة الدولية الجديدة تتطلب تطوير موقف استراتيجي ملائم لردع التهديدات القائمة."[194]

وقد ارتكزت السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصين في عهد الرئيس بوش على أربع قضايا رئيسية: تتعلق الأولى بالأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية للصين، أما القضية الثانية فهي نوايا السياسة الخارجية للصين، والثالثة: قوة الصين، وأخيراً: تعاملها مع الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها، وعندما تولى بوش رئاسة البيت الأبيض كان ينظر إلى الصين باعتبارها واحدة من التهديدات الحيوية للأمن الأميركي.[195]

اتجهت السياسة الامريكية خلال الولاية الأولى لبوش نحو تعزيز القوة العسكرية الأمريكية في آسيا، لحماية مصالحها، والحفاظ على توازن مستقر فيها ففي تقرير المراجعة السنوية الدفاعية، أشيُر إلى التطورات الأمنية الإقليمية في المنطقة، وورد فيه: "هناك احتمالية بأن تُطور قوى إقليمية إمكانيات كافية تهدد الاستقرار في المنطقة المحسومة لمصالح الولايات المتحدة. وعلى وجه الخصوص، آسيا التي بدأت في الظهور تدريجيا كمنطقة معرضة للمنافسة عسكريا على نطاق واسع."[196] واتبعت إدارة بوش سياسة جديدة تجاه تعزيز علاقة الولايات المتحدة مع الحلفاء والدول الصديقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فقد عينت الفلبين وتايلاند كحلفاء رئيسيين غير أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، وتعهدت بتعزيز التعاون مع إندونيسيا.

---

193. See, Quadrennial Defense Review, *US Department of Defense* (September 30, 2001).

194. Ibid.

195. Xiansheng Zhagn, *A Realist Interpretation of U.S Relations With China*, (Master Thesis, University of Central Florida, 2010): 90-91.

196. See, Quadrennial Defense Review, *US Department of Defense*, P4.

في بداية رئاسة بوش بدا أن العلاقات تتجه نحو التصعيد بين الولايات المتحدة والصين، فخلال حملته الانتخابية انتقد إدارة كلينتون في سياستها تجاه الصين "الصاعدة."[197]ولكن الأمور بدت مختلفة بعض الشيء، حيث حمل موقف الرئيس تجاه الصين عدة تناقضات، وتحولت خطاباته من "خطابات قاسية" تطالب بسياسة "حازمة"، إلى خطابات أكثر "مرونة" تطالب بدعم التعاون والعمل الثنائي في القضايا المشتركة بين الولايات المتحدة والصين.

وانطلاقا من البيئة الدولية المستجدة، عكست التحولات الرئاسية الأمريكية درجة من عدم اليقين حول العلاقات الصينية الأمريكية. فقد بدت إدارة بوش في الأشهر الأولى من توليها الحكم، بعيدة عن الخطاب الذي دعت له خلال حملة الانتخابات الرئاسية، فقد ندد الرئيس بوش ووزير الخارجية كولن باول ومستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس بما اعتبروه "غطرسة" الولايات المتحدة دولياً خلال سنوات كلينتون ومواصلة إنشاء درع دفاعي صاروخي دون تشاور وتنسيق من الدول الحليفة، والتحول "المتشدد المفاجئ" تجاه كوريا الشمالية. وعلى سبيل المثال تابعت إدارة بوش إنشاء درع دفاعي صاروخي دون تشاور كامل مع الحلفاء في آسيا، بالرغم من أن بوش خلال حملته الانتخابية أكد على أن إدارته تعتمد على تعزيز التعاون والتنسيق والتشاور مع الحلفاء والأصدقاء لمواجهة التحديات الأمنية المستقبلية.[198]

غيّرت الأحداث من طبيعة العلاقة بين الصين والولايات المتحدة، وأعادت تعريف السياسة الخارجية الأمريكية في مواجهة تهديد مشترك. فقد شكّلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر والهجمات الارهابية على واشنطن ونيويورك تحولاً محورياً في الخطاب الخارجي الأمريكي. حيث سعت الولايات المتحدة لإعادة تشكيل مشهدٍ عالمي أكثر ملاءمة للأمن الأمريكي، ومكافحة الإرهاب أثبت أن واشنطن لديها الكثير من المصالح الأخرى خارج حدودها.[199]

وتغيرت كل الحسابات الأمريكية بعد مجمل الأحداث التي شهدتها الساحة الدولية عامة، والأمريكية خاصة، فبات أمام الإدارة الأمريكية العديد من التحديات التي انتقلت بالعلاقات الأمريكية الصينية إلى اعتبار الصين" شريكا مسؤولا" وهنا كانت نقطة التحول. حيث سارع الرئيس بوش وذلك بعد أحداث11 أيلول/سبتمبر لطمأنة الصين، مؤكدا

---

197. George W. Bush, “A distinctly American.”

198. Derek Mitchell, “Implications of the New Bush Administration for East Asia: U.S. View,” paper presented at the Second Collaborative Workshop on East Asia Regional Security Future, Center for American Studies, Fudan University,(March 3-4, 2001), http://oldsite.nautilus.org/archives/nukepolicy/workshops/shanghai-01/mitchellpaper.html

199. James M. Lindsay “George W. Bush, Barack Obama and the future of US global leadership,” *International Affairs* , Vol 87, Issue 4, (July 2011), 778.

على أن"العلاقات ناضجة، محترمة ومهمة لكلا الدولتين وللعالم،"[200] مؤكدا على أهمية تعزيز التعاون الثنائي للقضاء على الارهاب.

تغير الخطاب الأمريكي تجاه الصين، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها بحاجة لتأمين شركاء استراتيجيين، وبالتالي ضرورة تفعيل الدور الصيني بشكل بارز في آسيا والمحيط الهادئ. حيث أصبحت الصين لاعباً أكثر بناءً ومسؤولاً في المجتمع الدولي.[201]وقد أسفرت هذه السياسة في تحسن ملحوظ في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين.

لقد أدرك الرئيس بوش أنّ مصالح القوى العظمى كانت أكثر توافقاً، من كونها تنافسية وهو ما أعطاه مجالاً أكبر لممارسة القوة الأمريكية وإعادة تعريف مجال السياسة الخارجية ومصالحها. وفي تقرير استراتيجية الأمن القومي الذي صدر عن البيت الأبيض في سبتمبر 2002، جاء أن "المجتمع الدولي لديه الفرصة الأفضل، منذ ظهور الدولة القومية في القرن السابع عشر، لبناء عالم تتنافس فيه القوى العظمى في سلام، بدلاً من الاستمرار للاستعداد للحروب. اليوم، القوى العظمى، تجد نفسها على الجانب نفسه توحده الأخطار المشتركة من العنف الإرهابي والفوضى."[202]

هذا وترتكز المصالح الأمريكية المباشرة على عدة عناصر وأبعاد: البعد السياسي والأمني بضمان استقرار آسيا. والبعد الاقتصادي لدعم المصالح المشتركة. والبعد الاستراتيجي في كيفية إدارة العلاقات الأمريكية الصينية. وقد أدركت إدارة بوش ذلك، حين قال كولن باول إن: "الصين والولايات المتحدة لديها مصلحة مشتركة قوية في رؤية آسيا مستقرة. ويمكن لاقتصادات العالم أن تزدهر، والاحتياجات الأمنية أن تتحقق عبر مناقشاتنا. أؤكد اهتمام الحكومة على استمرار الحوار في مجالات هامة، مثل: حقوق الإنسان، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وغيرها من القضايا العالمية."[203]

---

[200]. Xiansheng Zhagn, *A Realist Interpretation of U.S Relations With China*, (Master Thesis, University of Central Florida, 2010): 90-91.

[201]. Zhang Guihong, "US security policy towards South Asia after September 11 and its implications for China: A Chinese perspective." *Strategic Analysis* 27.2 (2003): 146.

[202]. See, "The National Security Strategy of the United States," *White House* (September 2002), p.4, http://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf

[203]. Colin L. Powell, "Press Conference Following Meetings With Chinese Officials," *U.S. Department of State archive* (July 28, 2001), http://2001-2009.state.gov/secretary/former/powell/remarks/2001/4327.htm

وفي مواجهة هذا التحدي، يرى الباحث "كورت كامبل" أنه على صنّاع القرار الأمريكي البدء في التفكير في منطقة آسيا لا من حيث ميزان القوى، ولكن من حيث قوة التوازن.[204] فمن شأن "منظور ميزان القوى أن يجعل محصلة التنافس (صفراً) بين الدول التي تستند إلى حد كبير على القوة العسكرية، وذلك محاولة للحفاظ على تحالف قوي بين الدول لتحقيق التوازن ضد الصين الصاعدة. في المقابل، ومن خلال منظور قوة توازن القوى تدرك الدولة أنها واحدة من العديد من الجهات الفاعلة في النظام الدولي، يكسب فيها الجميع في الدبلوماسية والتجارة." [205]

بالاضافة إلى ذلك، ومن منظور قوة التوزان؛ فإنه على الاستراتيجية الأمريكية أن تدرك تأثيرات السلطة والدولة الأمة والسلوك مثل العولمة، وكيف أن الجهات الفاعلة في آسيا تتنافس لدور أكثر نشاطا، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، في الحفاظ على النظام والأمن.[206]

وبذلك باتت مسألة "هل تمثل الصين تحدياً لسيادة الولايات المتحدة العالمية؟" مثيرة للجدل بين صانعي السياسة الأمريكية. تجدر الإشارة إلى أنه مطلع عهد إدارة بوش، كان ينظر لها كـ"عدو". ومع ذلك، تغير خطاب إدارة بوش فيما يتعلق بـ"التحدي الصيني"، ففي مؤتمر صحفي عقده يوم 31 آيار/ مايو 2005، رفض الرئيس بوش، وصف الولايات المتحدة والصين "بالمنافسين أو الأصدقاء"، ورأى بأن "العلاقة مع الصين هي علاقة معقدة للغاية... الصين دولة ناشئة. تستهلك المزيد والمزيد من الموارد الطبيعية؛ وبذلك هي فرصة لتوليد فرص العمل وتصدير الكثير من السلع؛ إنها سوق ضخمة."[207]

---

[204]. منظور توازن القوى (Balance of Power): يقوم هذا المنطور على أن الدول والتحالفات تكون في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها، ما يحول دون نشوب النزاع المسلح، وعليه فإن بعضاً من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها، ويولّد سعياً من قبل الدول الأخرى لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى.

قوة توازن القوى (power of balance): يرى هذا المنطور أن الدولة تدرك في العصر الحالي أنها مجرد واحدة من العديد من الجهات الفاعلة في النظام الدولي. تتنافس فيه الدول وغيرها من الفاعلين في التأثير، على الصعيد الإقليمي والعالمي للحفاظ على النظام والأمن، ويستطيع فيه الجميع تحقيق مصالحه السياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية. ويرى هذا المنطور أن الحلفاء يعملون على إدارة التحديات والازمات المشتركة للحفاظ على مصالحهم. كما وتدرك هذه الدول ضرورة الموازنة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، وكيفية تطبيقها.

[205]. Kurt M. Campbell, Nirav Patel, and Vikram J. Singh, *The Power of Balance: America in Asia,* (Washington: Center for a New American Security, 2008), 9.

[206]. Ibid.

[207]. George W. Bush, "George W. Bush Press Conference," *Presidential Rhetoric.com* (May 31, 2005) http://www.presidentialrhetoric.com/speeches/05.31.05.html

يتبنى بعض صانعو السياسة الأمريكية الرأي القائل بأن الازدهار الاقتصادي سوف يولد طبقة وسطى في المجتمع الصيني والتي بدورها، سوف تشرع بالتحرر السياسي في السياسة الصينية. وقد أعرب عن هذا الرأي العديدُ من الليبراليين. على سبيل المثال، يؤكد كيشور محبوباني أن "أفضل طريقة لتحويل الصين وتمهيد الطريق إلى الإصلاح السياسي، هي من خلال تعزيز النمو الاقتصادي والتكامل الدولي."[208] وبهذا فإنّ الأساس الذي تقوم عليه السياسة الأمريكية في التعامل مع الصين يقع في جزء منه على التأكيد على أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل قد يؤدي إلى الديمقراطية في الصين.[209]

أنهى بوش تاريخ طويل من العلاقات التجارية "المعقدة" مع الصين بمنحها "وضع العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة،" وأزال عقبة رئيسية أمام تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين. وتعد مسألة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية من أبرز ملفات الخلاف التي شابت العلاقات الثنائية، فالولايات المتحدة تدعم دخول الصين إلى المنظمة ضمن الاطر التجارية التي يتم التعامل بها مع دول اخرى نامية، واستمرت الولايات المتحدة في عرقلة انضمام الصين إلى المنظمة، حتى توصل الطرفان خلال المفاوضات التي جرت بينهما طوال النصف الثاني من عام2001، إلى حلول توفيقية تراعي بعض الاعتبارات الصينية عند انضمامها إلى المنظمة،[210]وهو ما أثر لاحقا على الاقتصاد الصيني والمكانة الدولية له، فقد" ارتفعت نسب تدفق رؤوس الاموال الأجنبية إلى الصين، وزادت الاحتياطات المالية من العملة الأجنبية الدولار، بالإضافة إلى زيادة الإدخار لدى الصينيين."[211]

ويبدو أن النهج السائد في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الصين الذي دعا له الجمهوريون، كان مزيجاً من "الاحتواء" و"المشاركة" والعمل بين استراتيجيات مشتركة في العلاقات بين الدولتين. فقد برزت آسيا بشكل كبير في معالجة بوش للسياسة الخارجية والأمن القومي، منذ دخوله البيت الأبيض في يناير/كانون الثاني عام 2001. وخلصت كونداليزا رايس إلى أن استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الصين يجب تكون من خلال تعزيز الانتقال الداخلي للصين عبر التفاعل الاقتصادي، مع احتواء القوة الصينية والطموحات الأمنية ومواصلة التعاون.[212]

---

[208]. Kishore Mahbubani, "Understanding China: the waking dragon," *Foreign Affairs, VOL.* 84, No. 5 (September/October 2005), 59.

[209]. Frederick A. Cichon, The *rise of China's middle class and prospects for democratization*, (California : Naval Postgraduate School, 2007), 1.

[210]. عطوان، *مستقل العلاقة*، 210-211.

[211]. حنان محمد عياد. *العلاقات الصينية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة : المتغير في الموقف الأمريكي من إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية*. (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2007).

[212]. Rice, "Campaign 2000," 57.

انتقلت العلاقات الثنائية بين الدولتين إبان فترة حكم الرئيس بوش الى التركيز على المصالح المشتركة، وأحرزت الولايات المتحدة تقدما في مجال العلاقات الامريكية الصينية والتبادلات التجارية والاقتصادية، ولم تلعب قضايا حقوق الانسان دورا واسعا فيها،[213] أما الصين، فكانت ترى أن" الولايات المتحدة استمرت في استخدام القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، والدين، والدالاي لاما وهونج كونج للتدخل في الشؤون الداخلية للصين."[214]

لعبت العلاقات الدبلوماسية والسياسة دورا هاما في تطوير العلاقات الأمريكية–الصينية، فخلال مشاركة بوش في قمة ايبك "APEC" في شنغهاي يوم 18 تشرين أول/ أكتوبر 2001، عمل الرئيس بوش والرئيس الصيني جيانغ زيمين على وضع سياسات لتطوير العلاقات الثنائية، أبرزها تعزيز التعاون المشترك في مكافحة الإرهاب وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك. واتفق الجانبان في زيارة ثانية للرئيس بوش في 21 شباط/ فبراير 2002، على العمل على تعزيز المنفعة المتبادلة، وإجراء حوارات استراتيجية حول القضايا المالية والتجارية، ودعم التوحيد السلمي لدولة صينية واحدة، حيث قال الرئيس الصيني جيانغ تسه مين: "في ظل الوضع الدولي الراهن المعقد والمتقلب، على الصين والولايات المتحدة، على حد سواء تكثيف الحوار والتعاون، والتعامل مع خلافاتهم بالشكل الصحيح، والعمل معا لدفع العلاقات البناءة والتعاونية التي تقودنا إلى الامام."[215]

وقد بدا واضحا أن السياسة الامريكية في عهد بوش كانت تسير باتجاه تعزيز التعاون مع الصين وليس الخوض بنزاع معها او أي تحدي ضدها، وأجبرت الكثير من العوامل الطرفين على دخول جولة جديدة من المناقشات حول العلاقات الصينية الامريكية، حيث دعم جورج بوش بناء علاقات تعاونية بناءة، خلال زيارة رئيس مجلس الدولة ون جيا باو إلى البيت الأبيض يوم 9 أيلول/ ديسمبر عام2003، وأكد بوش أهمية العلاقات الثنائية بقوله إن "الدولتين تعملان بشكل بناء عبر المجالات ذات الاهتمام المشترك، نحن صريحين بخصوص خلافاتنا. وتنامي قوة

---

[213].Chi Wang, *George W. Bush and China: Policies, Problems, and Partnership* (USA: Lexington Books, 2009), xvi

[214]. Zhagn, *A Realist Interpretation,* 91.

[215].see: , Jiang Zemin, "President Bush Meets With Chinese President Jiang Zemin," *U.S Department of state archive*, (February 21, 2002), http://2001-2009.state.gov/p/eap/rls/rm/2002/8564.htm

ونضج علاقاتنا تسمح لنا بمناقشة خلافاتنا، سواء القضايا الاقتصادية، تايوان، التبت، وحقوق الإنسان الحرية الدينية، بروح من التفاهم والاحترام المتبادل."[216]

ومن وجهة نظر أمريكية، كان الرئيس بوش غير مستعد لاتخاذ استراتيجية شاملة لاحتواء الصين، لانشغاله الدائم في الشؤون الداخلية وحالة "الفوضى" في الشرق الأوسط،[217] ومن جهة نظر دولية، فإن القوى العظمى الأخرى آخذة في الارتفاع، والقوى الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مثل اليابان وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية والآسيان تخطط أيضا لأخذ "دورٍ انتقالي" يؤدي إلى تغيير هيكلي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.[218]

استمرت السياسة الامريكية على نفس الوتيرة تجاه الصين بعد أن حصل بوش على أغلبية الأصوات مقابل منافسه المرشح الديمقراطي جون كيري في عام 2004 في انتخابات البيت الابيض. وعادت الصين لتحتل المركز الأول على أجندة ادارة البيت الأبيض. واعادت السياسة الأمريكية تقييم الدور الصيني المنافس، وعملت على وضع إطار سياسي جديد للعلاقات الثنائية، بما في ذلك استعدادها للتعاون مع الصين بعيدا عن مسألة الديمقراطية لتصبح "شريكا مسؤولا" في النظام الدولي، وتجلت العلاقات الثنائية في عمل الطرفين على مستوى عال للقضاء على الارهاب، وإجراء محادثات سداسية للحد من انشطة الاسلحة النووية.

وقد حضر الرئيس بوش في اجتماع القيادة الرسمية للأبيك (APEC) في سانتياغو يوم 20 تشرين ثاني/ نوفمبر2004، وعقد لقاءً مع الرئيس الصيني "هو جين تاو"، مؤكدا على سعي واشنطن لتعزيز العلاقات والمشاورات والتنسيق بين البلدين بشأن القضايا الدولية والاقليمية الرئيسية، وقال" إن الولايات المتحدة ستنضم إلى الجانب الصيني في الحفاظ على السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان ومعارضة ما يسمى استقلال تايوان. وسياسة الصين الواحدة لن تتغيير."[219]

---

[216]. George Bush, "President Bush Welcomes Premier of China to the White House," u.s Department of State (December 9, 2003), http://2001-2009.state.gov/p/eap/rls/rm/2003/27017.htm

[217]. Masafumi Iida, Trans., *China's Shift: Global Strategy of the Rising Power* (Japan: The National Institute for Defense Studies, 2009), p. 92

[218].Ibid.

[219]. George Bush, "President Hu Jintao Meets with US President Bush," *Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China* (November 21, 2004), http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/topics_665678/huvisit_665888/t171299.shtml

تشير التطورات الرئيسية التي مرت بها العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة إلى زيادة توسعها وتعمقها، على الرغم من عدم وجود أساس سياسي مستقر، ورغم المرور بالعديد من النزاعات والخلافات. فقد أدان نائب رئيس مجلس الدولة الصيني السابق" تشيان تشى تشن" تصرفات الولايات المتحدة بقوله:

حملة واشنطن لمكافحة الارهاب ذهبت بالفعل خارج نطاق الدفاع عن النفس ...فلسفة" عقيدة بوش" في جوهرها القوة، هو يدعو الولايات المتحدة أن تحكم العالم كله بالقوة الساحقة ...ومع ذلك، فإن استراتيجية إدارة بوش الاستباقية ستأتي بنتائج غير مرغوب برؤيتها، وهو انعدام الأمن المطلق لـ"الإمبراطورية الأمريكية " وزواله بسبب التوسع ...القرن 21 ليس القرن الأمريكي.[220]

كان العامل الاقتصادي يمثل العامل الاساسي الذي يدفع باتجاه علاقة تعاون بين الدولتين ولا يزال، رغم التوترات التي تشهدها العلاقات الأمريكية–الصينية، إذ ساهم النمو الصيني السريع والتنمية المستمرة في تعميق الترابط الهيكلي بين الصين والولايات المتحدة، وتعزيز العلاقات البناءة والتعاونية لتتجه نحو العالمية، ورغم أن التحديث العسكري السريع للصين أثار تساؤلات الولايات المتحدة حول أغراض هذا التراكم وافتقار الصين لـ"الشفافية". أعلن نائب وزيرة الخارجية الامريكية روبرت زوليك في 21 سبتمبر 2005، "نحن الآن بحاجة إلى تشجيع الصين لتصبح "شريكا مسؤولا في النظام الدولي،" وذلك في خطابه أمام اللجنة الوطنية للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين في نيويورك، وأوضح زوليك أن "الصين لديها العديد من الفرص لتكون شريكاً مسؤولاً."[221]

مقابل ذلك، أثار استمرار المشاكل والاحتكاك، في قضايا مثل سعر الصرف العملة الصينية (اليوان)، وقضية تايوان، والتغيرات السياسية في آسيا الوسطى قلق البلدين،[222] واتهمت واشنطن بكين بأنها سبب ارتفاع نسب البطالة في الولايات المتحدة، وخاصة قطاع عمال النسيج والملابس بسبب انخفاض أسعار الصادرات الصينية من المنسوجات، واتهمتها بمحاولة تصدير أزمة اقتصادية حادة للغرب لانها تتعمد الإبقاء على عملتها المحلية (اليوان) دون مستواها الحقيقي مقارنة بالدولار الأمريكي، وزيادة انفاقها العسكري بثلاثة أمثال الرقم الذي تعلنه بكين."[223]

وعملت المشاكل والنزاعات التي واجهها الطرفان على وضع تحديات مستمرة امام العلاقات الثنائية، مثل: عدم احترام الصين حقوق الملكية الفكرية، والمخاوف من جودة وسلامة المنتجات الصينية المصدرة للسوق الامريكي،

---

[220]. See, Hathaway, George W. Bush, 141.

[221]. Robert B. Zoellick, "Whither China: From Membership to Responsibility: NBR Analysis," the *national bureau of asian research* vol. 16, No. 4 (december 2005), 10.

[222]. Wanli, China's *Shift,* 90.

[223] دياب، "السياسة الأمريكية،" 176.

وتعويم عملتها، والتطور العسكري المستمر في المنطقة.[224] هذا وقد طالب صناع القرار السياسي العديد من الجهات الفاعلة لإعادة تقييم السياسات الأمريكية في ضوء المستجدات التي تطرحها الصين على الساحة الإقليمية والدولية، من أجل حماية النفوذ العالمي للولايات المتحدة وتأمينه بعيدا عن أي تهديدات أو تحديات.

إضافة إلى ما سبق، فقد جلبت العولمة إلى الولايات المتحدة مشاكل زيادة المنافسة، ونقل الصناعات الهيكلية وارتفاع نسب البطالة، وأصبحت القضايا الاقتصادية والتجارية في المنطقة الأكثر اضطرابا في العلاقات الصينية الامريكية، كالخلل في الميزان التجاري، وسعر صرف اليوان وحقوق الملكية الفكرية. وقد اقترحت نائب رئيس مجلس الدولة الصيني "وو يي" فهم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة على مستوى التعاون الاستراتيجي على المدى الطويل، ومعارضة تسييس القضايا الاقتصادية والتجارية،[225] وذلك خلال افتتاح الحوار الاقتصادي الثالث بين الصين والولايات المتحدة الاستراتيجية في بكين عام 2006، وهو ما يوضح التفسير بأن الاقتصاد هو المحرك الرئيسي في العلاقات الامريكية الصينية في كافة فترات التقارب والمواجهة في علاقاتهما.

يشار إلى أنّ حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة قد ارتفع بين الدولتين، وبذلك شكلت الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري للصين. ولعبت الصين دورا رئيسيا في دعم الدولار الأمريكي، من خلال صفقات شراء سندات الخزينة الامريكية التي بلغت 247.6 مليار دولار عام 2006، وأصبحت بمثابة البنك المصرفي للولايات المتحدة، وتملك 585 مليار دولار من ديون الحكومة الأمريكية.[226]

---

[224] . Kerry Dumbaugh, "China-U.S. Relations: Current Issues and Implications for U.S. Policy," Congressional *Research Service* (October 8, 2009), 2.

[225]. Wu Yi, "*China-U.S. Strategic Dialogue 2006",* Embassy of the People's Republic of China in the United States of America, http://www.china-embassy.org/eng/xw/t320366.htm

[226]. Dong Wang, "China's Trade Relations with the United States in Perspective," *Journal of Current Chinese Affairs,* 39, 3, (2010), 167- 168.

*جدول رقم (2): حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال (2001-2008).

السنة	الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية	التوزان التجاري
2001	19,182.3	102,278.4	-83,096.1
2004	34,427.8	196,682.0	-162,254.3
2008	69,732.8	337,772.6	-268,039.8

- المصدر: وزارة الخارجية الأمريكية.[227]

اظهرت تقارير أن المنتجات الغذائية والاستهلاكية الصينية ملوثة وغير آمنة، وهو ما أثار قلق أمريكي إزاء الواردات الصينية. ففي سبتمبر 2008، بدأت المخاوف تتصاعد حول (حليب الأطفال ومسحوق الحليب) الملوثة بمادة الميلامين، وهي مادة كيميائية صناعية تجعل المنتجات تبدو غنية أكثر بالبروتين.[228] حدث ذلك وسط غضب شعبي صيني واسع النطاق بعد وفاة ستة أطفال، وكان قد انتقلت منتجات الألبان الى ما يقدر بنحو 294 ألف طفل صيني، اتخذت على غراراها حكومة الصين على نحو متزايد تدابير حازمة لتفرض بعدها بكين شرط إضافة (مليغرام واحد من مادة الميلامين لكل كيلوغرام في حليب الأطفال و 2.5 ملليغرام لكل كيلوغرام في الحليب السائل).[229] وأعلنت الحكومة الصينية عن سياسات جديدة لمعالجة سلامة المنتجات الغذائية.

أثناء الأزمة المالية عام 2008 والتي ضربت في البداية الولايات المتحدة وانتقلت الى معظم دول العالم، كانت الصين هي الأقل "تضررا" من هذه الأزمة، وتعهدت الحكومة الصينية بدفع أربعة تريليونات يوان، أي حوالي 580مليار دولار،[230] لحماية اقتصادها من الركود، ومنها ما كان لبناء البنية التحتية في المناطق الريفية وبناء

---

[227]. See: United State census, "Foreign Trade," http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html

[228]. Dumbaugh, "China-U.S. Relations," 2.

[229]. Ibid, 2-3.

[230]. Li Yanping, Chia-Peck Wong, "China Unveils 4 Trillion Yuan Spending as World Faces Recession," *Bloomberg* (November 9, 2008), http://www.bloomberg.com/apps/news?sid=augL9_cumtA4&pid=newsarchive

الطرق والسكك الحديدية والمطارات. كما "اتخذت الصين أيضا دوراً قيادياً من خلال خفض أسعار الفائدة ثلاث مرات خلال شهرين."[231]

باتت مصالح الدولتين مرتبطة بشكل أكبر مما هو عليه في السنوات السابقة، ومتصلةً بالعديد من المجالات السياسية والامنية والاقتصادية بما فيها العلاقات الخارجية وحقوق الانسان، وهذا ما جعل اتخاذ سياسات أو قرارات أحادية الجانب أمرا صعبا وذو عواقب بعيدة المدى.

1.2.3 دعم المصالح الوطنية

أصبحت العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية مصدر قلق كبير لكلا الجانبين، ليس فقط بسبب ارتفاع التبادل التجاري بشكل هائل بين البلدين، ولكن بسبب المشاكل الناتجة عن ارتفاع نسب العجز التجاري."[232]ما يعني أن ارتباط المصالح بين البلدين يؤثر على الكيفية التي ستتشكل بها الإدارة الأمريكية قراراتها، وحتى العقوبات الاقتصاية على بكين، وذلك بما لا يؤثر على مصالحها ومصالح الشركات الأمريكية.

في أكثر الأحيان، يتم وضع أهداف سياسية على أعلى قائمة الأولويات على حساب الأهداف الاقتصادية وغيرها من المصالح.[233] فالجهود التي بذلتها الشركات الصينية في تقديم عروض للسيطرة أو تولي الشركات الكبرى في واشنطن، شكلت خطراً على المصالح القومية الأمريكية. حيث اعتقد بعض الأميركيين أن "الحكومة الصينية لديها خطة لتوجيه الشركات الخاضعة لسيطرتها لشراء كبرى الشركات العالمية للحصول على أسماء العلامة التجارية الخاصة، وبالتالي، تصبح الشركات العالمية مُلك لها،"[234] وهو ما أثار قلق واشنطن من أن سياسة بكين هذه قد تتسبب بارتفاع متزايد في الأسعار وصعوبة الوصول للطاقة.

---

[231].Amadeo Kimberly, “China's Economy: Facts About China and Its Economy,” *About .com US Economy*, http://useconomy.about.com/od/worldeconomy/p/China_Economy.htm

[232]. Bibo Liang, “Political Economy of US Trade Policy towards China,” *China & World Economy*, Vol. 15, No. 5 (October, 2007): 50.

[233].Ibid, 56.

[234]. Ibid.

في عام 2005، حاولت شركة الصين الوطنية للنفط البحري "كونوك" (CNOOC)، والشركات المملوكة للدولة الصينية، شراء "يونوكال" (Unocal Corporation)، وهي شركة الطاقة في الولايات المتحدة، بـ 18.5 مليار دولار، لكنها واجهت معارضة واسعة النطاق في الكونغرس، ورأى بعض الأعضاء أن "الاقتراح يمثل تهديداً واضحاً للطاقة والأمن القومي للولايات المتحدة، ومن شأنه أن يضع أصول النفط الحيوية في خليج المكسيك وألاسكا في أيدي الشركة الصينية التي تسيطر عليها الدولة، مما يمكّن نقل مجموعة كبيرة من التقنيات المتطورة إلى الصين... ولا ينبغي أبداً بيعها للحكومة الصينية."[235]

بمحصلة عامة لعهد إدارتي جورج بوش الابن، يمكن القول إنّه عندما عندما تولى الرئيس جورج بوش منصبه في كانون ثاني/ يناير عام 2001، تكهن العديد من المراقبين أن بوش سيأخذ السياسة الخارجية في منحنى مختلف عن إدارة كلينتون، فقد صورت حملته الانتخابية الصين كـ"منافس استراتيجي" بدلاً من أن تكون "شريكاً استراتيجياً"، ولكن في الممارسة العملية شاركت مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في صياغة العلاقات الصينية- الأمريكية.

في الوقت الذي دعمت فيه إدارة بوش الروابط المشتركة من خلال تعزيز التعاون والاتصالات الثنائية، وتقليل الخلافات، يرى الباحث توماس كاروثر أن "تعزيز الديمقراطية يجب أن يكون مبنيا على افتراضات واقعية بشأن قدرة الولايات المتحدة على التأثير على الاتجاه السياسي للمجتمعات الأخرى... ينبغي الحفاظ على الفكرة الأساسية وأن تعزيز الديمقراطية ليست مجرد فكرة مثالية، ولكن غالبا ما تكون جزءا لا يتجزأ من مصالح الولايات المتحدة "الثابتة".[236]

لخص روبرت زوليك جوهر الموقف الأميركي إزاء الصين في عهد جورج بوش الابن بالقول روبرت زوليك إنه "حان الوقت لسياستنا لفتح الأبواب أمام عضوية الصين في النظام الدولي، نحن بحاجة إلى حث الصين على أن تصبح شريكا مسؤولا في هذا النظام."[237] وذلك إشارة إلى إدراك الإدارة الأمريكية أن التعاون المشترك هو الحل لمشاكل العصر الحالي. ومن جانب آخر فإن الصين "شأنها شأن جميع القوى الصاعدة، ترغب في إعادة تشكيل النظام الدولي ليتناسب وأهدافها الخاصة، ويتناسب مع القوة الجديدة... كما ترغب (الصين) في الازدهار عبر الاندماج في الاقتصاد العالمي."[238]

---

[235]. Morrison," China-U.S.," 24.

[236] .Carothers, The Clinton, 9.

[237] .Zoellick, Whither China,7

[238]. Robert Kagan, "The Illusion of 'Managing' China," *Washington post* (May 15, 2005), http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2005/05/13/AR2005051301405.html

شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تحسنا كبيرا أثناء عهد بوش، انعكست من خلال ترسيخ الترابط الاقتصادي، والدبلوماسي والسياسي، وقدرة الدولتين على العمل معا في القضايا الدولية والثنائية، وغالبا ما كانت توصف بأنها أكثر الفترات استقرارا خلال العقود الثلاثة الماضية.[239]

لم تنفذ سياسة إدارة بوش تجاه الصين خلال الفترتين الرئاسيتين وعود الحملة الانتخابية. بل استمر التناقض والتضارب في المفاهيم والتنفيذ. وبقيت مسألة ما إذا كانت الصين هي منافس أو شريك دون دون إجابة واضحة.

ومن الممكن القول بأن هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 مثّلت مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية واختلاف أولوياتها وتصوراتها، وبالتالي إعادة تشكيل السياسة الأمريكية تجاه الصين، بعد انخفاض الشعور بالتهديد الصيني لصالح مخاطر أخرى، والتخلي أو الإبتعاد عن الخلافات الثنائية، والتركيز على التعاون والمصالح المتبادلة بما يمكنها في محاربة "الإرهاب".

وكنتيجة يمكن تقييم سياسة إدارة بوش تجاه الصينن بأنها حافظت على سياسة الولايات المتحدة وعلى استمراريتها تجاه الصين. وتميزت العلاقات باستقرار إلى حدٍ ما، وتفاعل على مستوى عال وتحسين آليات الحوار الاستراتيجي، وقد توصلت الدولتان إلى ضرورة إيجاد "قاعدة مشتركة" لحل الخلافات مثل قضية تايوان والتعاون التجاري والاقتصادي، والإرهاب.[240] ومن جانب آخر استمرت المشاكل والاحتكاكات بين واشنطن وبكين ولكن ضمن توجهات تعمل على احتوائها بما لا يشكل تهديداً لمصالح كل منهما، وكان الطرفان على استعداد لبذل جهود ووضع سياسات لتعزيز التعاون الثنائي.

---

[239]. BO Zhiyue, “Obama ’s China Policy: Continuity Rather Than Change,” *EAI Background Brief,* No. 426 (21 January 2009), 1-2

[240]. Wanli,China’s *Shift,* 91.

4. باراك أوباما: الصين القوة المتنامية

منذ الاستقرار النسبي في الحرب ضد العراق خلال عام 2008، كان على الرئيس الأمريكي إعادة ترسيخ القيادة الأمريكية عالمياً من جهة. ومن جهة أخرى، دعم الاقتصاد الوطني بعد أن ضربت الأزمة المالية في ذات العام الاقتصاد الأمريكي وألحقت به خسائر هائلة.

يتضح من أجندة السياسة الخارجية للمرشح باراك أوباما تبنيه تجديد نهج التعددية الدولية وتنشيط الدبلوماسية لتحقيق مصالح الولايات المتحدة مع الدول الاخرى بقوله خلال مناظرة بينه وبين المرشحة الديمقراطية المنافسة على ترشيح الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون في جامعة تكساس في أوستن (21 شباط/ فبراير 2008) انه "من المهم للولايات المتحدة ليس فقط إجراء محادثات مع أصدقائها، ولكن إجراء محادثات مع أعدائها أيضا."[241]

واعتبر أوباما أن مهمة الولايات المتحدة في توفير قيادة عالمية ترتكز على فهم أن العالم يشترك في الأمن والإنسانية، وبناء على ذلك وعد أن تعمل الولايات المتحدة اذا أصبح رئيسا مع الدول الأخرى في "تدمير" الأسلحة النووية ووقف انتشارها سواء في الشرق الاوسط في سرق آسيا.[242]

وصرح اوباما أن مصلحة الولايات المتحدة في ضمان وحماية الشعوب التي تسعى للحرية.[243]

تبنا المرشحان الديمقراطي "باراك اوباما" والجمهوري "جون ماكين" وجهات نظر متباينة من حيث أهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية تجاه الصين. ففي الوقت الذي تعهد فيه أوباما على "تشجيع الصين على لعب دور مسؤول كقوة متنامية."[244] رأى ماكين أن التعامل مع الصين "الصاعدة" سيكون التحدي الأكبر للرئيس الأمريكي المقبل."[245]

---

241. Barak Obama, "The CNN Democratic Presidential Debate in Texas," CNN (February 21, 2008), http://edition.cnn.com/2008/POLITICS/02/21/debate.transcript/

242. Barack Obama, "Renewing American Leadership," *Foreign Affairs,* Volume 86, Number 4 (July/August 2007), http://www.foreignaffairs.com/articles/62636/barack-obama/renewing-american-leadership

243. Ibid.

244. Ibid.

245. John McCain, "An Enduring Peace Built on Freedom," *Foreign Affairs*, Vol 86, No. 6 (November/December 2007), http://www.foreignaffairs.com/articles/63007/john-mccain/an-enduring-peace-built-on-freedom

وعلى الرغم من وجود نقاط يختلف حولها الحزبان الجمهوري والديمقراطي في تشكيل العلاقات الأمريكية–الصينية، إلا أنّ هناك اتفاق الحزبين على أهمية العلاقات بين الولايات المتحدة والصين في القرن الحادي والعشرين بقي واضحاً، مع اختلاف أدوات تحقيق الأهداف الاستراتيجية للعلاقات الثنائية، من وجهة نظر كل حزب، وكل ذلك في الإطار العام الأوسع لفلسفة الانتخابات الأمريكية وبرامج الحزبين الجمهوري والديمقراطي، والذي تتلخص في تمكين الولايات المتحدة من الاستمرار في قيادة العالم.

1.3 إعادة بناء السياسة الأمريكية

قدم المرشح باراك أوباما خلال حملته الانتخابية عدة عناصر لإعادة بناء الولايات المتحدة وتشكيل سياستها الخارجية ضمن إطار "المصالح الأساسية الأمريكية" واستعادة "المكانة العالمية" مع التركيز على عناصر القوة في تعاملها مع الصين اقتصادياً ودبلوماسياً، ورأى بأن دعم الجوانب الحيوية في العلاقات الثنائية تقدم فرصاً جديدة لتحقيق الرخاء والتعاون، لكنه يطرح تحدياتٍ جديدة.[246]

أثناء الحملة الرئاسية، وحتى خلال الأيام الأولى من رئاسته اوباما للبيت الابيض دعا أوباما إلى "تفكير جديد" وإلى "التغيير" في نهج سياسة الولايات المتحدة خلال السنوات الثمانية السابقة (2001–2008).[247]

وضع المرشح اوباما العلاقات الامريكية مع مناطق آسيا في مكانة مميزة ضمن أولوياته، حيث اعتبر أن ازدهار الولايات المتحدة مستقبلا يرتبط ارتباطا وثيقا في التطورات المستمرة في آسيا.[248]

ووجد اوباما أن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والحرب ضد الارهاب، شكلت مجالات واسعة لتعزيز التعاون مع آسيا. ورأى بأن واشنطن بحاجة لتعزيز تلك التحالفات والشراكات بشكل أوسع نحو التعددية في الإتجاه الإقليمي، لبناء الثقة وتعزيز التجارة والحكم الرشيد في تلك المنطقة الحيوية.[249]

---

246. Ibid.

247. Barack Obama, "U.S. Presidential Candidate Barack Obama's Views on Relations with Asia," Center for Strategic and International Studies (October 2008), 1.

248. Ibid, 1.

249. Ibid.

اعتبر اوباما ان العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين هي علاقات "ناضجة وواسعة النطاق"، لكن لا يزال يتعين على الجانبين العمل لخلق مستوى من الثقة المتبادلة، لضرورات التعاون في منطقة تتغير بسرعة (آسيا).[250]

1.1.4 حقوق الانسان والعلاقات الاقتصادية والتجارية

كانت قضايا حقوق الانسان ذات أولوية رئيسية في برنامج الحزب الديمقراطي، فقد رأى بأن "حقوق الانسان" أُهملت دون مبرر تحت إدارة الرئيس بوش، وتراجعت خطوات الولايات المتحدة في هذا المجال مما سبب لها أضرار.[251] وعلى الرئيس الديمقراطي القادم أن يعزز "القيادة الأمريكية" في هذا المجال على اعتبار أن تعزيز حقوق الانسان هو أمر "ضروري"، وسيجعل من العالم أكثر "أمناً" و"عدلاً." [252]

اعتبر الديمقراطيون بأن دعم الديمقراطية وحقوق الانسان هو جزء رئيسي من أجندة الولايات المتحدة في علاقتها مع القوى الدولية الأخرى، مع "الاعتراف" بأن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة مع الدول ستكون اكثر متقدمة عندما يحترم شركائها حقوق الانسان. كما أن التعاون الفعال في القضايا العالمية يعني أنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تدعم الدول "الصاعدة" بما فيها الصين لاحترام حقوق الانسان، وإشراكهم في المؤسسات والمنظمات العالمية.[253]

أكد برنامج الحزب الديمقراطي على ضرورة تأسيس بنية تحتية شاملة مع دول آسيا لتعزيز الاستقرار ودعم حقوق الانسان، وتشجيع الصين في التحول إلى مجتمع أكثر انفتاحا واقتصاد قائم على السوق، وتعزيز احترام حقوق الانسان بما في ذلك حق التجمع والدين، والصحافة، واستخدام الانترنت من غير رقابة.[254]

اقتصاديا، شكّل الاقتصاد الأولوية الوطنية للانتخابات الأمريكية، حيث ركز خطاب الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الحملات الانتخابية لعام 2008، على الأثر الاقتصادي للصين على الولايات المتحدة الأمريكية،

---

250. Ibid.

251. Democratic Party Platforms: "2008 Democratic Party Platform," The *American Presidency Project*, (August 25, 2008) http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=78283.

252. Ibid.

253. Ibid.

254. Ibid.

والذي تسبب في "بطؤ وتآكل من سيادة الولايات المتحدة الاقتصادية."[255] بالمقابل أجمع الحزبان على أهمية العلاقات الثنائية بين الدولتين. مع مراعاة أنّ الصين كانت "الأسرع نمواً، ووجهة التصدير للولايات المتحدة، مع ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين الطرفين وارتفاع نسب الاستثمار"[256] حيث كان على المرشح الرئاسي أن يقدم برنامجاً انتخابياً يوضح فيه خطوات دعم الاقتصاد المحلي، ويضمن استقراره.

كان العامل المجهول في العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين يكمن في مستقبل العلاقات الثنائية، أي الأثر السياسي المتوقع من سياسة الضغط الاقتصادي الأمريكي تجاه الصين لزيادة الشفافية وعدم "تلاعبها بالعملة"، عبر تبني اجراءات حمائية، وهو ما يقف تحَديّا حقيقياً أمام أي ممارسات عقابية من قبل واشنطن أو التهديد باستخدامها تجاه بكين. وما يشير إلى ذلك، هو تباين آراء الحزب الديمقراطي واوباما في تشكيل سياسة تحمي المصالح الأمريكية وفرض قيود وعقوبات أمام "اختراقات" الصين لقوانين منظمة التجارة العالمية، وبين التأكيد على دورها كفاعل مهم في النظام الدولي.

مع شعار الحزب الديمقراطي "التجارة العادلة، وليس التجارة الحرة،" سعى أوباما لدعم حماية معايير العمل والبيئة الدولية، ووضع قيود أمام الصين وغيرها من الشركاء التجاريين. ففي خطاب ألقاه في (14 نيسان/ أبريل، 2008) في منتدى حول التجارة والتصنيع في بنسلفانيا، أبدى المرشح اوباما معارضته لقرار الرئيس بوش في تطبيع علاقات تجارية دائمة مع الصين على اعتبار أنها لم تقدم ما يكفي لضمان نزاهتها.[257]

شهدت انتخابات البيت الأبيض اتجاهان رئيسيان متعلقان بالسياسات التجارية مع الصين، وهما:

أولاً: ويمثله الديمقراطيون، حيث اعتمد الحزب الديمقراطي لهجة انتقادات متزايدة، داعين إلى اعتماد تشريعات تجارية حمائية من شأنها وضع حد لـ "تلاعب الصين بقيمة العملة"، وفرض رسوم جمركية على الواردات الصينية لمكافحة إغراق السوق الأمريكي، وحماية ودعم مصالح الشركات الأمريكية.

---

[255]. Dan Steinbock, "US Presidential Election 2008: Policy Implications for US–China Trade and Investment," *China & World Economy*, Vol. 16, No. 3, (2008): 50.

[256]. Dan Steinbock, "US Presidential Election 2008: Policy Implications for US–China Trade and Investment," *China & World Economy*, Vol. 16, No. 3, (2008): 40.

[257]. Barack Obama, "Obama's Speech on Manufacturing and Trade," Council on Foreign Relations (April 14, 2008), http://www.cfr.org/elections/obamas-speech-manufacturing-trade/p16018

فخلال اجتماع عُقد في ولاية شيكاغو، للمرشحين الديمقراطيين للرئاسة مع الأُسر العاملة (آب/ أغسطس 2007)، قالت المرشحة هيلاري كلينتون "يجب أن نضع معايير أكثر صرامة على الاستيراد من (الصين)."[258]وفي برنامج الحزب الديمقراطي أكد المرشح باراك اوباما على أهمية "الدخول في مفاوضات اتفاقيات تجارية ثنائية والتي تفتح الأسواق لصادرات الولايات المتحدة، وتشمل قواعد العمل الدولي والمعايير البيئية؛ نتعهد لفرض هذه المعايير باستمرار وإلى حد ما. ونحن لن نفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية التي تمنع الحكومة من حماية البيئة، وسلامة الأغذية، أو صحة مواطنيها."[259]

ثانياً: يمثله الجمهوريون. حيث يعارض الحزب الجمهوري الإجراءات الحمائية، ويدعم التكامل الاقتصادي، والأسواق المفتوحة ودعم اندماج الصين في التجارة العالمية، رافضاً وضع قيود تجارية ومطالباً بإلغاء تلك المفروضة على الاستيراد.[260]

ففي مقال نشره جون ماكين (سلام دائم مبني على الحرية)، أكد فيه على أنه "يجب على الولايات المتحدة وضع معايير لتحرير التجارة في آسيا (...) وبذل جهود واسعة لتحريرها، وستستفيد منها أمريكا وآسيا."[261] مع الإشار إلى أنّ "مواجهة تحديات النمو المتسارع لدول شرق آسيا لا يكون بالسياسات الحمائية، لكن بتحسين القدرة التنافسية للولايات المتحدة، والعمل من خلال جماعات ومنظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لتعزيز المصالح والقيم الأمريكية."[262]

2.1.4 تايوان والتبت

كان مبدأ المرشح اوباما في دعم حقوق الإنسان جزء من سياسته الخاجية لدعم "القيادة الأمريكية" من منطلق أن حقوق الإنسان والديمقراطية هي جزء من المؤسسة الأمريكية. وهو ما أكده لاحقاً كرئيس عبر استراتيجية الأمن

---

[258]. Hillary Clinton, “The Democratic Candidates Forum,” *New York Times* (August 8, 2007), http://www.nytimes.com/2007/08/08/us/politics/07demsforum.html?pagewanted=all&_r=0

[259]. Democratic Party Platforms 2008.

[260]. Republican Party Platforms: "2008 Republican Party Platform," *The American Presidency Project* (September 1, 2008) http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=78545

[261]. John McCain, “An Enduring Peace Built on Freedom,” *Foreign Affairs*, Vol 86, No. 6 (November/December 2007), http://www.foreignaffairs.com/articles/63007/john-mccain/an-enduring-peace-built-on-freedom

[262] . Steinbock, “US Presidential Election,” 52.

القومي، حيث أكد أنّ "دعم الولايات المتحدة في التوسع في المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج تضمن بيئة أكثر استقراراً، ويعزز بيئة تدعم المصالح الوطنية للولايات المتحدة. فالأنظمة السياسية التي تحمي الحقوق العالمية هي في نهاية المطاف أكثر استقراراً، وناجحة وآمنة."[263]

وضمن هذا المعطى، صرح أوباما تعليقا على أحداث التبت[264] في (14آذار/مارس 2008) أنه "منزعج بشدة" من حملة الاعتقالات التي شنتها الصين أعقاب الاحتجاجات في التبت واستخدام العنف لإخمادها، داعيا بكين إلى التصريح بمكان وجود الرهبان البوذيين المعتقلين.[265]

واعتبر أوباما أن الصين غير جدية في حل أزمة التبت، فعلى الرغم من جولات الحوار غير الرسمية بين التبت والصين إلا أن الأخيرة لم تبدِ أي مرونة في الحوارات الثنائية، بالرغم من رغبة التبتيين في مواصلة الحوار.[266]

وانتقد أوباما السياسة الأمريكية تجاه بكين، وطالب الرئيس جورج بوش بمقاطعة دورة الألعاب الأولمبية في الصين إذا لم تتخذ خطوات جادة في تحسين حقوق الإنسان في التبت، واحترامهم دينهم وثقافتهم وحمايتهم، وقال أنه يتعين على الصين أن تمنح التبت "الحكم الذاتي الحقيقي".[267]

بدوره استنكر ماكين في مارس 2008 حملة الصين على التبت،[268] وطالبها بـ "معالجة الأسباب الجذرية للاضطرابات في التبت من خلال فتح حوار حقيقي مع الدالاي لاما"، كما رأى المرشح الجمهوري ماكين أنّ على الرئيس بوش إعادة تقييم مشاركته في احتفالات الأولمبياد، استناداً إلى الإجراءات الصينية، وتغير سياستها تجاه التبت، متفقاً المرشح اوباما. وتعقيباً على أحداث التبت قال ماكين "بالنسبة للولايات المتحدة والديمقراطيات الأخرى، التظاهر بأن قمع حقوق الإنسان في الصين لا يعنينا. بل يعنينا، ويجب أن يعنينا."[269]

---

[263] . See, National Security Strategy, White House (May 2010), p.37.
http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

[264]. أحداث التبت: "شهد إقليم التبت الصيني عام 2008، أحداث عنف اندلعت إثر احتجاجات سكان التيبت قادها عدد من الرهبان البوذيين للمطالبة بحقوق مشروعة في حلحلة القيود التي فرضتها الصين على الدراسة الدينية وحرية ممارسة العقيدة البوذية في التيبت، ما ادى إلى اندلاع اشتباكات دامية بين اللامبين والسلطات الصينية المسيطرة على الإقليم منذ أكثر من نصف قرن."

[265] . Barack Obama, "Statement of Senator Barack Obama on the Situation in Tibet," *American Presidency Project* (*March 14, 2008)*, http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=91097

[266]. Ibid.

[267]. Ibid.

[269]. John McCain, "Statement By John McCain On China And The Olympic Games," *American Presidency Project* (April 10, 2008), http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=90742

أما بشأن تايوان، فقد دعم أوباما والحزب الديمقراطي مبدأ "صين واحدة"، وأكد برنامج الحزب إلتزامه بهذا المبدأ، وبقانون العلاقات مع تايوان، ومواصلة "دعم الحل السلمي في القضايا المختلفة والتي تنسجم مع رغبات ومصالح شعب تايوان".[270]

وبعد إجراء انتخابات رئاسية في تايوان عام 2008 وفوز مرشح الحزب الوطني المؤيد للتقارب مع الصين "ما ينغ جيو"، علق المرشح اوباما (22 آذار/ مارس 2008) بأن الانتخابات الرئاسية في تايوان هي أحدث خطواتها باتجاه تعزيز الديمقراطية، وعلى الصين أن تستجيب لهذه الخطوة بطريقة إيجابية وبناءة، من خلال تخفيض التهديد العسكري وسحب صواريخها التي نشرتها في جنوب شرق آسيا وغيرها من التدابير لتعزيز الثقة الأمنية بين الصين وتايوان.[271]

3.1.4 إعادة التوزان في شرق آسيا والمحيط الهادئ

تبنى الحزب الديمقراطي محدداً أساسياً في سياسته الخارجية، إزاء القوى الصاعدة، قوامه أن المستجدات الدولية تطرح تحديات جديدة أمام الولايات المتحدة، حيث تتطلب "التعاون الفعال في القضايا العالمية الملحة بين جميع القوى، بما في ذلك القوى الناشئة حديثاً مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل لتعزيز السلام والاحترام الدولي لحقوق الإنسان."[272]

وتضمنت فلسفة اوباما كمرشح ورئيس لاحقاً في ضرورة "تعزيز القيادة الأمريكية للعالم، بقوله إن السؤال الأساسي هو "ليس إذا ما كانت أمريكا ستقود؟ ولكن كيف ستقود؟ ليس فقط لتأمين السلام والازدهار للولايات المتحدة، ولكن أيضا لتوسيع نطاق السلام والرخاء في جميع أنحاء العالم."[273] وفي المناظرة التي جرت بين المرشحَيْن الديمقراطيين أوباما وهيلاري كيلنتون، قال أوباما إن الصين "ليست عدونا ولا صديقنا. إنهم منافسون، لكن علينا أن

---

[270] . Democratic Party Platform 2008.

[271]. Barack Obama: "Obama Statement Congratulating Taiwanese President-Elect Ma Ying-Jeou," *The American Presidency Project*. (March 22, 2008.) http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=91036.

[272]. Ibid.

[273]. Barack Obama, "Remarks by the President at the United States Military Academy Commencement Ceremony," *White House* (May 28, 2014),
http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/05/28/remarks-president-united-states-military-academy-commencement-ceremony

نتأكد أنّ لدينا ما يكفي من اتصالات عسكرية وتشكيل ما يكفي معهم من علاقات تمكننا من تحقيق الاستقرار في المنطقة. هذا هو ما أود تحقيقه كرئيس."[274]

جاء في برنامج الحزب الديمقراطي "لا يوجد أولوية أكثر أهمية من تجديد القيادة العالمية على الساحة العالمية، وهذا يتطلب مهارة وقوة دبلوماسية كالقوة العسكرية الأمريكية، فبدلاً من رفض مواجهة التهديدات التي تواجهنا، سوف نستخدم كافة عناصر القوة الأمريكية للحفاظ على سلامتنا، وأمننا، مزدهراً وحراً." [275]وأوضح البرنامج أنّ أدوات ووسائل تعزيز القوة الأمريكية ونفوذها عالمياً، لا تقتصر فقط على العامل العسكري بل سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً، وكذلك العمل والتعاون مع الدول الحليفة لتعزيز المصالح الحيوية والأساسية.[276]

أكد الديمقراطيون على أهمية تطوير العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين في حل المشاكل العالمية، و"تشجيعها (الصين) على لعب دور مسؤول في معالجة المشاكل المشتركة للقرن الحادي والعشرين.[277]

في تصريحات لأوباما في مجلس شيكاغو للشؤون العالمية أكد على أهمية العلاقات الثنائية، والمصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والصين، وضرورة تطوير العلاقات لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، وقال أوباما:

> نحن بحاجة إلى بنية تحتية شاملة مع دول شرق آسيا، التي يمكن أن تعزز الاستقرار والازدهار، والمساعدة في مواجهة التهديدات العابرة للحدود الوطنية ... سوف نشجع الصين لأن تلعب دورا مسؤولا كقوة متنامية، للمساعدة في معالجة المشاكل المشتركة للقرن الحادي والعشرين، سنتنافس مع الصين في بعض المجالات، ونتعاون في مجالات أخرى، التحدي الأساسي لدينا هو بناء علاقات وتوسيع التعاون مع تعزيز قدرتنا على المنافسة.[278]

وخلال الحملة الانتخابية الرئاسية، وعد أوباما بإعادة تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بالابتعاد عن استراتيجية أحادية الجانب في معالجة القضايا والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي نحو نهج أكثر ميلاً إلى التعددية. ومن منظور "المصالح الأمريكية الحيوية" طرح اوباما التحالفات العالمية كمحدد رئيسي لسياسة إدارته الخارجية، بقوله "كرئيس، أعتزم إقامة إطار إقليمي أكثر فعالية في آسيا، والتي من شأنها أن تعزز الاستقرار

---

274. Barack Obama, "The Democrats' First 2008 Presidential Debate," *New York Times* (April 27, 2007) http://www.nytimes.com/2007/04/27/us/politics/27debate_transcript.html?pagewanted=all&_r=0

275. Democratic Party Platform 2008.

276.Ibid.

277. Ibid.

278. Obama. "Renewing Ameriacn."

والازدهار ومساعدتنا مواجهة التهديدات العابرة للحدود المشتركة، مثل تعقب الإرهابيين، والتصدي للمشاكل الصحية العالمية مثل انفلونزا الطيور."[279]

أدرك ماكين أنّ قوة دول شرق آسيا آخذة بالارتفاع والتنامي على الساحة الدولية، ومن الصعب أن تحد الولايات المتحدة من هذه القوة، داعيا بدل ذلك إلى التحالفات الثنائية والإقليمية، قائلا: "السلطة في العالم اليوم تتجه شرقاً؛ منطقة آسيا والمحيط الهادئ آخذة في الارتفاع. إذا اغتنمنا الفرص الحالية في العالم، يمكن أن يكون هذا القرن أكثر أمنا، أمريكياً وأسيوياً على حد سواء، مزدهراً وحراً."[280]

قامت سياسة المرشح الجمهوري جون ماكين في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2008 على "احتواء" النفوذ العالمي المتنامي للصين، من خلال المحافظة على الوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا، وتعزيز التحالف مع اليابان والعلاقات مع البلدان الآسيوية الأخرى.[281]

لقد استند برنامج السياسة الخارجية الانتخابي لماكين على المصالح المشتركة، حيث أشار المرشح ماكين إلى أنّ العلاقات الأمريكية الصينية لا تتجه نحو "الخصومة"، ورأى بأنّه "حتى تتحرك الصين نحو التحرر السياسي، يجب أن تستند العلاقات الأمريكية الصينية على المصالح المشتركة بشكل دوري، بدلاً من الأساس الذي تقوم عليه القيم المشتركة."[282]

نستطيع إجمال عدة أهداف لسياسة المرشح اوباما في آسيا عموماً والصين خصوصاً، أولاً: إعادة ترتيب الأولويات العالمية للولايات المتحدة في آسيا وتعزيزها عبر المشاركة في المؤسسات الإقليمية الآسيوية، والحفاظ على نشر القوات المسلحة الأمريكية في المنطقة. ثانياً: تعزيز علاقة مستقرة وتعاون أوثق مع الصين حول القضايا الدولية، والعمل على نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية من خلال المفاوضات الثنائية أو متعددة الأطراف. ثالثا: التفاوض على اتفاقات لتوسيع التجارة والصادرات إلى المنطقة عبر التحالفات والشراكات خاصة مع اليابان وكوريا الجنوبية والهند وإندونيسيا وأستراليا.[283]

---

279. Barack Obama, “Remarks of Senator Barack Obama to the Chicago Council on Global Affairs,” (April 23, 2007) https://my.barackobama.com/page/content/fpccga/

280. J McCain, “An Enduring Peace.”

281. Steinbock, “US Presidential Election,” 52

282. J McCain, “An Enduring Peace.”

283. Shiran Shen,” Review: Obama and China’s Rise,” *Foreign Policy in Focus* (October 9, 2012) http://fpif.org/review_obama_and_chinas_rise/

2.4 عهد الرئيس أوباما: تعزيز التعاون

كان لدى إدارة الرئيس اوباما، ثلاثة خيارات في سياستها تجاه الصين. يتمثل الأول بسياسة الإحتواء، بالضغط على الصين ورفع مبيعات الاسلحة لتايوان، وكان هذا الخيار هو الأقل احتمالية، حيث يتجه بالعلاقات الثنائية التعاونية نحو المواجهة، ما يتسبب بعواقب سلبية على الدولتين. أما الخيار الثاني فيتمثل برفع مستوى العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. في حين يتضمن الخيار الثالث، العمل مع الصين على عدد من القضايا مثل قضية كوريا الشمالية النووية، وقضية تايوان، وعلى وجه الخصوص الأزمة الاقتصادية العالمية.

ورثت إدارة الرئيس باراك أوباما من الإدارة السابقة (جورج بوش) علاقات أمريكية –صينية أكثر تعقيداً وتشابكاً، فقد نمت العلاقات خلال سنوات الرئيس بوش بشكل ملحوظ، خصوصاً العلاقات العسكرية بين الطرفين لمكافحة الارهاب، وعقدت زيارات ومباحثات رفيعة المستوى لبحث الملف النووي لكوريا الشمالية، وغيرها من القضايا التي أكدت إدارة الرئيس اوباما رغبتهافي تعزيز التعاون مع بكين بشأنها ، منها: الأزمة المالية، المصالح الامنية، وتغيير المناخ، حيث كانت هذه أبرز القضايا التي ركزت عليها وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في أول زيارة رسمية لها إلى الصين في شباط /فبراير 2009.[284]

سعى الرئيس باراك أوباما لتعزيز العلاقة التعاونية مع الصين، فقد أطلق في العام نفسه الذي تولى في رئاسة البيت الأبيض 2008، الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الدولتين لمناقشة القضايا الاقتصادية والتجارية وغيرها من الملفات المشتركة. فيما دعت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون "لوضع أساس للعلاقات التجارية التعاونية والشاملة."[285]

دشن الرئيس أوباما بداية مرحلة جديدة من العلاقات الأمريكية في شرق آسيا عموما، والصين خصوصا، خلال زيارته للمنطقة (15–18 تشرين ثاني/نوفمبر 2009)، داعما ظهور الصين كقوة جديدة في الاقتصاد العالمي،

---

[284]. Secretary Clinton: Travel to Asia (February 15, 2009 to February 22, 2009) U.S Department of state Diplomacy in action (http://www.state.gov/secretary/20092013clinton/trvl/2009/116166.htm

[285].Campaign 2012, "The Candidates on U.S. Policy Toward China," Council on Foreign Relations, (October 31, 2012), http://www.cfr.org/us-election-2012/candidates-us-policy-toward-china/p26883

معلناعدم الخشية منها، ورافضا الاقتراحات التي تقول بأن صعود الصين مؤشر على التراجع الأمريكي، فقدم أوباما نفسه بصفة "أول رئيس أمريكي للمحيط الهادئ،"[286] وقال:

الحاجة للأمن القومي والنمو الاقتصادي للدولة لا تأتي على حساب أخرى. العديد يتسألون كيف ستتعامل الولايات المتحدة مع ظهور الصين. ولكن كما قلت، نحن في عالم مترابط، لا تحتاج فيه القوة إلى لعبة تكون محصلتها صفر، بل تحتاج إلى دول لا تخشى نجاح أخرى. وتأسيس مجالات للتعاون – وليس مجالات المنافسة والنفوذ – وهذا سيؤدي إلى التقدم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.[287]

وأكد اوباما خلال زيارته على أهمية احترام الحرية وحقوق الانسان كقيمة، وأن إدارته لن تمارس ضغوطاً تجاه الصين، بل تحاول تجنب أي مواجهة قد تهدد استقرار العلاقات، وسعى للتركيز على بناء أرضية مشتركة ومصالح مشتركة بعيداً عن" الأفكار والقيم التي دعت لها الإدارات السابقة أو حتى العقائد الأيديولوجية، وبالرغم من معارضته للرقابة الصينية على الانترنت، إلا أنه اعترف بأن "الدول المختلفة لها تقاليد مختلفة،"[288] في إشارة إلى الصين، معتبراً أن الاختلافات "حرية" تفرض سياسات معينة يجب أن تُحترم. وفي كلمة له خلال الحوار الاستراتيجي والاقتصادي شدد على أهمية الشراكة بين الطرفين في القضاء على الإرهاب، وثنائية حل الأزمات، كجزء من سياسة البيت الأبيض تجاه بكين، و"ضرورة دفع المصالح المتبادلة لوقف انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، ومنع ايران من امتلاكه."[289]

ثمة سمة مميزة للعلاقات الثنائية الأمريكية الصينية خلال الولاية الأولى للرئيس أوباما هي ارتفاع عدد اللقاءات والمشاورات والحوارات الثنائية، حيث وثقتا الحكومة الصينية والإعلام الرسمي بأن الدولتان شهدتا أكثر من "90" حواراً ولقاءً، وترى إدارة البيت الأبيض أن الحوارات تسمح للطرفين لفهم مواقف بعضهما البعض بشكل أفضل حول مجموعة واسعة من القضايا، وهي الخطوة الأولى لإيجاد مجالات الاهتمام المشترك والاختلافات،[290] وركزت

---

[286]. Barack Obama, "Remarks by President Barack Obama at Suntory Hall," *White House* (November 14, 2009), http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-barack-obama-suntory-hall

[287]. Ibid.

[288]. Barack Obama, "Remarks by President Barack Obama at Town Hall Meeting with Future Chinese Leaders," *White House* (November 16, 2009), http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-barack-obama-town-hall-meeting-with-future-chinese-leaders

[289]. Barack Obama, "The U.S. (china Strategic and Econmic Dialogue," *White House* (July 27, 2009), http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-by-the-President-at-the-US/China-Strategic-and-Economic-Dialogue

[290]. Lawrence, U.S.-China,10.

إدارة اوباما إهتمامها بشكل أكبر من الإدارة السابقة، على القضايا البيئية كالاحتباس الحراري، ومصادر الطاقة، ومكافحة الأمراض الوبائية ومنع انتشار الأسحلة النووية وعملت على تطوير التعاون الثنائي الاستراتيجي باتجاه التحديات المشتركة وحل المشاكل العالمية.

أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية حجم المصالح المشتركة بين الدولتين، حيث وضع الطرفان أكبر برامج التحفيز للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية، واعتبرت واشنطن أن دور بكين في حل الازمة أساسي، حيث قال نائب وزيرة الخارجية جيمس شتاينبرغ "إن الصين لاعبٌ رئيسيٌ في التنسيق الدولي من أجل حل الأزمة المالية."[291] وكانت الصين قد أعلنت في تشرين أول/ نوفمبر (قبل تولي أوباما الرئاسة) 2008 عن حزمة تحفيز ضخمة لتعزيز الطلب المحلي وتجنب الانهيار العالمي، تقدر بـ 586 مليار دولار،[292] أما الولايات المتحدة فقد سنَّ الكونغرس الأميركي فيها "قانون الإنعاش وإعادة الاستثمار الأميركي عام2009، وضخ 787 مليار دولار في الاقتصاد الأميركي."[293]

كما قدمت الصين والولايات المتحدة تعهدات في قمة مجموعة العشرين في لندن لإضافة تريليون دولار لتعزيز وإصلاح الاقتصاد العالمي، وكجزء من ذلك، عرضت واشنطن نحو 100 مليار دولار، وبكين 40 مليار دولار، واتفقت مجموعة العشرين لتوسيع منتدى الاستقرار المالي، [294]وهي مجموعة استشارية تم إنشاؤها في عام 1999 لتعزيز الاستقرار المالي العالمي من خلال تبادل المعلومات والتعاون العالمي.

من جانب آخر، أعادت الإدارة الأمريكية تقييم" الديمقراطية" في علاقتها مع الصين، وتميزت بتحركات متوازنة نسبيا، فعلى سبيل المثال، تعليق وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في أول رحلة لها إلى الصين في شباط/ فبراير 2009 بأن الإدارة الأمريكية ستواصل ضغوطها على بكين بشأن حقوق الإنسان، وأضافت "لكن الضغط على هذه القضايا يجب ألا يتداخل مع الأزمة الاقتصادية العالمية، وأزمة تغير المناخ العالمي والأزمات الأمنية. علينا أن

---

[291]. Hachigian and Winny Chen, "President Obama's Progressive China Policy: Assessing the U.S.–China relationship today and what lies ahead," *Center for American Progress* (May 2010), 6.

[292].China's stimulus package, *The Economist* (November 12, 2008),

http://www.economist.com/blogs/theworldin2009/2008/11/chinas_stimulus_package

[293]. Nancy Pelosi, " Congressional Budget Office," *U.S. Congress* (February 13, 2009),

https://www.cbo.gov/sites/default/files/cbofiles/ftpdocs/99xx/doc9989/hr1conference.pdf

[294]. Nina Hachigian and Winny Chen, "President Obama's Progressive China Policy: Assessing the U.S.–China relationship today and what lies ahead," *Center for American Progress* (May 2010), p.6

نجري حواراً يؤدي إلى التفاهم والتعاون في كل هذه القضايا،"[295] وفي الواقع كانت تصريحات كلينتون إقراراً بواقع العلاقات بين الدولتين منذ فترة طويلة، بمختلف المراحل.

بات تقليص التركيز على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان سمة للسياسة الأميركية، في سياق سعي واشنطن للحصول على علاقات ودية مع العديد من الحكومات ذات الأهمية الاقتصادية والأمنية، غير الديمقراطية في ذات الوقت.[296]

1.2.4 الخلافات الثنائية

على الرغم من مجالات التعاون الواسعة أمام الطرفين، إلا أن القضايا الثنائية وضعت عدة تحديات أمام صناع القرار في الولايات المتحدة، فقد لعبت السياسة الاقتصادية المختلفة في البلدين دوراً في رفع حدة الخلافات وتعزيز عدم ثقة الدولة تجاه الأخرى، إلا أنّ حجم التبادل التجاري بين الدولتين قد ارتفع إلى 579 مليار دولار في عام 2012.[297]

فمن الخلافات التي واجهتها البلدين، والتي وجهت فيها الولايات المتحدة اتهامات للصين بممارسات تجارية "غير العادلة" هي قضية الإطارات ومواد الصلب وغيره. ففي عام 2007، هددت وزارة التجارة بتطبيق عقوبة التعريفات على المنتجات الصينية. حيث قدم "اتحاد عمال الصلب" شكاوى للحكومة الأمريكية بشأن منافسة المنتجات الصينية في قطاع الإطارات والخسائر التي يتكبدها جراء ذلك، وأن الصين تتبع سياسة "إغراق" الاسواق الامريكية بمنتجاتها من الإطارات.[298]

ففي عام 2004 استخدمت الولايات المتحدة ما يقدر بِـ 307 مليون إطار منتجة محلياً، وفي عام 2008 كانت حصة هذه الإطارات المنتجة في الولايات المتحدة قد انخفضت وبما يقدر بِـ 276 مليون. وكان السبب نتيجةً لارتفاع نسب الإطارات المستوردة من الصين، حيث ارتفعت من 14 مليون عام 2004، إلى 46 مليون إطار عام

---

[295]. Hillary Clinton, "Clinton softens her tone on China," *New York Times*, February 20, 2009 http://www.nytimes.com/2009/02/20/world/asia/20iht-clinton.4.20337969.html

[296]. Thomas carothers. *Democracy Policy Under Obama Revitalization or Retreat*?. (Washington : Carnegie Endowment for International Peace, 2012), 44.

[297]. See, "U.S.-China Trade Facts," Office of the United States Trade Representative, USTR (April 4, 2014) , http://www.ustr.gov/countries-regions/china-mongolia-taiwan/peoples-republic-china

[298]. عزم. "التجارة والسلام الكونيّان،" 88.

2008.[299] فاقترحت لجنة التجارة الدولية الأمريكية 2009 القيام بفرض ضرائب على الإطارات الصينية 55% في السنة الأولى، و 45 % في السنة الثانية، و 35 % في السنة الثالثة، ثم تبنى الرئيس اوباما التعريفات التي تبدأ بِـ 35٪ ثم تنخفض إلى 30٪ و 25٪ في العامين التاليين.[300] في المقابل أثرت هذه الخطوة سلبا على الاستثمارات الامريكية في الصين والتي تملك مصانع للاطارات في بكين، وعلى هذا خسرت شركتا "غود يير للإطارات والمطاط" (Goodyear Tire & Rubber Company) و"كوبر للإطارات والمطاط" (Cooper Tire & Rubber) والتي تملك مصانع إطارات في الصين. إنّ ما سبق يقدم "نموذجا للتشابك الاقتصادي، الذي يجعل المعادلة الصفرية في العلاقات الدولية غير قائمة، إذ إن خسارة طرف لم تعد بالضرورة مكاسب للآخر، ومكاسب أحدهما لم تعد بالضرورة خسائر للثاني."[301]

وشهدت العلاقات الثنائية توترات عندما أعلن الرئيس أوباما عن إنشاء وحدة تختص بالتحقيق في" الممارسات التجارية غير العادلة في دول مثل الصين"، وقدم طلباً لإجراء مشاورات مع الصين في منظمة التجارة العالمية، للبحث بشأن القيود التي تفرضها على تصدير المعادن النادرة، وفي سبتمبر2012 ، قدم أوباما قضية أخرى مع منظمة التجارة العالمية، لكن هذه المرة بحجة أن الصين تدعم بشكل "غير عادل" صادراتها من السيارات وقطع غيار.

كما مارست الولايات المتحدة ضغوطا على الصين بشأن سياساتها وتحديداً قضايا حقوق الانسان وحرية الانترنت، فقد انتقدت كلينتون زيادة الرقابة الصينية على الانترنت، ودعت إلى إجراء تحقيق بشأن اختراق الصين حسابات البريد الإلكتروني لنشطاء حقوق الإنسان.[302]

ووجهت كلينتون نقداً أكثر حدة في كلمة لها في كانون الثاني/ يناير2011، لافتة إلى انتهاكات حقوق الانسان في الصين، وحق الدفاع للولايات المتحدة في التحدث بشأن هذه القضايا:

أخيراً، وبشكل حاسم، قضية حقوق الإنسان، أمر لا يزال في قلب الدبلوماسية الأمريكية، وأمريكا ستواصل التعبير عن نفسها، والضغط على الصين عندما ترى المدونيين والنشطاء يسجنون ...أعلم أن الكثيرين في

---

[299]. Jonathan Weisman, "US to impose tariff on Chinese tires," *Wall Street Journal* (September 12, 2009), 2.

[300]. Robert Olsen, "Tire Trade Tiff Rolls On," Forbes (September 14/2009), http://www.forbes.com/2009/09/14/china-trade-tiff-markets-economy-chickens.html

[301] عزم. "التجارة والسلام الكونيّان،" 88.

[302].Hillary Clinton,"Remarks on Internet Freedom," *U.S department of state diplomacy in action* (January 21, 2010), http://www.state.gov/secretary/20092013clinton/rm/2010/01/135519.htm

الصين، وليس فقط في الحكومة، ولكن من الشعب أيضا في حالة استياء كبير أو الرفض، بدعوى أن حجة حقوق الإنسان تدخل في السيادة. لكن بوصفها(الصين) عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، فهي ملتزمة باحترام حقوق جميع مواطنيها. هذه حقوق عالمية معترف بها من قبل المجتمع الدولي.[303]

أبدت العديد من الشركات الأمريكية مخاوفها من ازدياد خساراتها نتيجة انتهاك حقوق الملكية الفكرية في الصين، على اعتبار أنها واحدة من أهم المشاكل التي يواجهونها في ممارسة الأعمال التجارية في الصين.[304] وقد أعربت شركات أمريكية أخرى عن قلقها إزاء ضغوط الجهات والحكومة الصينية لتبادل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية، وبالرغم من أن الصين قد تحسنت بشكل ملحوظ في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية خلال السنوات الأخيرة، إلا أنّ "صناعات الملكية الفكرية في الولايات المتحدة تشكو من أنّ معدلات القرصنة في الصين تظل غير مقبولة وتسبب خسائر اقتصادية كبيرة."[305]

قدرت دراسة في العام 2013 من قبل لجنة سرقة حقوق الملكية الفكرية الأمريكية خسائر الاقتصاد الأمريكي من سرقة حقوق الملكية الفكرية العالمية بنحو 300 مليار دولار سنويا، تمثل الصين منها 50٪ (150 مليار).[306] كما قدرت لجنة التجارة الدولية الأمريكية أن الشركات الملكية الفكرية الأمريكية في الصين فقدت 48.2 مليار دولار من المبيعات ورسوم الترخيص في عام 2009 بسبب انتهاكات حقوق الملكية الفكرية.[307]

وقال رئيس الجنة المالية بمجلس الشيوخ الأمريكي السناتور ماكس بوكوس في بيان له أن "الممارسات غير العادلة من الجانب الصيني تكلف الولايات المتحدة مليارات الدولارات وملايين الوظائف، الصين تخفق مرة تلو

---

[303].Hillary Clinton, "Inaugural Richard C. Holbrooke Lecture on a Broad Vision of U.S.–China Relations in the 21st Century," *U.S department of state diplomacy in action* (January 14, 2011) http://www.state.gov/secretary/20092013clinton/rm/2011/01/154653.htm?goMobile=0

[304] . Morrison, "China–U.S," 35.

[305]. Ibid.

[306]. Dennis C. Blair and Jon M. Huntsman, The IP Commission Report, (National Bureau of Asian Research: USA, 2013), 25.

[307]. Alexander Hammer, Katherine Lintonm, and Jeremy Wise, "China: Effects of Intellectual Property Infringement and Indigenous Innovation Policies on the U.S. Economy," *U.S. International Trade Commission Investigation* No. 332-519 (May 2011), xiv.

والاخرى في حماية وفرض حقوق الملكية الفكرية الأمريكية. وتواصل التمييز بشكل غير عادل ضد الشركات الأمريكية."[308]

أثار تطور الإنترنت واستخدامه في الصين مخاوف الكونغرس الأمريكي، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان، والتجارة والاستثمار، والأمن السيبراني، إذ انّه بينما يستخدم الإنترنت كأداة سياسية للولايات المتحدة لتعزيز حرية التعبير وغيرها من الحقوق في الصين، وبينما استخدم من قبل المعارضين السياسيين في جمهورية الصين الشعبية، فإنّ هذا جرى الرد عليه غالبا بالقمع السياسي، وبقيود حكومية تهدد سياسات حرية الإنترنت على الصعيد العالمي.[309]

لقد أصدرت شركة أمن المعلومات الأمريكية (Mandian) خلال عام 2013 تقريراً يوثق التجسس السيبراني الاقتصادي من قبل الصين ضد 141 شركة، تغطي 20 صناعة، منذ عام 2006.[310] وفي 11 آذار/مارس عام 2013، قال توم دونيلون مستشار الأمن القومي: "يجب الانخراط في حوار بنّاء لوضع قواعد سلوكية مقبولة في الفضاء الإلكتروني؛ وعلى الصين أن تدرك الحاجة الملحة ونطاق المشكلة والمخاطر التي تشكلها على العلاقات التجارية الأمريكية... يتعين على الصين اتخاذ خطوات جادة للتحقيق ووقف التجسس السيبراني."[311]

تشكّل أجهزة الحاسوب الفئة الأكثر استيراداً في الولايات المتحدة، وكانت اليابان في عام 2000 أكبر مورد أجنبي للولايات المتحدة بما يقدر بـ19.6% من إجمالي واردات الولايات المتحدة، أما الصين فكانت في المرتبة الرابعة (12.1%)، وبحلول 2013 انخفض ترتيب اليابان إلى رابع دولة بينما أصبحت الصين أكبر مورد أجنبي لأجهزة الحاسوب وبما يقدر بـ 64%.[312]

---

[308]. See, The United State Senate Committee and Finance, "Baucus, Hatch, Grassley Demand China End Intellectual Property Rights Infringement," (May 18, 2011), http://www.finance.senate.gov/newsroom/chairman/release/?id=88a00c68-7ca3-4068-8054-2ab8699fd9be

[309].Thomas Lum, Patricia Moloney Figliola, and Matthew C. Weed "China, Internet Freedom, and U.S. Policy." *Congressional Research Service* (July 13, 2012), 2.

[310]. Mandiant Intelligence Center, "APT1: Exposing one of China's cyber espionage units." *Mandian.com* (February 19, 2013),3.

[311]. Tom Donilon, "National Security Advisor to the President: The United States and the Asia-Pacific in 2013," *White House* (March 11, 2013), http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/03/11/remarks-tom-donilon-national-security-advisory-president-united-states-a

[312].Morrison, "China-U.S," 10.

واجهت إدارة الرئيس اوباما مجموعة من التحديات بسبب الركود الاقتصادي بعد الأزمة المالية، كما واجهت معارضة قوية من الكونغرس لسياساته بخصوص الدين الحكومي، والتخفيضات في الميزانية، وسياسته تجاه الصين، وبذل مجلسي الشيوخ والنواب جهوداً لتحدي الإدارة الأمريكية تجاه سياساته المعتدلة تجاه الصين إزاء قضايا التلاعب بالعملة، والمنازعات التجارية، ومبيعات الأسلحة لتايوان وغيرها من القضايا، مستخدمين خطاباً حاداً تجاه الصين.[313]

حيث اتهمت واشنطن بكين بالتلاعب بقيمة عملتها الأمر الذي تسبب بارتفاع نسب العجز التجاري للولايات المتحدة بشكل كبير، وتخفيض الأجور وزيادة البطالة في السوق المحلي، وواجهت الولايات المتحدة مطالبات قوية من قبل بعض المراقبين لاستخدام التعريفات لرفع قيمة "اليوان" الصيني.[314] مقابل ذلك، وبسبب السياسة الأمريكية في فرض الرسوم الجمركية على الواردات من الصين والتي تصنعها شركات أميركية ؛ فقد قدرت خسارة الشركات الأمريكية في المبيعات بمليارات الدولارات سنوياً، وهو ما دعى إدارة أوباما إلى إعادة النظر في سياستها في بعض تدابير المراقبة على الواردات، وهذا من شأنه أن يعزز الصادرات الأمريكية إلى الصين، والحد من الخلل في الميزان التجاري، ومن شأنه أيضا أن يرسل إشارات سياسية تفيد بأن واشنطن جادة في السعي لتطوير الشراكة مع الصين.[315]

وقد ارتفعت حدة التوتر في المستويات الشعبية حول السياسات الاقتصادية والتجارية الصينية، ووصف العديد من النقاد في الولايات المتحدة سياسة الصين بـ "المشوهة اقتصادياً، وضارة للمصالح الاقتصادية الأمريكية،"[316] ويُعتقد أن معظم الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تنبع من عواقب التحول الغير مكتمل في الاقتصاد الصيني إلى اقتصاد السوق الحرة.[317]

لذا طالب أعضاء من الكونغرس الإدارة باتخاذ مواقف أكثر "صرامة" تجاه الصين، ورفع قضايا إلى منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات المرفوعة ضد الصين، والتهديد بفرض عقوبات تجارية ضد بكين إذا لم تعالج سياستها التجارية "الغير عادلة" التي تضر المصالح الاقتصادية الأمريكية.[318] كما حاولت عدة مجموعات تجارية الحصول على دعم الكونغرس ضد الممارسات الاقتصادية الصينية ودعمت تشريعات عقابية، إلا أن انقسامات عميقة

---

313. Robert Sutter, “Congress and Obama's China Policy, More Bark than Bite,” *Center for Strategic and International Studies* (CSIS), No 5, (January 19, 2012): 1

314. Wing Thye Woo, "Understanding the Sources of Friction in US–China Trade Relations: The Exchange Rate Debate Diverts Attention from Optimum Adjustment." *Asian Economic Papers*, Vol. 7. NO. 3 (2008): 61

315 Xinbo, “China and the United States,” 7.

316. Morrison, “China–U.S. Trade Issues,” 28.

317. Ibid.

318. Ibid. 1.

داخل مجتمع الأعمال حالت دون ذلك، حيث أيدت مجموعات أخرى سياسة "الاعتدال" في التعامل مع الصين.[319] كما أن التشريعات العقابية لم تحظى بدعم موحد في الكونغرس، حيث أن قدّر بعض وجود عواقب خطيرة لاتخاذ تدابير قوية ضد ممارسات الصين. [320]

هذا وقد أثبت أن دعم الاستقرار في بيئة الأعمال والسوق الصيني، واستمرار علاقات مسقرة وثابتة بين البلدين، هو في كثير من الأحيان أكثر فائدة للشركات الأمريكية وجماعات المصالح والأعمال.[321]

بات واضحاً أنه رغم ارتفاع الاحتكاكات التجارية بين الصين والولايات المتحدة بشكل ملحوظ، إلا أنّه كان واضحاً أيضاً أنّ حروب تجارية أو تصعيدات ضد الصين، ستلحق خسائر كبيرة بالاقتصاد الأمريكي ، مثال على ذلك، الجهود الأمريكية لوقف شراء الصين سندات الخزينة الأمريكية سيؤدي للحد من استيراد منتجات الشركات الأمريكية التي تنقل قواعد إنتاجها إلى الصين، وبالتالي إلحاق أضرار كبيرة بالشركات الأمريكية.[322] لقد باتت تكاملية التجارة بين الدولتين، عاملا حاسماً، في تنمية العلاقات الاقتصادية ودعم تهدئة العلاقات السياسية الثنائية.

مما لا شك فيه أنّ جهود مجتمع الأعمال في التأثير على عملية وضع السياسات كانت مؤثرة، وقد ساهمت في التحول في السياسة الأمريكية تجاه الصين، في ترجمة للاعتراف بقوة صعود الصين. فقد عملت الإصلاحات الاقتصادية الصينية والنمو الاقتصادي السريع إلى جانب تأثيرات العولمة، على أن تصبح اقتصادات الولايات المتحدة والصين متكاملة على نحو متزايد، ما فرض تنامي في العلاقات الثنائية؛ في إطار من المنفعة المتبادلة والشاملة، والقضايا الأمنية المشتركة، فرغم النزاعات، أصبح الطرفان شركاء حقيقيين، ومما ساعد على ذلك سياق العلاقات الدولية ككل والعولمة، حيث لا تقوم العلاقات الثنائية على أيديولوجية مشتركة، ولكن على احتياجات الحوكمة العالمية، التي تتطلب من كلا البلدين احترام المصالح الأساسية للطرف الآخر. [323]

---

[319]. Ibid, 2.

[320]. Ibid, 1.

[321].Ibid, 2.

[322]. Wu Xinbo , “China and the United States: Core Interests, Common Interests, and Partnership.” United States Institute of Peace (USIP), Special Reports 277 (June 2011): 12

[323].Ibid, 1.

2.2.4 النفوذ وإعادة توزان القوى

على الصعيد العسكري بدا الأمر مختلفا، ولكنه إلى حد كبير منفصل، فقد تطورت سياسة أوباما في مراحل مختلفة تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقامت الولايات المتحدة بعدة مناورات عسكرية في المنطقة، إذ ترى واشنطن أن "التحديث العسكري الصيني يهدف إلى تقييد حرية حركة الجيش الامريكي في آسيا، وردع أي تدخل أمريكي في حال استخدمت الصين القوة ضد تايوان،"[324] مقابل ذلك، رفضت بكين هذا التوجه واعتبرت بأن الولايات المتحدة عازمة على إحباط إعادة التوحيد مع تايوان، والحد من أنشطة عسكرية خاصة بها في جميع أنحاء آسيا." [325]وشهدت العلاقات انعدام واضح للثقة في المسائل الأمنية.

وفي إطار التأكيد على أهمية اقتصاد منطقة آسيا للولايات المتحدة، أعلنت إدارة أوباما أنه مع انتهاء حربي(العراق وأفغانستان) "تحول انتباهنا (الولايات المتحدة) إلى الإمكانات الهائلة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.[326]وتقول وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إن "الأسواق المفتوحة في آسيا تقدم للولايات المتحدة فرصا غير مسبوقة للاستثمار والتجارة والحصول على التكنولوجيا المتطورة، وسيكون لدينا انتعاش اقتصادي في الداخل يعتمد على الصادرات، وقدرة الشركات الأمريكية على الاستفادة من قاعدة مستهلكين واسعة ومتنامية من آسيا."[327]

ترى كلينتون أن "الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ أمر بالغ الأهمية على نحو متزايد لتقدم العالم، سواء من خلال الدفاع عن حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، والتصدي لانتشار اسلحة كوريا الشمالية، أو ضمان الشفافية في الأنشطة العسكرية من اللاعبين الرئيسين في المنطقة"،[328] وتأتي أفكار كلينتون في سياق شرحها حول "القرن الأمريكي في المحيط الهادئ"، قائلة بأن الولايات المتحدة ستشارك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على مدى 60 عاما المقبلة.

---

[324]. Susan .V. Lawrence and Thomas Lum. "*U.S – china relations policy issues*," *Congressional Research Service* (2011), 2.

[325]. Ibid.

[326]. Barack Obama,"Remarks by President Obama to the Australian Parliament," *White House* (November 17, 2011), http://www.whitehouse.gov/photos-and-video/video/2011/11/17/president-obama-speaks-australian-parliament

[327]. Hillary Clinton, "America's Pacific Century," *Foreign Policy*, (october 11, 2011) HTTP://WWW.FOREIGNPOLICY.COM/ARTICLES/2011/10/11/AMERICAS_PACIFIC_CENTURY

[328]. Ibid.

وأعلنت إدارة اوباما نهاية عام 2011 واوائل 2012، أنه سيتم تكثيف دور الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ووضعها على سلم الأولويات في التخطيط العسكري والسياسة الخارجية، والاقتصادية. حيث قامت سياسة اوباما على "إعادة التوزان" بين التحديات والفرص المستقبلة للولايات المتحدة، وذلك حسبما صرح به أوباما في خطابه تشرين ثاني/ نوفمبر 2011 امام البرلمان الاسترالي، حول أن الهدف يتمثل بِـ "أن تلعب الولايات المتحدة دورا أكبر وطويل الأجل في تشكيل هذه المنطقة (منطقة آسيا والمحيط الهادئ) ومستقبلها، من خلال التمسك بالمبادئ الأساسية وبالتعاون الوثيق مع حلفائنا وأصدقائنا."[329]

عمدت إدارة أوباما كذلك إلى توسيع المبادرات، وتعزيز العلاقات مع الحلفاء في آسيا؛ من خلال التفاوض على اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TTIP)، وإقامة شراكات جديدة مع الهند، وإندونيسيا، وفيتنام، في إطار "إعادة التوازن" في المنطقة."[330]

وقد كثفت الإدارة الامريكية من سياستها على نطاق واسع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأبدت أولويات عسكرية جديدة، ونهجا اكثر تكامليا. حيث قامت الولايات المتحدة وضمن سياستها تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ على تغيير في الوسائل (أي مستوى الموارد واهتمام القيادة المكرسة لهذه المنطقة من العالم) دون تغيير أهداف السياسات والتي تتمثل بمصالح الولايات المتحدة الأساسية في المنطقة بما فيها من: الاستقرار، وحرية الملاحة، والتدفق الحر للتجارة، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. في حين يكمن التحدي الذي تواجهه الادارة الامريكية في سياستها تجاه منطقة اسيا والمحيط الهادئ بكيفية ادارة العلاقات والتوترات مع الصين في الوقت الذي تسعى فيه لتعميق اندماج الصين في المجتمع الدولي.

على الرغم من التحديات التي يفرضها الصعود الصيني والخلافات الأيديولوجية، والهبوط والصعود في العلاقات الأمريكية–الصينية، إلا أن فرصا كثيرة وجدت لتعزيز التنمية والتعاون بين الدولتين في السنوات الأخيرة.

---

[329]. Barak Obama, "Remarks By President Obama to the Australian Parliament," *White House* (November 17, 2011),
http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/11/17/remarks-president-obama-australian-parliament

[330] .Mark E. Manyin, el. "Pivot to the Pacific? The Obama Administration's "Rebalancing" Toward Asia, " *Congressional Research Service* (March 28, 2012), 2.

كالتحول في "صعود الصين كطرف فاعل على الساحة الدولية، والتي بدأت باتخاذ سياسات أقل صدامية، وأكثر تعقيدا، وأكثر ثقة، في بعض الأحيان، وأكثر إيجابية نحو الشؤون الإقليمية والعالمية."[331]

[331].Evan S. Medeiros and M. Taylor Fravel, "China's New Diplomacy," *Foreign Affairs*, Volume 82, Number 6, November/Deccember, 2003, http://www.foreignaffairs.com/articles/59362/evan-s-medeiros-and-m-taylor-fravel/chinas-new-diplomacy

5. الصعود الصيني و"تأرجح" العلاقات الأميركية الصينية

يتناول هذا الفصل الأخير، أثّر الصعود الصيني والتطور المستمر منذ ثورة الإصلاح والانفتاح الذي حققه الاقتصاد الصيني على الساحة الدولية، باعتباره عاملاً فرض نفسه على السياسات الأميركية، بغض النظر عن هوية الرئيس الأميركي، كما رأينا في الفصول السابقة.

أصبح لدى الصين دور فعّال خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وخالفت توقعات الكثيرين أن يكون انهيارها هو التالي، وقد تمكنت الصين من الصعود والاستمرار مع احتفاظها بالنظام السياسي الشيوعي.

كذلك واكبت التنمية الاقتصادية السريعة للصين، تحديثا عسكريا، وتوسيع نفوذها الإقليمي والعالمي، وهذا كله أدى إلى "تأرجح" الصورة أو الاتجاه الذي ستكون عليه العلاقات الثنائية الصينية– الأمريكية مستقبلا، ما بين التعاون والصراع.[332]

هذا التأرجح يتضح على سبيل المثال من حقيقة أنّه رغم الأهمية الكبرى للاقتصاد الأميركي بالنسبة الصين، فإنّ علاقاتها الدولية ليست مرهونة بالكامل برضا الولايات المتحدة أو غضبها، بموافقتها أو رفضها، بتأييدها أو باتنديدها، فالصين تملك علاقات واسعة النطاق في العالم، وتحظى بتقدير الدول والحكومات المختلفة، كما أن هناك العديد من الخبراء يصفون القرن الحادي والعشرين قرن هذا "العملاق الصاعد"، الذي ستكون له المكانة المميزة والموقع المتقدم في كافة التطوات الدولية القادمة.[333]

لقد أعطت عوامل عديدة ومتنامية باضطراد الصين مكانة بارزة وهامة، منها القوة الاقتصادية الكبيرة، إلى جانب القوة العسكرية والنووية العملاقة، والإنتاج الحربي الذي وضع الصين ضمن أكبر خمس دول مصدرة للسلاح في العالم خلال (2009– 2013).[334] وما زاد من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، بمتابعة تطور الصين عن كثب. فكيف سيكون مستقبل العلاقات الثنائية في ظل استمرار تنامي التأثير الصيني السياسي والاقتصادي والعسكري علي الصعيد العالمي؟

---

[332]. مصطفى الطش، *الصين وموازين القوى الدولية* (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002)، 14.

[333]. المصدر السابق.

[334]. Siemon T. Wezeman and Pieter D. Wezeman, "Trends in International Arms Transfers 2013," SIPRI (March 2014), 1.

في هذا الإطار، يقول روبرت غيلبين في كتابه (الحرب والتغيير في السياسة العالمية)، إن الجهود التي تبذلها الدول في التوسع تجلب بالضرورة لهم مواجهة الأمة المسيطرة وحلفائها، حول القواعد التي تحكم النظام الدولي القائم،[335] وسوف تندلع الحرب بين القوى المهيمنة والمنافسة إذا لم يتمكنوا من تسوية خلافاتهم بالطرق السلمية".[336]

بالنظر للواقع الراهن في العلاقات الدولية فإنّه وعلى الرغم من أنّ الصين باتت الدولة الأكثر تحدياً للولايات المتحدة والمنافس الأبرز، إلا أن النزاعات والأزمات المتكررة التي يشهدها الطرفان، غالباً ما يتم تسويتها دبلوماسياً وسياسياً دون اللجوء إلى تصعيدها، أي أنّ تفادي الحرب التي اشار غيلبين، والمشار إليه سالفاً، لاحتمال حصوله، حدث وفعلا بوسائل سلمية، لكن الملاحظ أيضاً أن كثير من المشكلات يجري تهدئتها وتفاديها ولكن لا يجري حلها جذرياً.

وفي مقابل سياسة الولايات المتحدة التي تعتمد أن تحرير التجارة والاقتصاد والعلاقات التجارية مع بكين ستؤدي تدريجيا إلى تغير سياسي في الصين، والعمل في الوقت ذاته على تعزيز تحالفاتها مع الدول في محيط الصين، تندرج سياسات الصين تجاه الولايات المتحدة تحت عدة اتجاهات أيضا، منها القضاء التدريجي على السياسات الأمريكية التي تضر بمصالح الصين، والتركيز على استراتيجيات التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتبادل المنافع، وحل الأزمات والخلافات، والحفاظ على الأمن الصيني بإحباط أهداف الولايات المتحدة، بما في ذلك استخدام أو التهديد باستخدام القوة، وتشكيل تحالفات متعددة الأطراف للحد من نفوذ الولايات المتحدة.

لتوضيح أثر صعود الصين، وملفات العلاقة بين البلدين، وكيف يجري إداراتها، خصوصاً من قبل الجانب الصيني، سيجري تقسيم هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين، الأول يستعرض معالم الصعود الصيني، والثاني مستويات العلاقة بين البلدين على المستويات الثنائية، والعالمية، والإقليمية، ويلاحظ أنّه في المستويين الثنائي والعالمي فإنّ أسباب التعاون أكثر منها في المستوى الإقليمي، حيث يسود جو التنافس، كما ستوضح الصفحات التالية.

---

[335] Robert Gilpin, *War and Change in World Politics*, (London: Cambridge University Press, 1981), 50-52.

[336]. Ibid, 51-52.

1.5 الصعود الصيني

أصبحت الصين قاعدةً صناعيةً ووجهةً مركزيةً في ازدهار الشبكات التجارية البينية الآسيوية والعالمية في إنتاج السلع، ولا سيما التصدير إلى البلدان،[337] وقد برزت بكين من بين أعلى الدول إنتاجاً للفولاذ، والإسمنت، والسفن والسيارات والسلع الإلكترونية، والمنسوجات، كما تعتبر المستهلك الرئيسي للمواد الخام دولياً.

كما ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والتجارية في جعل الصين واحدة من أسرع الاقتصادات العالمية نمواً، حيث تشير الأعمال التجارية بين الدول إلى عدة جوانب هامة في العلاقات الدولية، أولاً: ارتفاع القوة المحلية نتيجة التنمية الاقتصادية الحقيقية والسريعة، ثانياً: زيادة تأثير هذه القوة المتنامية على النظام الدولي.[338] حيث كان للقوة الاقتصادية للصين تأثيراً فعالاً في تخفيف الضغوط الاقتصادية الأمريكية؛ ويجعل واشنطن عاجزة على أن تسن عقوبات تجارية واقتصادية.

استطاعت الصين مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008، بشكل أفضل من أي دولة، ومن كثير من الاقتصادات الناشئة، فالإجراءات التي اتخذتها الصين تجاه الأزمة المالية كانت فعالة وسريعة، حيث كانت الصين قادرةً على ضخ كميات هائلة من رؤوس الأموال إلى الاقتصاد لتحفيزه وزيادة إنتاجه.[339] كما أنها في وضع يمكّنها من الاستمرار في النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي لسكانها، رغم استمرار وجود مخاطر تواجهها جرّاء ارتفاع أسعار العقارات، إضافة إلى عدم المساواة الاجتماعية وزيادة معدل الشيخوخة بين السكان. [340]

وفي إطار دعم توسعها الاقتصادي، خططت الحكومة الصينية لمضاعفة جهودها في تعزيز الإنفاق المحلي للمساعدة في تقليل اعتمادها على الصادرات بوصفها مساهماً رئيسياً في النمو الاقتصادي للصين، وفي عام 2008، بدأت الصين بتنفيذ حزمة التحفيز الاقتصادي بما يقدر بـ 586 مليار دولار، والتركيز على مشاريع البنية التحتية

---

[337] . Nathaniel Ahrens Yu Zhou, "China's Competitiveness: Myth, Reality and lessons for the United state and japan," Case Study: Lenovo, *Center For Strategic International studies* (January, 2013), 1.

[338]. David Lai, *The United States and China in Power Transition*, (USA: Strategic Studies Institute Book, 2011) p.5.

[339]. Chao, "China's Response," 48.

[340] . Ibid.

وتوسيعها، ودعم شبكات الأمان الاجتماعي، ورفع مستوى دخل الفقراء، كما أنّ الخطة "الثانية عشر" خصصت تريليون دولار، ولمدة خمسة أعوام (2011–2015) للإنفاق على البنية التحتية.[341]

نما الاقتصاد الصيني بشكل سريع نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي أجراها في السبعينيات من القرن الماضي، وأصبحت من الاقتصادات الأسرع نمواً عالمياً، حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للصين سنوياً من 1979 إلى 2014 ما يقارب 10%، وهذا يعني ان الصين كانت قادرة على مضاعفة حجم اقتصادها كل ثماني سنوات.[342]

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الصيني لعام 2014 ما نسبته 17.6 تريليون، ليتجاوز بذلك الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الذي بيلغ 17.4 تريليون دولار.[343]

يضاف إلى هذا النمو الصناعي الاقتصادي تطور في البنية العسكرية الصينية، كما سيلي توضيحه في الصفحات القادمة، عند استعراض العلاقات الثنائية الاميركية – الصينية.

2.5 مستويات العلاقة: ثنائياً، إقليمياً، عالمياً

على الرغم من توتر العلاقات بين الولايات المتحدة والصين في مراحل مختلفة، حرصت القيادة الصينية على تفادي أي تصعيد دبلوماسي مع واشنطن، إذ قال رئيس الوزراء الصيني زو لرونجي في كلمة ألقاها أمام طلاب النخبة المبعوثين من جامعة تسينغوا في معهد ماساتشوستس (15/نيسان ابريل 1999) إن"الصين لن تكون أبداً تهديدا للولايات المتحدة... بالنسبة للولايات المتحدة، الصين ستكون شريكك، وليس خصمك. لذلك اعتقد انه من المهم جدا أن تعمل على السعي لإنشاء شراكة استراتيجية بناءة بين بلدينا، لأن ذلك يخدم مصالح الشعبين، وأعتقد أيضاً أن ذلك يحظى بدعم الحزبين الجمهوري والديمقراطي."[344]

---

[341].Yu Hongyan, "China to invest 7t Yuan for Urban Infrastructure in 2011–15," *China Daily*, (May 13, 2013) http://www.chinadaily.com.cn/business/2010-05/13/content_9845757.htm

[342] . Wayne M. Morrison ,"China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States," Congressional Research Service (June 14, 2015), x.

[343]. See: "China Overtakes US as World's Largest Economy," The World of Chinese (October 10, 2014), http://www.theworldofchinese.com/2014/10/china-overtakes-us-as-worlds-largest-economy/

[344]. Zhu Rongji, "Transcript of Premier Zhu Rongji's speech at MIT," Massachusetts Institute of Technology "MIT" (April 15, 1999), MIT, http://newsoffice.mit.edu/1999/zhufull

إنّ اعتدال النهج الصيني تجاه الولايات المتحدة، وتحديداً منذ منتصف (2001) كان لرؤية القيادة بأنّ سياسة النهج المعتدل سيخدم مصالح الصين بشكل أكبر وأوسع، فبعد انتخاب الرئيس جورج بوش "الابن" رئيساً للولايات المتحدة "أرتأت بكين إيفاد نائب رئيس الوزراء الصيني كيان كيشين ليس فقط لتقديم التهاني للجمهوريين، وإنما لمعرفة توجهات الحكومة الجديدة في البيت الأبيض، وخاصة في ضوء المنحى السياسي للولايات المتحدة الذي تميز بالتراجع عن أوروبا، والإنتقال إلى آسيا عموما، والصين خصوصاً والذي وضع قواعده الرئيس بيل كلينتون، وتبناه الرئيس بوش."[345]

عموماً يلاحظ تباين اتجاهات العلاقة بين المستويات الثنائية، والعالمية، والإقليمية.

1.2.5 ثنائياً

إنّ التحسن التدريجي للقدرة الاقتصادية للصين، والزيادة اليومية في فرص الاستثمار، يعزز قدرة بكين للوصول إلى أهدافها السياسية، ويعزز – حتى الآن – احتمالات حل الخلافات بشكل فعال بين بكين وواشنطن، لأن الولايات المتحدة غير مستعدة للتخلي عن الفرص المتاحة لها في السوق الصيني، مثال على ذلك، تخلي الولايات المتحدة عن ربط حقوق الإنسان بوضع الدولة الأولى بالرعاية في عام 1994، والاتفاق الثنائي عام 1999 على دخول الصين الى منظمة التجارة العالمية.[346] إضافة إلى ذلك، فإن بنية النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة جعلت من الاقتصادين الصيني والأمريكي شركاء رئيسيين، يعتمد كل منهما على الآخر، ، دون أن يقلل هذا من حقيقة وجود ملفات تجارية ومالية خلافية.

ارتفع حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين بوتيرة سريعة خاصة بعد إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية في السبعينيات، وتوقيع اتفاقيات للتجارة بين الدولتين. حيث تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة (بعد كندا)، وثالث أكبر سوق للصادرات الأمريكية (بعد كندا والمكسيك)، وأكبر مصدرٍ ومُورّدٍ للولايات المتحدة. ووفقاً للتقديرات، فإنّ حجم استثمار الشركات الأمريكية بلغ 350 مليار دولار (عام 2013) في السوق الصيني، إذا حسبت الصادرات الأمريكية إلى الصين ومبيعات الشركات المستثمرة في الولايات المتحدة والصين.[347]

---

[345]. الطش، الصين وموازين، 17.

[346]. Xuefeng, "The Efficiency of china," 78-79.

[347]. Morrison, "China-U.S. Trade," 2-3.

ووصل إجمالي حجم التجارة الثنائية (الصادرات والواردات) في عام 2013، بين البلدين إلى 562 مليار دولار،[348] كما بلغ حجم صادرات السلع الأمريكية إلى الصين في 2013، إلى 122 مليار دولار بزيادة 10.3٪ عن مستويات عام 2012.[349]

بالإضافة إلى ذلك، كانت الصين ثاني أكبر سوق للصادرات الزراعية الأمريكية لعام (2013) بما يقدر بـِ 27.9 مليار دولار، كما شكلّت سوقاً كبيراً لصادرات الولايات المتحدة من "الخدمات الخاصة،"[350] وبلغت 30 مليار دولار لعام 2012، ما جعل الصين رابع أكبر سوق تصديري للخدمات الخاصة للولايات المتحدة.[351]

وجدير بالذكر أن شركة "بوينغ" (Boeing) للطيران توقعت أن تشتري الصين 5580 طائرة تجارية جديدة بقيمة 780 مليار دولار، خلال (2013–2032)، لتكون "بوينغ" أكبر مصدر للطائرة التجارية خارج الولايات المتحدة.[352]

هذا كله لم يحل دون توتر العلاقات التجارية بين الدولتين، وهو ما جعل العديد من أعضاء الكونغرس يدعون لاتخاذ موقف أكثر شدة ضد الصين، للقضاء على السياسات الاقتصادية الصينية التي تضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية، أو التي تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وقد عبرت واشنطن عن قلقلها إزاء العجز التجاري المستمر والمتزايد بين الدولتين، حيث ارتفع العجز من" 10 مليارات دولار في عام 1990، إلى 266 مليار دولار في عام 2008؛ وانخفض إلى 227 مليار دولار في 2009 (يرجع السبب إلى للأزمة الاقتصادية العالمية)، ثم ارتفع إلى 318 مليار دولا عام 3201."[353]

إلى ذلك أثارت حيازات الصين الكبيرة من السندات الأمريكية، مخاوف واشنطن من ترجمة هذه السندات إلى أوراق مساومة وضغط بيد بكين في سياساتها الخارجية، بما فيها السياسات التجارية، حيث ارتفع مبلغ السندات

---

348. Daniel Chao, "China's Response to the Global Financial Crisis: Implications for U.S. – China Economic Relations ," *global business law review*, Vol. 1:47 (2010), 48.

349. Ibid.

350. "الخدمات الخاصة: هي العناصر الغير الملموسة ذات قيمة، مثل: السفر، والنقل البحري، والتعليم، وخدمات الهاتف، وتجهيزات الكمبيوتر، وتراخيص البرامج الجاهزة، وهي خاصة لانها لا تشمل الحكومة".

351. Morrison, "China–U.S", 9.

352. Boeing Corporation, "*Current Market Outlook: 2013–2032*," (September 5, 2013), 20. http://www.boeing.com/assets/pdf/commercial/cmo/pdf/Boeing_Current_Market_Outlook_2013.pdf ,

353. Morrison, "China–U.S," 2.

الحكومية الأمريكية التي تحملها الصين من 118 مليار دولار عام 2002، إلى 1.3 تريليون دولار حتى شهر نوفمبر لعام 2014. [354]

مثال على احتمالات استخدام سندات الدين الأميركية من قبل بكين، "قد تحاول الصين بيع أو تهدد ببيع حصة كبيرة من سندات الدين كنوع من العقاب، بسبب خلاف في السياسات التي يمكن أن تضر الاقتصاد الأمريكي،"[355] مقابل ذلك، فإن ارتباط الاقتصادين في شبكة مصالح قد يعرض المصالح الصينية للخطر ويلحق أضراراً بها إذا قامت ببيع السندات الأمريكية، وقد أصدرت وزارة الدفاع الأميركية تقريراً في تموز/ يوليو 2012، يشير إلى أنّ "محاولة استخدام سندات الخزانة الأمريكية باعتبارها أداة قسرية سيكون لها تأثير محدود، ومن المرجح أن تضر الصين أكثر من الولايات المتحدة، كما أن التهديد لا يمكن تصديقه، وسوف يكون محدود التأثير لو جرى تنفيذه."[356]

وأشارت ورقة بحثية للمعهد الأمريكي للاقتصاد الدولي أن الفائض الكبير للصين يعمل بمثابة "الصاعقة" داخل الولايات المتحدة، ويزيد من حدة التوترات التجارية، لكن الورقة لفتت أيضاً إلى أنّ التوسع في التجارة بين الولايات المتحدة والصين كان له أثر "جيد" على مجمل الاقتصاد الأمريكي، بمعنى أنّ الورادات الصينية حلت محل منتجات دول العالم الثالث في السوق الأمريكي وليس محل المنتجات المحلية.[357]

ويقول كثير من المحللين أنّ الصين يمكن أن تكون سوقاً أكبر بكثير من ذلك لصادرات الولايات المتحدة في المستقبل، فالصين واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، ومن المرجح أن تستمر في النمو الاقتصادي السريع، شرط أن تبقى الإصلاحات الاقتصادية مستمرة، فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بين 2008-2012 بما نسبته 9.2٪."[358]

كذلك حلت الصين محل الولايات المتحدة كأكبر مستخدم للانترنت في العالم في عام 2008، وفي نهاية حزيران/يونيو 2012، وصل عدد المستخدمين الصينين ما يقدر بـ في الصين ما يقدر بـ 538 مليون، بما نسبته

---

354. Ibid, 13.

355. Ibid.

356. Office of the Secretary of Defense, Report to Congress, Assessment of the National Security Risks Posed to the United States as a Result of the U.S. Federal Debt Owed to China as a Creditor of the U.S. Government, (July 2012), p.4, https://www.hsdl.org/?view&did=723112

357.Marcus Noland, "US-China Economic Relations," Working Paper, *Institute for International Economics*, No.96, (1996), http://www.piie.com/publications/wp/wp.cfm?ResearchID=162.

358. Morrison, "China-U.S", 4.

40.1% وهي نسبة صغيرة مقارنة بالنسبة للولايات المتحدة التي وصل فيها عدد المستخدمين للعام ذاته، إلى 245 مليون في الولايات المتحدة، أي ما نسبته 78.1%.[359]

مما سلف يتضح كيف تتأرجح صورة التبادل التجاري بين البلدين بين ما يدفع للتوتر ويدفع للتهدئة، مع غلبة للتهدئة والتعاون.

2.2.5 إقليمياً

يبدو المشهد على الصعيد الإقليمي في آسيا مختلفاً، فعلى سبيل المثال، اعتبر وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد (2001– 2006)، من أكثر الداعين في الإدارة الأمريكية إلى دعم تايوان عسكرياً في مواجهة التهديدات الصينية، وشاطره في هذا التأييد نائب الرئيس جوورج بوش ديك تشيني،[360] وهذا موقف الحزب الجمهوري في العادة.

في المقابل واصلت بكين على مدى عقود تحديث قواتها وبرامجها العسكرية والدفاعية، مدفوعةً بالمخاوف من النفود الأمريكي في المنطقة، وارتفاع حدة التوترات مع القوى الإقليمية، خاصة فيما يتعلق بقضايا تايوان وأزمة بحر الصين الجنوبي، فقد "بدأت سياساتها التحديثية لاكتساب السلطة وتوسيع نفوذها بصورة أكثر طموحا وراء تايوان لتشمل المناطق المجاورة. وقد خلقت عملية التحديث العسكرية مخاوف أمنية كبيرة في الولايات المتحدة، واليابان، والعديد من البلدان الأخرى في آسيا."[361]

وعلى الرغم من أنّ القدرات العسكرية للصين ليست متساوية للولايات المتحدة، إلا أنّ بكين تمتلك القدرة على تشكيل مخاطر "غير مقبولة" مع واشنطن، وعلى تطوير وسائل عسكرية وتكنولوجية متطورة على نحوٍ متزايد، وقدرة نووية هائلة، إضافة إلى تصنيع الصواريخ البالستية المضادة، وقدرات غير متماثلة في مجالات جديدة مثل الانترنت والفضاء. وهو ما جعل من التحديثات العسكرية الصينية بنداً يفرض نفسه على البرامج الانتخابية للحزبين الديمقراطي والجمهوري، وجزءاً من السياسة والحسابات الأمنية الأمريكية، بما يضمن حماية المصالح الأمريكية من أي تهديد قد تتعرض له.

---

[359]. Internet World Stats, http://www.internetworldstats.com/top20.htm, (last seen 6/26/2014)

[360]. الطش، الصين وموازين، 21–22.

[361]. Michael D. Swaine et al. *China's Military and the U.S.-Japan Alliance in 2030: A Strategic Net Assessment* (Report, Carnegie Endowment for International Peace, 2013), 1–2.

China's Militry and The U.S– Jaban Alliance in 2030

وقد أدى التحديث العسكري للصين إلى زيادة مطردة في الإنفاق العسكري، حيث أعلنت الصين رسميا أن الانفاق العسكري لعام 2013 بلغ 114 مليار دولار، إلا أنّ البنتاغون الأمريكي يعتقد بأن نسبة الإنفاق العسكري أكبر بكثير مما تعلنه الصين، وبما يقدر بـِ 135 مليار دولار إلى 215 مليار دولار.[362]

وهناك قلق في واشنطن أن الصين قد تعمل على ردع التدخل الأمريكي في صراعات غرب المحيط الهادئ، وتصف الولايات المتحدة هذه القدرات بـ "مكافحة الوصول/ منطقة حرمان" أو بـ"عمليات مكافحة التدخل."[363] بالمقابل عبرت الصين عن قلقها الخاص بنشاطات الولايات المتحدة في المنطقة، وطالبت واشنطن بوقف سفنها الحربية وطائرات الاستطلاع في انتهاك سيادتها، وإلغاء القيود على صادرات الولايات المتحدة من التكنولوجيا إلى الصين.

أطلقت جمهورية الصين الشعبية في في 11 كانون ثاني/ يناير 2007 صاروخا باليستياً إلى الفضاء، دمرت به أحد أقمارها الصناعية القديمة المستخدمة لرصد الطقس والأحوال الجوية، وقد هزت أصداء هذه العملية التفكير الأمني للولايات المتحدة وأثار قلقها، حيث أظهر الاختبار أنه يمكن للصين بناء عدد كبير من هذه الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية، وبالتالي قد تكون قادرة قريباً على تدمير أعداد كبيرة من الأقمار الصناعية الأمريكية الموجودة على مدار منخفض حول الأرض والتي يعتمد عليها جيشها إلى حدٍ كبير.[364] وفي 21 شباط/ فبراير 2008 أطلقت سفينة للبحرية الأمريكية صاروخاً تكتيكياً دمّر أحد أقمار التجسس الأمريكية المعطلة، وفي غضون أشهر معدودة، أظهر الطرفان على حد سواء قدرتهما على تدمير الأقمار الصناعية الموجودة على المدار الأرضي المنخفض، وينذر بوصول عصر التنافس في المجال الفضائي.[365]

مقابل ذلك، هناك العديد من الدوافع التي تجعل الولايات المتحدة والصين تتفاديان حرب الفضاء المضادة مع بعضها البعض، وتفادي الخسائر الهائلة وطويلة الأمد من الحطام الفضائي.

وإذا كانت القضية الأبرز في القرن الحادي والعشرين هي نمو الاقتصاد الصيني، فمن المرجح أن يكون التحديث العسكرية للجيش الصيني القضية الثانية الأكثر أهمية، لتصبح قوة عسكرية عصرية مجهزة بأسلحة ومعداتٍ متطورة على نحو متزايد وبشكل كبير.

---

[362]. Lawrence, *U.S.–China Relations,"* 16.

[363]. Ibid, 17.

[364] . Bruce W. MacDonald. "China, Space Weapons, and U.S. Security." Council Special Report, *Council on Foreign Relations*, No. 38 (September 2008): p.3

[365]. Ibid.

يرى الصينيون أنّ سياسات الولايات المتحدة "العدوانية" واستراتيجيات الهيمنة تتطلب من بكين مواصلة تحديثاتها العسكرية، وزيادة الإنفاق العسكري وتطوير الأسحلة الحديثة، والتي قد تكون مؤشرات على بداية وجود سباق تسلح نووي بين الدولتين. فبالرغم من أن الصين لا تزال قوة عسكرية إقليمية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتوقع أن تظل كذلك، وقد يستعد كلا البلدين للحرب الباردة الثانية، حيث يرى البعض أن "الخطر الأعظم" المحتمل هو الصراع بين الدولتين.[366]

وقد تصاعدت حدة التوتر بين البلدين، بعد أن أظهرت واشنطن انتهاكها لحرية التنقل في محاولة للتجسس على الصين خاصة على شؤونها العسكرية. ففي عام 2009 "أدى وجود السفن البحرية الأمريكية في المنطقة الصينية من البحر الجنوبي، إلى مواجهة بينها وبين السفن الصينية، وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة تذرّعت بحرية الملاحة، إلا أنّ الخارجية الصينية صرحت أن عدداً من القوانين الدولية تضع بوضوح قيوداً صارمة على دخول السفن الأمريكية منطقة النفوذ الصينية، وعلى وجه التحديد، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار،"[367] وأصبح وجود السفن الأجنبية يخضع لقيود أكثر تشدداً، بسبب المخاوف الكامنة من التجسس الأمريكي في المياه الصينية.

وتلعب الولايات المتحد دوراً كبيراً في آسيا، تحت ذريعة "التهديد الصيني" و"إعادة التوزان"، حيث كثفت برامجها لدعم حلفائها، بما في ذلك تعزيز العلاقات العسكرية، مثل فيتنام والفلبين، وبيع المزيد من الأسلحة، وتهدف بذلك إلى السيطرة على حلفائها وبناء شبكة مصالح في المنطقة، وهذا ما يضع علاقات دول المنطقة والولايات المتحدة مع الصين في موقفين متناقضين، بين المنفعة المتبادلة والرغبة في تعزيز العلاقات التجارية وتقاسم ثمار التنمية الإقليمية في المنطقة، وبين "إعادة التوزان" مع الصين في المنطقة من حيث الأمن. [368]

إذا مقابل التعاون في ملفات مثل "الحرب على الإرهاب"، والنقد الهادئ فيما يتعلق بالعراق، تعمل السياسة الصينية ضد نفوذ الولايات المتحدة وتوسعها في آسيا، ، ومن وسائلها لذلك، عدا التحديث العسكري، تحسين علاقاتها مع دول المنطقة، ما يجعل دول شرق آسيا تتردد في الانضمام أو دعم سياسة الولايات المتحدة في الضغط على الصين، خوفاً من خسارة الفوائد الإيجابية التي تستفيد منها في علاقتها مع بكين.[369]

---

[366]. Guo, and Baogang Guo, *Thirty Years of China,* 123.

[367].Chen Qi, "Competition and Cooperation in U.S.-China Relations," *Carnegie-Tsinghua Center* (January 9, 2014), http://carnegietsinghua.org/2014/01/09/competition-and-cooperation-in-u.s.-china-relations/gxya

[368]. Ruan Zongze, "A Historic Opportunity to Establish a New Type of Great Power Relationship between China and the United States." China *Institute of International Studies* (Dec 31, 2012), http://www.ciis.org.cn/english/2012-12/31/content_5638120.htm

[369]. Sutter. "China's Rise in Asia," 9.

ومن بين سبل سعي الصين لمواجهة النفوذ الأمريكي في آسيا إبرام مجموعة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية، إذ يرى هنري كيسنجر أنّ الدول المحطية بالصين (الجيران) والتي تعتمد على التجارة المتبادلة مع الصين، قد تضبط سياساتها وفقاً للتفضيلات والمصالح الصينية، ما يؤدي إلى إنشاء كتل آسيوية تتمحور حول الصين، والسيطرة على غرب المحيط الهادئ.[370] كما أنّ السياسات الصينية باتت أكثر وضوحاً وعلنية في جنوب شرق ووسط آسيا حيث المصالح الأمريكية الأكثر إلحاحاً وحيوية معرضة للخطر.[371]

3.2.5 عالمياً

ساعدت الأحداث العالمية على تعزيز ميل الطرفين للوصول لمساحات تفاهم، وعلى سبيل المثال وجدت الصين في إدارة جورج بوش "الابن" في الأشهر الأولى من إدارته وقبيل أحداث 11 أيلول/سبتمبر التي غيرت مسار العلاقات الثنائية، تهديداً لها، خصوصاً بعد أنّ اعتبرت هذه الإدارة الصين "عدواً ومنافساً استراتيجياً"، ولكن كما أضحت فصول الدراسة السابقة، أدت اعتداءات سبتمبر للتركيز الأميركي على الحصول على الدعم الصيني في الحرب على الإرهاب.

كان "النهج المعتدل" الذي اتبعته بكين في علاقتها تجاه الولايات المتحدة هو جزء من استراتيجيتها للتنمية "السلمية" وهو ما يعني على سبيل المثال، أن تنتقد الصين سياسة الرئيس بوش تجاه العراق بصورة أقلوغزو العام 2003، بصورة محدودة لا تعرقل السياسة الأميركية، وتتيح لإدارة بوش الاستمرار بدعم العلاقات الأمريكية الصينية باعتبارها إنجازاً مهماً، وتهيئة ظروف إيجابية لتعزيز التعاون بين الدولتين في "الحرب ضد الإرهاب."[372]

كذلك فإنّ قضايا دولية مثل البيئة والتغير المناخي تبقى قضايا يعتقد أنّها تحتاج لتفاهم عالمي.

وكخلاصة هذا الفصل، يتضح الميل إلى السياسات التعاونية بين الصين والولايات المتحدة لأسباب أهمها العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية، ووجود قضايا عالمية مشتركة يتفق الطرفان بشأنها، فضلاً عن تفضيل الصين للتركيز على مصالحها الاقتصادية بدلا من مواجهة واشنطن في قضايا بعيدة عنها جغرافياً. ولكن مسار العلاقات بين الولايات المتحدة والصين في المستوى الإقليمي هو أقرب للخلاف والتنافس. ويرى بعض المفكرين

---

370. Henry A. Kissinger, "The Future of U.S.–Chinese Relations." *Foreign Affairs* (March/April 2012) Volume 91, Number 2, http://www.foreignaffairs.com/articles/137245/henry-a-kissinger/the-future-of-us-chinese-relations

371. Sutter, *China's Rise*, 6.

372. Sutter. "China's Rise in Asia," 9.

الاستراتيجيين الأمريكيين أن السياسة الصينية تسعى لتحقيق عدة أهداف على المدى الطويل منها: عزل أو إقصاء الولايات المتحدة عن غرب المحيط الهادئ وآسيا كقوة بارزة، وتعزيز المصالح الاقتصادية والسياسة الخارجية للصين.[373] وفي الواقع، فإنّ الصينيين يؤيدون خلق منطقة عازلة ضد الضغوط السلبية المحتملة من الولايات المتحدة. بما معناه "خلق اتفاقيات متعددة الأطراف والتفاهمات في المنظمات الآسيوية ذات الصلة التي تقّيد قدرة الولايات المتحدة على الضغط على الصين."[374]

ولعل عدم اليقين الامريكي بالدور الذي ستمارسه الصين في نهاية المطاف مع تنامي قدراتها، وضع السياسة الامريكية امام تحدي في تشكيل سياستها تجاه بكين. فقد كانت إدارة "الصعود الصيني" معضلة الإدارات الامريكية بمختلف مراحلها، والسؤال الأساسي هو كيف ستستخدم الصين نفوذها؟. وقد انقسمت وجهات النظر الامريكية في التعامل معها، بين من يرى أنها عدو أو قد تصبح عدوا يشكل تهديدا في نهاية المطاف، وبين من يرى أن من مصلحة واشنطن دعم الصعود الصيني وإدارته وفقا لمسار المصالح المشتركة.

---

[373] . Sun Xuefeng, “The Efficiency of China’s Policy towards the United States,” Chinese Journal of International Politics, Vol. 1 (2006), 59.

[374]. Sutter. “China’s Rise,” 9.

6. الخاتمة

تعد الصين قضيةً رئيسيةً داخل أجندة انتخابات البيت الأبيض، ويوظف المرشح جمهورياً كان أم ديمقراطياً "الصين" في حملته الانتخابية، لتبرير توجيه إنتقادات للإدارات السابقة، وبالرغم من وعود المرحشين المتكررة بتقديم سياسة أكثر "صرامة" تجاه بكين، إلا أنّه في المحصلة تكون السياسات الأمريكية تجاه جمهورية الصين الشعبية متشابهة، ويتضح باستمرار أنّ الخطاب الانتخابي لم يكن سوى للاستهلاك المحلي.

تأثرت السياسة الأمريكية تجاه الصين بالعديد من العوامل الداخلية، مقابل الوعد الانتخابية بـ"الصرامة" يشهد الواقع عدم تنفيذ أي رئيس أمريكي للوعود التي دعا لها في حملته الانتخابية، وأنّه لا يسير في السياسة التي طالب باتباعها تجاه الصين. وتصبح سياسة البيت الأبيض عند التطبيق العملي أقرب للتعامل مع موضوعات بعينها ذات بعد عملي آني، بعيداً عن الطروحات الايديولوجية وعن خطاب حقوق لإنسان، وتتفوق الاستجابة للشواغل الاقتصادية والسياسة الداخلية العاجلة، حتى على حسابات مستقبلية تحذّر من النمو الصيني بشكل يتعارض مع المصلحة الأميركية.[375]

تعد عملية صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية بطريقة فعالة هي أول القضايا التي تواجه المرشح الرئاسي، وتعتمد على عدة اعتبارات مثل التركيبة الحزبية في الكونغرس، والأولويات المحلية، وأدوار مجتمع رجال الأعمل والاقتصاد، وجميعها اعتبارات تدخل ضمن إطار تشكيل السياسة الفعلية للحكومة الامريكية.

خلال عملية التنافس الانتخابي، تستخدم الاحزاب عادة خطابا "حاداً" غالبا ما يكون لكسب الرأي العام، والأموال والجهات ذات علاقة كجماعات المصالح. ولكن، وخصوصاً في زمن الازمات الاقتصادية أو السياسية تهمين عادة المخاوف المحلية على الحسابات السياسية.

في الانتخابات الأمريكية يسود الخطاب الخاص بالأمن العسكري، وبالمستقبل، والمخاوف التي يعد المرشح بالتعامل معها، ولكن عند الممارسة الفعلية للسياسة، يصبح الحذر أكبر، وتصبح الأولويات للحسابات الآنية. ومن هنا وعلى الرغم من الاختلافات في الحملات الانتخابية بين الجمهوريين والديمقراطيين وتأثيرها على العلاقات الصينية الامريكية، الا أن تاريخ العلاقات الثنائية منذ انتهاء الحرب الباردة تُظهر أن لا أحداً في البيت الأبيض شكلت إدارته وسياسته تجاه الصين تغييرا جذرياً عن سابقيه من الإدارات الأمريكية.

---

[375]. وارنر، *السياسة الخارجية*، 9.

إلى ذلك ورغم أنّ الحزبين الجمهوري والديمقراطي لا يختلفان في أهداف السياسة الخارجية الأمريكية من حيث الحفاظ على "الزعامة الأمريكية" إلا ان الخلاف كان في الأدوات، والوسائل التي يسعى كل منهما لتحقيق رؤيته، وانعكس هذا في تباين نسبي في قضايا التركيز لدى كل حزب في تناوله للشأن الصيني، بين الحزب الديمقراطي الذي يؤكد عادة على حقوق الانسان، ويميل لفرض سياسات حمائية ضد الصين، بعكس الجمهوريين الذين يركزون على قضايا تايوان، والتبت، مع تمسكهم بحرية التجارة.

يرى "أوليفر تيرنر" في سياق شرحه حول "العلاقات بين الصين والولايات المتحدة قديماً وحديثاً،" أنّ "الخطاب الأمريكي شَيّد باستمرار صورة الصين بطرق معينة، ووفرّ حقائق مختارة من هذا البلد وشعبه."[376] ما يعني أن الخطاب الأمريكي بشكله العام، والحزبي بشكل خاص اعتمد على لغة مبنية على حقائق معينة يتم وضعها في سياق يخدم مصالح الحزب، ويدعم أفكاره. كما أن خطاب السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والحملات الانتخابية لرئاسة البيت الأبيض تكون "مفاهيم" في أحيان كثيرة، أكثر من كونها تصرفات وسلوكيات يتم العمل بها بين الدولتين، وفي الواقع فإنّ تطورات العلاقات بين البلدين تحكمها المصالح.

كانت "المعيقات" التي واجهت الادارة الامريكية أمام إبداء الصرامة، هي أن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة تتطلب تعزيز العلاقات الثنائية، بينما الاتجاهات السياسية تتطلب الضغط على الصين لتحسين وضع حقوق الانسان، وبالمحصلة طغى الاتجاه الأول على الثاني.

لقد حتّم تعدد الجهات المؤثرة في قرار السياسة الخارجية وجود معادلات توزان قوى فيما بينها، تبرز في عمليات ومراحل صنع القرار المختلفة، لذلك نجد أن السياسة الخارجية في البرنامج الانتخابي الامريكي محل ترقب دولي وداخلي، وعلى وجه الخصوص من قبل جماعات المصالح.

في تسعينيات القرن الماضي، وكما بيّن الفصل الأول، اتبع كلينتون خطابا يجبر به الصين عبر ضغوط تجارية واقتصادية على إحداث تغييرات سياسية وهو ما لقي معارضة شديدة من الصين، واعتبروه تدخل "سافر" في الشؤون الداخلية. وقد كان رفض سياسة كلينتون على مستويين: الأول محليا، والذي رأى فيه الأمريكيون خسارةً للمصالح الوطنية، وبرز رأي مفاده أن تحسين "القيم العامة" يكون من خلال تعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين. وثانيا، كان على مستوى القيادة الصينية. حيث اعتمدت العلاقات الامريكية الصينية على رد الفعل الصيني تجاه

[376]. Oliver Turner. "Sino-US relations then and now: Discourse, images, policy." *Political Perspectives*, volume 5 No. 3 (2011): 41.

التصعيدات الأمريكية، والتي استنكرت السياسة الأمريكية وقاومتها، وكان لها دورا في فرض شروطها على السياسة الأمريكية تجاهها.

كما دفع النهج المتشدد لإدارة جورج بوش تجاه الصين العلاقات بين البلدين إلى حافة المواجهة، ثم تحول لاحقا نحو التعاون وتطوير علاقات ايجابية على مستوى عال من أجل الحرب على الإرهاب.[377] وهو ما تناوله الفصل الثاني. وقد وصف وزير الخارجية السابق كولن باول هذه الخطوة باعتبارها "الأفضل" منذ زيارة الرئيس نيكسون الأولى.[378]ورغم ذلك فإن إدارة مستقبل العلاقات بين الدولتين شأنٌ متروك للقوى داخل وبين الولايات المتحدة والصين.

كما أن الطبيعة الفوضوية البنائية في النظام الدولي توضح الكيفية التي تحدد الأمة نفسها ومصالحها بها، وربما كانت كلمة "مصلحة" الأكثر استخداما في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين، ومن المتفق عليه أن المصالح والسلطة هي الهدف النهائي للدولة، ولكن فاعلين مختلفين من جماعات المصالح، والأحزاب، وصناع السياسات قد تصور مصالح وأهداف مختلفة، وتؤثر بدرجة كبيرة على النتائج المرجوة على مصالح الأمن القومي والمصالح التنظيمية، والمصالح المحلية.[379]

يضع عدم اليقين الامريكي بشأن الدور الذي ستمارسه الصين مستقبلا، في نهاية المطاف مع تنامي قدراتها، في محيطها الإقليمي، وعالميا، السياسة الامريكية امام تحدي في تشكيل سياستها تجاه بكين، ووفقا لإحدى وجهات النظر فإن "تنامي القدرات الاقتصادية والسياسية للصين في العالم أمر لا مفر منه، ويجب استيعابها وإدارتها. كما أن الاقتصاد الصيني أصبح أكثر ترابطا مع المجتمع الدولي،"[380] كما أن الصين لديها مصالح ثابتة في الحفاظ على نظام اقتصادي مستقر. على سبيل المثال: سبل التعاون الذي قدمته لمعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية من خلال المساعدة على صياغة نظام مالي دولي جديد.

---

377 . Huisken, *Rising China,* 25.

378. Colin L. Powell, "Remarks at The Elliott School of International Affairs," *U.S Department of State Archive* (September 5, 2003), http://2001-2009.state.gov/secretary/former/powell/remarks/2003/23836.htm

379. Zhagn, A Realist Interpretation*, 100*

380. Kerry Dumbaugh, "China-U.S. Relations: Current Issues and Implications for U.S. Policy," *Congressional Research Service* (April 2, 2009), 2.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه:

من المرجح في ظل تزايد الثروة في جمهورية الصين الشعبية أن تشجع المجتمع الصيني للتحرك في الاتجاهات التي من شأنها تطويرها ماديا وتعليميا، ومثل هذا الشعب، من المرجح أن يكون أكثر تحفظا وأكثر رغبة في تجنب الصراع مع الولايات المتحدة. كما أدت التطورات بسكان الصين الى الضغط على الحكومة من أجل زيادة التعددية السياسية، والشفافية، والشمولية – أهداف الولايات المتحدة الرئيسية –ومن المرجح أن تستمر في هذا الاتجاه مع نمو القدرات الصينية.[381]

إجمالا، فإنّ طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والصين تغيرت، تحديداً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبينما أصبحت الخلافات والمشاكل الهيلكية أكثر وضوحاً، فقد اضطرت واشنطن وبكين، على التعايش، وتخلت واشنطن عن سياسات عديدة، من أجل التخفيف من الضغوط الاقتصادية والسياسية.

تعتبر الأهمية العالمية المتزايدة للعلاقات الأمريكية– الصينية أبرز ما يميزها، حيث تغطي العلاقات الثنائية مجموعة من القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، ما فرض على الجانبين اغتنام هذه الفرصة التاريخية لبناء الثقة الاستراتيجية المتبادلة وإدارة خلافاتهم بشكل صحيح.[382] خصوصاً أن الصين تعمل على تكييف نفسها مع النظام الدولي الحالي، من خلال سياسة الإصلاح والانفتاح، منتهجةً بذلك استراتيجية التنمية السلمية، وتحسين العلاقات مع جيرانها.

ويعمل "محركو" العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين بـ"ذكاء" في اتجاهات انتاجية لا تخدم مصالحهم الوطنية فحسب، بل مصالحهم السياسة أيضا. ونستطيع ان نستخلص أن سياسة البيت الأبيض تجاه بكين سواء أكانت في عهد "كلينتون، بوش، اوباما" هي سياسة متماسكة أو متشابكة في مراحل عديدة، لتصبح أكثر انخراطا في المصالح وأكثر قدرة على حل النزعات الدائرة بين الدولتين. في كل دولة جهات أخرى لها مصالح مختلفة تمارس ضغوطها؛ هناك من ينظر إلى العلاقة الثنائية بعين الرضا، وهناك من ينظر إليها نظرة تشاؤمية لأنها مغايرة لتوجهاته ومصالحه وهذا واضح أكثر في الولايات المتحدة من الصين.

---

[381].Ibid.

[382]. Ruan Zongze, "A Historic Opportunity to Establish a New Type of Great Power Relationship between China and the United States." *China Institute of International Studies* (December 31, 2012), http://www.ciis.org.cn/english/2012-12/31/content_5638120.htm

على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والتجارية التي تواجهها العلاقة بين البلدين، إلا ان سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين بقيت مستقرة في الفترات السابقة مع هامش من التغيير، فالدولتان تشكلان لكل منهما الشريك الأهم بالنسبة للآخر، فلا يوجد قضية عالمية ودولية دون تواجد تعاون صيني أمريكي لحل الخلافات والقضايا المختلفة كقضايا الارهاب، ومنع انتشار الاسلحة النووية وغيرها من القضايا، فرغم الخلافات الا أن مصالحهما تقتضي تجاوزها وحلها دون التأثير على تلك المصالح.

وهذا يعني أنه وإن شابت العلاقة بين البلدين بعض النزاعات في مراحل عدة الا أنها تبقى محصورة، بما لا يشكل تهديداً لمصالح أي من الطرفين، فتشابك المصالح يدفع الدولة ألا تتبع سياسات قد تضر الدولة الأخرى والتي بدورها قد تؤثر سلبا على مصالحها، وبناء عليه يضطر الحزبان الى اتخاذ سياسات تتوافق ومصالح الولايات حتى وإن لم تتوافق مع الرؤية السياسة للحزب في التعامل مع الصين.

ويرى زبيغنيو بريجنسكي أنه "بالنسبة للصين، فإن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين هي أعلى رتبة في سلم الأولويات، إلى جانب علاقاتها مع كل من اليابان، روسيا، الهند. وأي انهيار في العلاقة سؤدي إلى انهيار دراماتيكي لتدفق رؤوس الاموال الخارجية اي العملة الصعبة والتكنولوجيا."[383]

مع سياسة الانفتاح التي اتبعتها الصين في منتصف السبعينيات والتي اتبعها الزعيم الصيني دينج هيساو بنج، صارت الصين أكثر حاجة لتطوير علاقتها مع الدول، والخروج من الاشتراكية "وصارت كذلك تعمل على الإزالة التدريجية والبطيئة لأسس النظم الشيوعية،"[384] وتتجه إلى اقتصاد السوق والنظرية "الليبرالية" في إدارته، أي تجلب الاستراتيجية التي تتبعها الصين أقصى ما يمكن من المكاسب وتكلفها أقل الخسائر، وتبقي نفوذها يتسع ما دامت مجتعات آسيا غير مستقرة سياسا واقتصاديا، خاصة وأن الولايات المتحدة تدعم النمو العسكري للمنطقة.[385]

كما ظهر حذر صيني بعد أن انهار الاتحاد السوفيتي من أن تلقى نفس المصير، وأكد الزعيم الصيني دينج على ضرورة تعزيز العلاقات الصينية الامريكية. بالمقابل ظهر خطاب سياسي صيني رافض "لنزعة التفرد السياسي العالمي الامريكية" وهذا ما "قاد بكين الى أن تظهر موقفا متشددا تجاه إفراط القوى الغربية في التشديد على كسب الانتصار الاستراتيجي على الشيوعية، والتحريض على نشر المفاهيم الغربية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان في

---

[383]. Zbigniew Brzezinski, *The Geostrategic Triad: Living with China, Europe, and Russia*, (Washington: CSIS, 2001), 2.

[384]. عطوان، *مستقبل العلاقات*، 77.

[385]. مكرديس، *مناهج السياسة*، 437.

الصين، وتحطيم نموذج الصين الاشتراكية،"[386] ورفضها لسيطرة دولة واحدة على الشؤون العالمية، ووجوب التعددية القطبية.

تبدو أهم أسباب توتر العلاقات بين الجانبين، وعلى الجانب الامريكي خاصة، في خوف الولايات المتحدة من المنافسة الصينية حول مركز النفوذ الإقليمي وتهديد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الاقصى التي ترتبط بالولايات المتحدة باتفاقيات ثنائية وجماعية تتعلق بالشؤون الاقتصادية الامنية، وتمثل قيمة جوهرية في ظل الاستراتيجية العالمية. ورغم ان الصين لا تنازع الولايات المتحدة حول الدور العالمي إلا ان الثقل الاقليمي في منطقة آسيا يجعل لها وضعية تتفوق على الولايات المتحدة في المنطقة. وقد حرصت واشنطن على استغلال بؤر محل النزاع بين الصين وجيرانها لاحباط السعي الصيني لاكتساب دور إقليمي.[387]

ورغم أن السياسيين الأمريكيين لا يزالون يرون ان الصين لم تصل إلى الوضع الذي تستطيع التأثير به على المصالح الامريكية أو تهديدها، إلا أن بعض الإستراتيجيين الأمريكيين ينظرون للصين كتهديد محتمل للمصالح الأمريكية في المحيط الهادئ.[388]

ولعل التحدي الأكبر خلال السنوات القادمة هو كيفية إدارة وتوفيق العلاقات الأمريكية الصينية، نظرا لأهمية هذه العلاقات الثنائية وتأثيرها على العديد من الدول، فقد وضعت الولايات المتحدة نفسها كدولة حامية ومدافعة للحقوق الانسان والديمقراطية، مقابل ذلك ترى الصين بأنها بحاجة إلى استعادة مكانتها "الصحيحة" كدولة قوية وغنية.

تعتبر الخلافات المتعلقة بالأيدولوجيا والقيم بين الولايات المتحدة والصين تحدي كبير، لكن من الصعب على الدولتين أن تتجه بعلاقاتهما نحو النزاع او الحرب، وتهديد مصالحهما. كما أن العمل على منع أو تطور أي خلاف على نحو كبير، ومراقبة الملفات الحساسة والقضايا الخلافية بين الدولتين ببالغ الاهمية، ينذر بنظام دولي جديد، حيث "يشهد العالم تغيرات عميقة في نموذج الأمن الدولي مع استمرار العولمة الاقتصادية."[389]

وخلاصة القول، لم تعد الحكومات هي من يقرر مسار تلك العلاقة– وإن كانت هي صاحبة الشأن الأول في تحديد السياسة الخارجية، فقد كانت الأسباب الاقتصادية والمحلية الحجج الرئيسية لتغير كلينتون سياسته تجاه

---

[386].المرجع السابق، 80.

[387]. سلامة، *"الصين والولايات المتحدة،"* 179.

[388]. المرجع السابق.

[389]. Wu Zurong, "A Future Without War for China and the US," china –US focus (August 02, 2013), http://www.chinausfocus.com/foreign-policy/a-future-without-war-for-china-and-the-us/

الصين، هذا ما جعل جورج بوش لاحقا يعتبر "توسيع فرص الوصول الأمريكي إلى مليار مستهلك محتمل في الصين، ذات أولوية عالية،"[390] في حين أطلقت إدارة أوباما حملة " قرن المحيط الهادئ الأمريكي."[391]

[390]. Reimer, "The strengths," 9.

[391] .Hillary Clinton, "America's Pacific Century," *U.S. Department of state Diplomacy in action* (November 10, 2011) http://www.state.gov/secretary/20092013clinton/rm/2011/11/176999.htm

7. المصادر والمراجع

- **<u>المراجع العربية</u>**

<u>الكتب</u>

الطش، مصطفى. *الصين وموازين القوى الدولية*. أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002.

سليم، محمد السيد. *تحليل السياسة الخارجية*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

عطوان، خضر عباس. *مستقبل العلاقة الامريكية الصينية*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.

عبد الحي، وليد، مترجم. *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1995.

عبد العزيز، حمدي عبد العزيز، محرر. *الصين والولايات المتحدة خصمان أم شريكان*. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

قبيسي، هادي. *السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستن: المحافظية الجديدة والواقعية. بيروت:* الدار العربية للعلوم ناشرون: 2008.

لوفابفر، مكسيم، وحسين حيدر، *السياسة الخارجية الأميركية*. بيروت: عويدات، 2000.

مقلد، اسماعيل. *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

مكريدس، روي. إشراف، حسن صعب. مناهج السياسة الخارجية في دول العالم. بيروت: دار الكتاب العربي، 1966.

وارنر، دانيال. *السياسة الخارجية الأمريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

<u>الرسائل الجامعية</u>

محمد عياد، حنان. *العلاقات الصينية الأمريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة : المتغير في الموقف الأمريكي من إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية* (رسالة ماجستير). جامعة بيرزيت: رام الله، 2007.

الدوريات

الهوارى، أنور. "زيارة كلينتون إلى الصين التقاء مصالح فوق اصطدام المبادئ." *السياسة الدولية* 34، عدد 143 (أكتوبر 1998): 206-207.

عزم، احمد جميل. "التجارة والسلام الكونيّان.. ثلاث نظريات، دور ظاهرة التكاملية في تشكيل النظام الدولي." مجلة آفاق المستقبل، العدد 5 (يونيو 2010): 87-93.

دياب، أحمد. "السياسة الامريكية تجاه الصين بين المشاركة والإحتواء." *السياسة الدولية* 42، عدد 163 (يناير 2006): 176-179.

شبلي، أعظم. "توازنات ما بعد الازمة حظ الصين في تصدّر الاقتصاد العالمي." *مجلة آفاق المستقبل*، عددد 5 (يونيو 2010): 67-69.

مغاوري، شلبي علي. "الولايات المتحدة والصين..قطبية ثنائية جديدة،" *السياسة الدولية* 46، عدد179 (2010):85-86.

هالة مصطفى، " لماذا انتظار امريكا؟ *الاهرام الرقمية* (1 اكتوبر 2008)،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=925276&eid=1894

- **المراجع الإنجليزية**

الكتب

DeLeon , Rudy and Yang Jiemian, trans. *U.S.-China Relations: Toward a New Model of Major Power Relationship*. Washington, D.C: Center for American Progress and the China-U.S. Exchange Foundation, 2014.

Campbell, Kurt M. Nirav Patel and Vikram J. Singh. *The Power of Balance: America in Asia.* Washington: Center for a New American Security, 2008.

Carothers, Thomas. *Democracy Policy Under Obama Revitalization or Retreat*? Report. Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2012.

Gilpin, Robert. *War and Change in World Politics*. London: Cambridge University Press, 1981,

Guo, Sujian, and Baogang Guo. *Thirty Years of China-U.S. Relations: Analytical Approaches and Contemporary Issues*. Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, 2010.

Hathaway, Robert M., Wilson Lee, Trans., *George W. Bush and East Asia: AFirst Term Assessment.* Washington: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2005.

Huisken, Ron. *Rising China : power and reassurance*. Australia: ANU E Press, 2009.

Lai , David. *The United States and China in Power Transition*. Report. Pennsylvania: Strategic Studies Institute Book, 2011.

Lampton, David M. *Same Bed, Different Dreams: Managing U.S.-China Relations, 1989-2000*. California: University of California Press, 2001.

Sutter, Robert G. *U.S.-Chinese relations: perilous past, pragmatic present*. Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, 2013.

Sutter, Robert G. *U.S. Policy Toward China: An Introduction to the Role of Interest Groups*. Lanham: Rowman and littlefield publishers, 1998.

Watson, Robert W. *White House Studies Compendium*. New York: Nova Publishers, 2008.

Wanli, YU. Edited by Masafumi Iida, *China's Shift: Global Strategy of the Rising Power*. Japan: The National Institute for Defense Studies, 2009.

Wang, Chi. *George W. Bush and China: Policies, Problems, and Partnership* . Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, 2009.

الرسائل الجامعية

Bolton, Edwarad L. "Complex Interactions – Why President Clinton Dropped Human Rights Conditions From: The Criteria For China's Most Favored Nation Status." (Thesis, National War College,2000).

Cichon, Frederick A. *The rise of China's middle class and prospects for democratization*. (Thesis. Naval Postgraduate School: California, 2007).

Farmer, Jessica. "*Different Viewpoint of the 1992 presidential election*." (Thesis, *University of North* ,1992).

Zhagn, Xiansheng. A Realist Interpretation of U.S. Relations with China. (Thesis, University of Central Florida: USA, 2010).

Yen Hsu, Chun. *Sino-American Relations and Détente: Nixon, Kissinger, Mao and the One-China Policy, with special reference to Taiwan.* (Thesis. RMIT University: Australia, 2008).

الدوريات

Apodaca, Clair. “U.S. Human Rights Policy and Foreign Assistance.” *Ritsumelk International Affairs*, Vol.3, (2005), http://www.ritsumei.ac.jp/acd/re/krsc/ras/english/publications/ria_en/03_5.pdf

Bingxi, Zhen. “China-U.S. Economic and Trade Relations: A Win-Win Partnership,” China Institute of International Studies (Aug 21, 2009), http://www.ciis.org.cn/english/2009-08/21/content_3815090.htm

Brown, David G. “China-Taiwan Relations: A Fragile Calm,” *council for strategic and international studies* (January4, 2004): 2, http://csis.org/files/media/csis/pubs/0102qchina_taiwan.pdf

Brzezinski, Zbigniew. *The Geostrategic Triad: Living with China, Europe, and Russia*. Washington: CSIS, 2001.

Chao, Daniel. “China’s Response to the Global Financial Crisis: Implications for U.S. – China Economic Relations.” *global business law review*, Vol. 1:47 (2010).

Carothers, Thomas. “The Clinton Record on Democracy Promotion.” *Carnegie Endowment for International Peace* No. 16 (September 2000).

Carpenter, Ted Galen. "For US Election Candidates, China Is an Easy Target,” *Cato Institute* (January 13, 2012), http://www.cato.org/publications/commentary/us-election-candidates-china-is-easy-target

Downing, Larry. “US ForeignPolicy under Bush: Balance Sheet and Outlook,” CSS Analyses in Security Policy, Vol. 3 , No. 41, (October 2008): 1-3.

Dumbaugh, Kerry, “China-U.S. Relations: Current Issues and Implications for U.S. Policy,” *Congressional Research Service* (April 2, 2009).

Frost, Frank. “United States-China Relations and the Clinton-Jiang Summit,” *Department of the Parliamentary Library,* Current Issues Brief 7, (24 November 1997), http://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_Departments/Parliamentary_Library/Publications_Archive/CIB/CIB9798/98CIB07

Gilens, Martin, and Benjamin I. Page. "Testing theories of American politics: Elites, interest groups, and average citizens." *Perspectives on Politics* (March 7,2014).

Goldman, Charles A. “Managing Policy Toward China Under Clinton: The Changing Role of Economic,” RAND Corporation DRU-928-1 (July 1995).

Guihong, Zhang. "US security policy towards South Asia after September 11 and its implications for China: A Chinese perspective." *Strategic Analysis* No. 2, (April -June 2003): 145-171

Haenle, Paul. " The China Factor in the U.S. Presidential Election: Separating Rhetoric from Action.” Carnegie Endowment for International Peace (October 17, 2012),

http://carnegieendowment.org/2012/10/17/china-s-role-in-u.s.-presidential-election-separating-rhetoric-from-action/e1vz#1

Halloran, Richard. “China's Decisive Role in the Asian Financial Crisis.” *Global Beat,* No. 24 (January, 1998), http://www.bu.edu/globalbeat/pubs/ib24.html

Jones, Andy . “China and the United States: An Analysis of the Diplomacy Implemented by Richard Nixon and George W. Bush.” E-International Relations (Jul 7, 2008), http://www.e-ir.info/

Kan, Shirley A. "China: Suspected Acquisition of U.S. Nuclear Weapon Secrets." *Congressional Research Service* (February 1, 2006).

Kimberly. Elliott Ann, and Richard B. Freeman. "White Hats or Don Quixotes? Human Rights Vigilantes in the Global Economy," *National Bureau of Economic Research*. (December 2004).

Kissinger, Henry A. "The Future of U.S.-Chinese Relations." *Foreign Affairs* (March/April 2012) Volume 91, Number 2, http://www.foreignaffairs.com/articles/137245/henry-a-kissinger/the-future-of-us-chinese-relations

Krnich, Matthew. "The Power of One: The Emperor Responsible for the 1972 China-US Relations." *E-International Relations* (November 4 2013),

http://www.e-ir.info/2013/11/04/the-power-of-one-the-emperor-responsible-for-the-1972-china-us-relations/

Lawrence, Susan .V. and Thomas Lum. "*U.S - china relations policy issues*." *Congressional Research Service*, (2011).

Lawrence, Susan V. *U.S.-China Relations: An Overview of Policy Issues*. Congressional Research Service: USA, (2013).

Levine, Robert."Complex Interactions: Why President Clinton De-Linked Human Rights Conditions From The Criteria For China's Most Favored Nation Status." *National Defense University National War College*, *No. 0704-0188* (2000).

Lieberthal, Kenneth. "A New China Strategy." *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 6 (1995), http://www.foreignaffairs.com/articles/51600/kenneth-lieberthal/a-new-china-strategy-the-challenge

Lindsay, James M. "George W. Bush, Barack Obama and the future of US global leadership," *International Affairs*, Vol 87, Issue 4, (July 2011).

Lum, Thomas. Patricia Moloney Figliola, and Matthew C. Weed. "China, Internet Freedom, and U.S. Policy." Congressional Research Service (July 13, 2012).

Mahbubani , Kishore. "Understanding China: the waking dragon." *Foreign Affairs VOL.* 84, No. 5 (September/October 2005),

http://www.foreignaffairs.com/articles/61020/kishore-mahbubani/understanding-china

MacDonald, Bruce W. "China, Space Weapons, and U.S. Security." Council Council on Foreign Relations,No. 38 (September 2008).

Manyin, Mark E. "Pivot to the Pacific? The Obama Administration's "Rebalancing" Toward Asia." *Congressional Research Service* (March 28, 2012).

Medeiros , Evan S. and M. Taylor Fravel. "China's New Diplomacy." *Foreign Affairs*, Volume 82, Number 6, (November/Deccember,2003).

McCain, John. "An Enduring Peace Built on Freedom." *Foreign Affairs*, Vol 86, No. 6 (November/December 2007).

Mitchell, Derek. "Implications of the New Bush Administration for East Asia: U.S. View." paper presented at the Second Collaborative Workshop on East Asia Regional Security Future, Center for American Studies, Fudan University,(March 3-4, 2001),
http://oldsite.nautilus.org/archives/nukepolicy/workshops/shanghai-01/mitchellpaper.html

Morrison, Wayne M. "China-U.S. Trade Issues." *Congressional Research Service* (July 10, 2014).

Nakayama, Toshihiro. "Politics Of U.S. policy Toward China: Analysis Of Domestic Factors," *The Brookings Institution Center For Northeast Asian Policy Studies*, No. 37 (September 2006).

Obama, Barack. “Obama's Speech on Manufacturing and Trade.” *Council on Foreign Relations* (April 14, 2008), http://www.cfr.org/elections/obamas-speech-manufacturing-trade/p16018

Obama, Barack. “Renewing American Leadership.” *Foreign Affairs,* Vol. 86, NO. 4 (July/August 2007).

Qi, Chen. “Competition and Cooperation in U.S.-China Relations.” *The Carnegie-Tsinghua Center* (January 9, 2014), http://carnegietsinghua.org/2014/01/09/competition-and-cooperation-in-u.s.-china-relations/gxya

Rice, Condoleezza. “Campaign 2000: Promoting the National Interest.” Foreign Affairs, Vol. 79, No.1 (January/February 2000).

Reimer, Mirco. **“**The strengths and weakness of Clinton foreign policy activities.**”** University of Southern Denmark: Center for American Studies,

https://www.academia.edu/3209037/_The_strengths_and_weaknesses_of_Clintons_foreign_policy_activities_

Rongji, Zhu. “Prime Minister Zhu Rongji turns power of wit against China-bashers.” EIR Vol. 26, No. 13 (March 26, 1999).

Shen, Shiran.” Review: Obama and China’s Rise.” *Foreign Policy in Focus* (October 9, 2012) http://fpif.org/review_obama_and_chinas_rise/

Steinbock, Dan. “US Presidential Election 2008: Policy Implications for US–China Trade and Investment.” *China & World Economy*,Vol. 16, No. 3.(2008): *40 – 56.*

Sutter, Robert G. “China’s Rise in Asia—Promises, Prospects and Implications for the United States.” *Asia-Pacific Center for Security Studies* “APCSS”, (February 2005).

Sutter, Robert. “Congress and Obama's China Policy, More Bark than Bite.” Center for Strategic and International Studies (CSIS), No 5, (January 19, 2012), http://csis.org/files/publication/Pac1205.pdf

Swaine, Michael D. " Reverse Course? The Fragile Turnaround in U.S.–China Relations." *Carnegie Endowment for International Peace* (February 22, 2003).

Swaine, Michael D. " Reverse Course? The Fragile Turnaround in U.S.–China Relations." *Carnegie Endowment for International Peace* (February 22, 2003).

Tkacik, John J. " Stating America's Case to China's Hu Jintao: A Primer on U.S.–China–Taiwan Policy," *The Heritage Foundation* (April 26, 2002),

http://www.heritage.org/research/reports/2002/04/a-primer-on-us-china-taiwan-policy

Turner, Oliver. "Sino-US relations then and now: Discourse, images, policy." *Political Perspectives*, volume 5, NO.3, (2011).

Walt, Stephen M. "Two Cheers for Clinton's Foreign Policy." *Council on Foreign Relations*, Vol. 79, NO. 2, (March/April 2000),
http://www.foreignaffairs.com/articles/55848/stephen-m-walt/two-cheers-for-clintons-foreign-policy

Wang, Dong. "China's Trade Relations with the United States in Perspective." Journal of Current Chinese Affairs 39, 3, (2010), 167- 168.

Wayne, Stephen J. "U.S. Foreign Policy a Genda: The Making of U.S. foreign policy." *Electronic Journal Of the U.S. Department of state*, vol. 5, No. 1 (March 2000).

Woo, Wing Thye. "Understanding the Sources of Friction in US–China Trade Relations: The Exchange Rate Debate Diverts Attention from Optimum Adjustment." *Asian Economic Papers* 7.3 (2008): 61-95.

Xinbo, Wu. "China and the United States: Core Interests, Common Interests, and Partnership." United States Institute of Peace (USIP), Special Reports 277 (June 2011).

Xuefeng, Sun. "The Efficiency of China's Policy towards the United States. Chinese Journal of International Politics, Vol. 1, (2006).

Yanping, Li. “Chia-Peck Wong, “China Unveils 4 Trillion Yuan Spending as World Faces Recession,” *Bloomberg* (November 9, 2008),

http://www.bloomberg.com/apps/news?sid=augL9_cumtA4&pid=newsarchive

Yang, Yi Edward “Leaders’ Conceptual Complexity and Foreign Policy Change: Comparing the Bill Clinton and George W. Bush Foreign Policies toward China.” *Chinese Journal of International Politics* (October 2010).

Yi, Wang. “Sino-European-U.S. Relations and the Possibilities of Trilateral Cooperation.” *China Institute of International Studies* (August 19, 2013), http://www.ciis.org.cn/english/2013-08/19/content_6223055.htm

Yuan, Jing-dong “Friend or Foe? The Bush Administration and U.S. China Policy in Transition.” East Asian Review, Vol. 15, No. 3 (2003).

Yucheng, Le. “Four Things to Be Done to Promote Future China_U.S. Relations,” *China Institute of International Studies* (December 31, 2012), http://www.ciis.org.cn/english/2012-12/31/content_5638072.htm

Zhiyue, BO. “Obama’s China Policy: Continuity Rather Than Change,” *EAI Background Brief,* No. 426 (21 January 2009).

Zoellick, Robert B. “Whither China: From Membership to Responsibilit.” The *National Bureau of Asian Research* vol. 16, No. 4, (December 2005),

Zongze, Ruan “A Historic Opportunity to Establish a New Type of Great Power Relationship between China and the United States.” China Institute of International Studies (December 31, 2012), http://www.ciis.org.cn/english/2012-12/31/content_5638120.htm

الصحف

The Economist, http://www.economist.com

New York Times, http:// www.nytimes.com

US-China Today, http://www.uschina.usc.edu

Washington post, http://www.washingtonpost.com

مواقع إلكترونية

Boeing Corporation, http://www.boeing.com

China Daily, http://www.chinadaily.com

Congressional Budget Office, https://www.cbo.gov

Council on Foreign Relations, http://www.cfr.org

C-SPAN, http://www.c-span.org

Department of state archive, http://2001-2009.state.gov

Embassy of the Pe ople's Republic of China in the United States of America, http://www.china-embassy.org

Federation of American Scientists, http://fas.org

International Monetary Fund, http://www.imf.org/

Internet World Stats, http://www.internetworldstats.com/top20.htm

Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, http://www.fmprc.gov.cn

Mount Holyoke, www.mtholyoke.edu

Office of the United States Trade Representative "USTR," http://www.ustr.gov

presidential elect, http://presidentelect.org

Presidential Rhetoric, http://www.presidentialrhetoric.com

The American Presidency Project, http://www.presidency.ucsb.edu

U.S. Department of State Diplomacy in action, http://www.state.gov

White House, http://www.whitehouse.gov

World Security Network, http://www.worldsecuritynetwork.com